T
169A

نحـــوُ الفعـــل المضـــارع
ومكانتـــُـه فـــي التراكيـــب الإسنـــاديـــة

The Syntax of the Arabic Mudāri' and it's Role in the Structural Expressions in Arabic

*****

إعـــداد

رمـــزي منيـــر بعلبكـــي

رسالة مقدَّمة الى دائرة اللغة العربيّة ولغات الشرق الأدنـــى
في الجامعة الامريكية في بيـــروت
لنيل درجة استاذ في الآداب

أيـــار ١٩٧٥

نحو الفعل المضارع

ومكانته في التراكيب الإسناديّة

ر . م . يعلبكي

****

March 23, 1972

NOTICE TO GRADUATE STUDENTS

The Board of Graduate Studies in its meeting on November 1, 1963, decided that all graduate students must include the following " Thesis Release Form" to appear on a seperate page of each thesis:

" THESIS RELEASE FORM"
American University of Beirut

I; Ramzi Baalbaki :

☐ authorize the American University of Beirut to supply copies of my thesis to libraries or individuals upon request.

☑ do not authorize the American University of Beirut to supply copies of my thesis to libraries or individuals.

Ramzi Baalbaki
Signature

10/6/1975
Date

Emile Rubeiz
Associate Registrar

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT

نحـــو الفعـــل المضـــارع
ومكانتـــه فـــي التراكيـــب الاسناديّـــــة

The Syntax of the Arabic Muḍāriᶜ and it's Role in the Structural Expressions in Arabic

By

Ramzi Baalbaki

Approved:

M. A. Ghul

Professor Mahmud A. Ghul — Advisor

Professor Fuad Turazi — Member of Committee

Professor As'ad Khayrallah — Member of Committee

Date of Thesis Presentation: June 10, 1975.

خطـــة البحـــــث

هذا بحث يتناول الفعل المضارع من حيث مكانتُه في النحو العربّي، ودلالته المتنوّعة على الزمـــن .

بدأتُ البحث بحد المضارع وتسميته ، وفصّلتُ " مضارعته " لاسم الفاعـــل عند البصريين ، وناقشت رأي الكوفيين في اعتبار اسم الفاعل فعلا في الحال، وأيدتُ ذلك كلّه باشارات هامشيّـة من اللغات الساميّة .

ثم انتقلتُ الى المضارع المرفوع ، فوجدتُ أن الأصل في دلالته الزمنيّة الدلالة على الحال ،مع تعيّنه للاستقبال او للمضي بقرينة ، وفصّلتُ هذه الدلالات وبحثتُها من حيث ارتباطها بقرينة لفظيّة أو بقرينة معنويّة .

بعد ذلك درستُ النصب ، ونبّهتُ على اختلاف دلالة المنصوب عـــن دلالة المرفوع لأنّ المنصوب يتعيّن للاستقبال . وبيّنتُ المعاني التي تجيء مع كل أداة " ناصبة " ، معتمدا على مفهوم تركيب التسوية وتركيب الإعمال اللذين فصّلهما برجستراسر .

ولمّا جئتُ إلى المضارع المجزوم ،نبهّتُ على تعدّل دلالته الزمنيّة من الدوام إلى المضيّ مع (لم) و (لمّا) أو الحال، وأدنى الاستقبال مع لام الأمر ولا الناهية ، وإلى الاستقبال مع الجزاء . وبيّنتُ أن علة الجزم قَطْع الفعـــل أو التوقّف فيه .

اعتمدتُ في ذلك كله على كتب النحو القديمة ،وبخاصة كتب المتقدمين ، وعلى الإضافات التي نبّه عليها العلماء الأوربيون في دراسة العربيّة أو غيرهـــا من اللغات الساميّـة .

موضـــوعـات البحـــث

الموضـــــوع	الصفحـــــة
* خطّـــة البحـــث	أ
* موضوعـــات البحـــث	ب
* توطئـــــة	١
* الفصـــل الأوّل :	٤ ـ ٢٦
صيغة المضارع وشبهه باسم الفاعل :	
أولا : حـــدّه	٥
ثانيا : تسميتـه	٥
ثالثا : الشبه بينه وبين اسم الفاعل	٦
رابعا : الشبه بينه وبين الأسماء عامة	١٢
خامسا : "عمل" اسم الفاعل	٢١
* الفصـــل الثانـــي :	٢٧ ـ ٤٣
الدلالة الزمنيّة للمضارع المرفوع :	
أولا : الدلالة على الحال	٢٩
ثانيا : الدلالة على الاستقبال	٣٣
ثالثا : الدلالة على المضيّ	٤٠
* الفصـــل الثالث :	٤٤ ـ ٨٩
المضـــارع المنصـــوب :	
ـ أدواته ودلالته العامّة	٤٥

- النصب مع الأدوات المختلفة : ٤٦
أولا : لـن ٤٧
ثانيا : إذن ٤٨
ثالثا : كي و "أخواتها" ٥٠
رابعا : أنْ : ٥٤
- مصدريّتها ٥٤
- "عملها" ودلالتها في التركيب ٥٧
- (أن) المخفّفة ٦٤
خامسا : فاء السببيّة ٦٦
سادسا : واو المعيّـة ٧٤
سابعا : حـتّـى ٨٠
ثامنا : أو ٨٣
تاسعا : ثُـمّ ٨٦
عاشرا : لام الجحـود ٨٧

* الفصـــل الرابـــع : ..... ٩٠ - ١١٢

المضـــارع المجـــزوم :

أولا : ارتباطه بالإنشـــاء : ٩٣
- لام الأمـر ٩٣
- لا الناهية ٩٥
ثانيا : ارتباطه بـ(لم) و(لمّا) : ٩٦
- لـم ٩٦
- لـمّا ٩٧
ثالثا : ارتباطه بالجـزاء ٩٩
رابعا : ارتباطه بجواب الطلب ١١٠

* خاتمـــــة ..... ١١٣ ـ ١١٧

* ثبـــت المصـــادر والمراجـــع : ..... ١١٨ ـ ١٢٧

ـ بالعربيّـــــة ١١٨

ـ بالأجنبـــيّـــة ١٢٥

****

**

توطئـــــــــــــــة

للفعل المضارع مكانة كبيرة في النحو العربي ، لأنه من اكثر الصيغ دورانا في الاستعمال ، ولأنّه أحد صيغتي الفعل الرئيسيّتين الدالتين على زمـــن الحدث ، الماضي والمضارع ، على اعتبار الأمر محدود الدلالة على الزمـــن لأنّه طلب لوقوع شيء في الحال أو الاستقبال .

ودلالة المضارع على الزمن واسعة ، فهو يتميّن للماضي وللحـــال وللاستقبال بحسب القرينة المصاحبة له ، ولهذا نراه عصب الدلالة الزمنيّة فـي اللغة العربيّة ، فمن يتقن استعمال المضارع يتحكّم في التعبير الزمني الذي يقصد اليه .

والمضارع شبيه باسم الفاعل في دلالته الزمنيّة ، كما انه شبيه باسم المفعول والصفة المشبهة وأوزان المبالغة . وهو يقوم مقام الاسم عندما يجيء ـ أي المضارع ـ في المصدر المؤوّل . ولهذا يجب الاهتمام بمقارنة نحوه بنحـــو الأسماء ، وباختلاف المعاني التي يؤديها عن المعاني التي تؤدّيها الاسماء في المواقع التي يصح مجيئهما فيها .

غير أن النحويين اهتموا بإعراب المضارع ، وبعوامله ، ولم يشددوا علـى المعاني المستفادة منه ، لاسيّما الزمن ، وإن كانوا نبّهوا عليها في إشارات متفرّقة . ونجد في كتب البلاغة شيئا من المعاني الدقيقة التي قد يؤديهـا المضارع .

ولعل لاهتمام النحويين بالعوامل وتعليل الاعراب أثرا في طريقة عرض الفعل المضارع على المتعلمين ، وحتى المتخصصين منهم . فطريقة عرضه عليهم تُعنى ، في الغالب ، بالإعراب والحيل النحويـة لتبريره ، دون الالتفات الى الأشيـاء الخارجة عن صلب صناعة الاعراب التي يهتمّون بها . ولذلك قد ترى الطالب قادرا على إعراب أصعب التراكيب ، دون أن يكون قادرا على تمييز عبـــارة

عن أخرى في المعنى المقصود بكل منهما . من ذلك أن الطالب قد يحفظ غيبا القاعدة التي تقول إن اسم الفاعل "يعمل" في الحال والاستقبال، لا في المضي ، لكنه قد لا يعرف الفرق المعنوي بين " هذا ضاربٌ زيدٍ " و" هذا ضاربٌ زيداً " ، لأنّه لم يعوّد على التفرقة بين هذه المعاني ، كما عُوّد حفظ القواعد أو إعراب التراكيب .

ثم إن التغييرات الحاصلة في اللغة العربية اليوم ، في محاولة الكتّاب بناء الصيغ على الأساليب الأجنبيّة ، بدأت تستقر في اللغة ، حتى ان كثيرا من أبناء العربية لا يعرف أنها مستحدثة . ومن ذلك ، فيما خص المضارع، انتشار قولهم (سوف لن أفعل) ، في حين أن (لن) في حد ذاتها تعيّن المضارع بعدها للاستقبال ، فلا حاجة لاقتران (سوف)بها . ومنه أيضا قولهم (لم أفعلْ كذا بعد) ،مع أن في العربيّة أداة تقوم مقام (لم ... بعد) ، وهي (لمّا) . ومنه كذلك عدم التفرقة بين (إذا) و (إنْ) .

وإزاء أهميّة المضارع في العربيّة ، والخطأ في طريقة عرضه على المتعلمين، وفي طريقة استعماله ، نحاول أن نفعل في هذه الدراسة شيئين رئيسين :

١) أن نتبيّن كيف وصف النحويون معاني استعمالات المضارع المختلفة وكيف فهموا دلالته الزمنيّة .

٢) أن نذكر ما يمكن أن يقال في وصف استعمالاته ودلالته الزمنيّة ، قياسا على مفاهيم النحو المقارن .

أما طريقة عرضه على المتعلّمين فهي ، من حيث كونها أمرا تربويا ،من شأن أرباب التعليم . غير أننا هنا نحاول أن نضع بين أيديهم المعاني الرئيسيّة

التي يؤدّيها المضارع ، والدلالات المختلفة التي يعبّر عنها في أحوال اعرابه جميعا ، ليكون التشديد على المعاني لا على حيل الإعراب .

****

الفصـــــــل الأوّل

صيغـة المضـــارع

وشبهـــه باســـم الفاعـــــل

******

أولا : حـــــدّه :

النحاة على أن الفعل ماض ومضارع وأمر ، وحد المضارع عند الفاكهي " كلمة دلّت وضعا على حدث وزمان غير منقض حاضرا أو استقبالا "[1] فصيغة المضارع تصح للحال والاستقبال ، وقد تصح بقرينة للماضي ،كما سنرى .

وعرّف الزمخشريّ المضارع بقوله : " هو ما تعتقب في صدره الهمزة والنون والتاء والياء وذلك قولك للمخاطب أو الغائبة تفعل وللغائب يفعل وللمتكلّم أفعل وله إذا كان معه غيره واحدا أو جماعة نفعل وتُسمّى الزوائـــــد الأربع "[2].

ثانيا : تسميتـــــه :

لفظ " المضارع " مصطلح بصريّ ، وهو وارد في الكتاب . وقد جعلـــه النحاة مشتقا من الضّرع ،فقيل : " أصـل المضارعة تقابل السخلين علـــى ضرع الشاة عند الرضاع يقال تضارع السخلان إذا اخذ كل واحد بحلمة من الضّـرع ثم اتّسع فقيل لكل مشتبهين متضارعان "[3] ، وذلك عندهم أنّـــه ضارع اسم الفاعل[4] ، كما سنبيّن .

---

(١) حدود النحو ص ٣ .
(٢) المفصل ص ١٢٧ ، وقارن بالكتاب ١/ ٣ ، وبالمقتضب ٢/ ١ ، وبالايضاح لأبي علي الفارسي ١/ ١٣ ، وبالخصائص ١/ ٢٢٥ ، وبالرد على النحاة ص ١٠٥ .
(٣) شرح المفصـل ٧/ ٦ ، وقارن بشرح الكافية للرضي ٢/ ٢٢٦ .
(٤) قارنه بتسمية " المضارع " في العَروض لأنّه ، فيما زُعِم ،ضارع المجتث .

ويقابل المضارعَ في الاصطلاح الكوفيّ " المستقبلُ "[1] ، وهذا يشير الى عنصر زمني في هذه الصيغة ، على خلاف المصطلح البصريّ الذى يقوم على الاعتناء بالشبه اللفظيّ بينه وبين الاسم .

ثالثا : الشبه بينه وبين اسم الفاعل :

يبدو من الاشارات المنقولة من آراء الكوفيين أنّهم حاولوا اعتبار اسم الفاعل فعلا . جاء في مجالس الزجّاجيّ :

" والفرّاء يقول قائم فعل دائم لفْظه لفظ الأسماء لدخول دلائل الاسماء عليه ، ومعناه معنى الفعل ..."[2] واستعماله " فعل دائم " مطابق لمعنى "الحال" .

وقال السيرافي : " وقسم الكوفيّون الافعال ثلاثة أقسام : ماض ومستقبل ، وهو ما في اوله الزوائد الأربع نحو يقوم وأقوم وتقوم ونقوم ، والثالث الفعل الدائم وهو قائم وذاهب وضارب وأشباهه ، وهو الحال ."[3]

وعلى الرغم من قلّة الشواهد التي بين يدينا من كلام الكوفيين ، فإن من الواضح اعتبارهم اسم الفاعل فعلا .

---

(١) انظر معاني القرآن للفراء ١/ ٦٠ ـ ٦١ مثلا ، ولاحظ استعمال "المستقبل" عند الزجّاجي الذى اعتُبر بغداديا ، مثلا : الإيضاح في علل النحو ص ٨٦ ، و ٨٧ ، و ٩٤ .

(٢) مجالس العلماء ص ٣٤٩ ، وقارن بالصاحبي في فقه اللغة ص ٢٢٨ ، وانظر معاني القرآن للفراء ١/ ١٦٥ حيث يقول عن لفظة انها جاءت "في المستقبل ولم تأتِ في دائم ولا ماض" ، وذلك في شرحه قوله تعالى ((وما لنا الا نقاتِلَ)) (البقرة : ٢٤٦).

(٣) شرح الكتاب : ورقة ٤٩٣ ، عن حاشية مازن المبارك على الإيضاح في علل النحو ص ٨٦ .

وفي اعتبارهم اسم الفاعل فعلا شيء من الصحة ، وذلك من الناحية الزمنيّة ، لاشتراك اسم الفاعل والمضارع في الدلالة على الاستمرار والدوام . وقد يشهد بصحة قولهم ما يلي :

(١) دلالة صيغة "اسم الفاعل" في الساميّات والعربية المحكيّة على معنى فعليّ :

ففي العبريّة تقسم أزمنة الفعل الى ماض (זָכַר) ، نحو (שָׁמַר) بمعنى ذكر ، ومستقبل (יִזְכֹּר) ، نحو (יִשְׁמֹר) بمعنى يذكر ، وحال (זֹכֵר הוּא) ، نحو (אֲנִי שֹׁמֵר) بمعنى أنا ذاكر . وهذه الصيغة الأخيرة هي عين اسم الفاعل في العربيّة .(١)

وفي السريانيّة يتكوّن الفعل الحاضر من "اسم الفاعل" يتبعه الضمير ،(٢) ومثاله (ܟܬܒ ܐܢܐ) ، أي انا أكتب ، و (ܟܬܒ ܐܢܬ) أي أنتَ تكتب ، وهكذا .

---

(١) أنظر : دروس اللغة العبريّة ص ١٥٥ ، و S.R. Driver, A Treatise on the use of the Tenses in Hebrew, 3rd ed. (Oxford, 1892), Chapter x .

وقد يُستعمل الحال في العبريّة (صيغة "فاعل" العربيّة) للدلالة على المضي والاستقبال ، اذا صحبته قرينة مضي أو استقبال ، فهو يعبّر عن حدث غير منقض في الماضي أو الحاضر أو المستقبل ، أنظر:
William Gesenius, Gesenius' Hebrew Grammar, ed. A.E. Cowley (Oxford, 1910),p.356 ff.

(٢) أنظر : De Lacy O'Leary, Comparative Grammar of the Semitic Languages (London, 1923),p.247 .

ويستعمل أبناء العربيّة اليوم في لهجاتهم المحكيّة صيغة "فاعل" للدلالة على "الدوام"، نحو "أنا آكل"، التي تزيد دلالتها على "أنا أكلت" في أن اثر الأكل ما زال قائما، كالشبع ونحوه.

والمضارع المرفوع، كاسم الفاعل، قد يدلّ على الدوام، أي الحال كما سنرى. وفي صفة دوامه وجه رفعه، عندنا. وذلك أن المضارع المنصوب يكون واقعا تحت تأثير وتسلّط، والمجزوم يكون معلّقا فلا تعود الدلالة الزمنيّة فيهما للدوام، كما سنبيّن في فصلي النصب والجزم.

(٢) تبادل صيغتي المضارع واسم الفاعل في التركيب الاسناديّ لإفادة الدوام، ومن ذلك:

أ- أن يدل اسم الفاعل على حدث يتكرّر دون انقطاع، كقوله تعالى ﴿ المؤتونَ الزكاةَ ﴾[1]، بمعنى الذين يؤتون الزكاة.

ب- أن يُنفى اسم الفاعل بـ(ليس) و(ما) و(إنْ)، كالمضارع الداخلة عليه هذه الأدوات كما سنرى، نحو ((أليسَ اللهُ بكافٍ عبدَه))[2]، و((ما أنتَ بمؤمنٍ لنا))[3]، و:

إنْ هو مستوليا على أحد
إلا على أضعف المجانين[4]

****

(١) النساء: ١٦٢.
(٢) الزمر: ٣٦.
(٣) يوسف: ١٧.
(٤) أنظر شرح ابن عقيل ١/ ٢٧٢.

غير أنّ قول الكوفيين إن اسم الفاعل فعل خطأ من حيث كون اسم الفاعل لا يتصرّف تصرّف الأفعال ، ولا يقبل كثيرا من علامات الأفعال كالزوائد الاربع في المضارع ، والسين ، وسوف ، وأدوات النصب والجزم .

وهكذا يبدو أن مقالة الكوفيين إن اسم الفاعل فعل ، صحيحة من جهة الدلالة الزمنيّة لاسم الفاعل ، وغير صحيحة من الناحية الصرفية .

ولئن كان الكوفيّون جعلوا اسم الفاعل فعلا في الحال ، فإن البصريين، على عكسهم ، أرادوا أن يجعلوا المضارع محمولا على اسم الفاعل[1] ، وهذا وجه تسميته بالمضارع عندهم . فقد ذكر صاحب الكتاب أن الأفعال المضارعة هي " المضارعة لأسماء الفاعلين "[2] وفي موضع آخر قال : "الأفعال المضارعة للأسماء "[3] دون تحديد بأسماء الفاعلين ، وإنّ كان يستعمل صيغة اسم الفاعل في التمثيل لشبه المضارع بالاسم ، نحو قوله في (كدت أفعل) : "كأنّك قلتَ كدت فاعلا ثم وضعتَ أفعل في موضع فاعل ".[4]

أما أوجه مضارعته لأسماء الفاعلين ، فيمكن بيانها ، كما شرحها النحاة وبينوها ، بما يلي :

(١) أن المضارع يقع موقع اسم الفاعل ، ويُعطف عليه فمن الأوّل قولك :

---

(١) غير أنهم حملوا " عمل " اسم الفاعل على الفعل ، كما سنبيّن .
(٢) الكتاب ١/ ٣ .
(٣) نفسه ١/ ٤٠٩ .
(٤) نفسه ١/ ٤١٠ .

"إنّ عبد الله ليفعل فهو يوافق قوله لَفاعلٌ حتى كأنك قلت : إن زيدا لَفاعلٌ فيما تريد من المعنى ".[١] ويذكر الزمخشريّ أن الخليل سمع عربيا يقول (ما أنا بالذي قائل لك شيئا)،[٢] فجاء اسم الفاعل في موضع المضارع .وقد يجيء المضارع في موقع أسماء غير اسم الفاعل ، كما سيمرّ معنا .

وعطفه على اسم الفاعل وعطف اسم الفاعل عليه لا يقتصر على اسم الفاعل بدليل قول ابن مالك :

واعطف على اسمٍ شبهِ فعلٍ فعـــــلا
وعكسا استعملْ تجدْه سهـــــلا[٣]

(٢) أن هناك شبها لفظيا بين المضارع واسم الفاعل في ترتيب

---

(١) الكتاب ١/ ٣ .

(٢) المفصّل ص ٦٧ .

(٣) جاءت اكثر الشواهد على عطف المضارع على اسم الفاعل ، وعلى عكسه ، ومنها قوله تعالى ((صافاتٍ ويقبضنَ)) (الملك : ١٩) ،وأما قوله ((فالمُغيراتِ صُبحا فأثَرْنَ به نَقعا)) (العاديات : ٣ و ٤) حيث جاء اسم الفاعل معطوفا عليه الماضي ، فيثبت معنى الزمن الذى يشتمل عليه اسم الفاعل . وقد منع بعضهم العطف بين اسم الفاعل وفَعَلَ إلا إذا كان الماضي قريبا من الحال ، نحو

* أُمّ صَبِيٍّ قد حَبا أو دارِجِ *

(أمالي ابن الشجري ١/ ١٦٧ ، وأوضح المسالك ٣/ ٦١) ،أو كان اسم الفاعل بمعنى فَعَلَ ،كقوله تعالى ((إن المُصَّدِّقينَ والمُصَّدِّقاتِ واقرَضوا اللهَ)) (الحديد : ١٨) ، فالتقدير عندهم : تصدّقوا و تصدّقن (أمالي ابن الشجري ٢/ ١٦٧ - ١٦٨) .

ومهما يكن من أمر تقييد العطف بين اسم الفاعل والفعل الماضي ،وتقييد الزمان الماضي الذى يعبر عنه اسم الفاعل ، فان تعاطف المضارع واسم الفاعل أوسع بابا لِما بين المتعاطفين من التناسب في المعنى والزمن .

الحركات والسكنات ، فـ (يفعل) تقابل (فاعِل) ، و (يدحرج) تقابل (مدحرِج) .(١)

(٣) أن نون التأكيد الثقيلة تدخل على اسم الفاعل ، على قلّة ، كدخولها على المضارع ، نحو قول الشاعر :

* أقائلُنَّ أحضروا الشّهـــــودا *

وقول الآخـــر

* أشاهِرُنَّ بعدنا السّيوفـــــــا *

ويرى ابن جنّي أن ذلك لضرب من الاستحسان " لا عن قوّة علّة ، ولا عن استمرار عادة "،(٢) وعدّهما الاشموني شـذوذا .(٣)

غير أنّ دخول هذه النّون على اسم الفاعل ربما يكون أكسب المعنى توكيـدا ، كما يكتسب المضارع توكيدا بدخولها عليه ، ولعلّه لهذا قال ابن هشام عن الشطر الأوّل إنه "ضرورة سوّغها شبه الوصف بالفعل ".(٤)

---

(١) أنظر أسرار العربيّة ص ٢٧ ، والإظهار ص ٤٧ ، وشرح المفصّل ٦/ ٦٨ .

(٢) الخصائص ١/ ١٣٦ .

(٣) انظر شرحه على الألفيّة ١/ ١٦ .

(٤) المغني ٢/ ٣٣٩ . وفي اللغة العبرية تُستعمل أداة التوكيد (נָא) التي تقابل النونين العربيتين ، في غير تأكيد الفعل ، كتأكيد حرف الاستفهام ، نحو (הֲנָא - הֲנָּא) بمعنى توكيد السؤال عن المكان ، و (אַיֵּה - אַיֵּה נָא) لتأكيد النفي ، أنظر في المثلين السابقين :

William Gesenius , A Hebrew and English Lexicon of the Old Testament , ed. Francis Brown (Oxford, 1929), p. 609.

وتُستعمَل اداة الشرط (אִם) التي تقابل (إن) العربيّة ، للتلطّف في الخطاب ، نحو (אִם - נָא ...) ، أنظر :

رابعا : الشبه بينه وبين الأسماء عامة :

توسّع النحاة البصريّون ، ومَن تابعهم ، بعد سيبويه في إظهار الشبه بين المضارع والاسم ، دون تحديده باسم الفاعل ، فقالوا إن المضارع يقوم "مقام الاسم" ويقع " موقع الاسماء "[1] ، واستعملوا أمثلة فيها اسم الفاعل ، نحو مثل الفارسي : (هذا رجل يقوم) و (هذا رجل قائم)[2] ، ومثل الزمخشريّ : (زيد يضرب) و (زيد ضارب)[3] ، وأمثلة فيها اسم من غير باب اسم الفاعل ، نحو مثل ابن عصفور (يقوم زيد) و (أخوك زيد)[4]

وإذا استعرضنا مباحثهم في اثبات الشبه بين المضارع والاسم ، لوجدنا ان أوجه هذا الشبه تصحّ على الاسم من حيث أن اسم الفاعل اسم ، ولاتتعدى ذلك .

*** Hans Gottlieb, " The Hebrew Particle nā," Acta Orientalia, XXXIII (1971), p.53.
أما (Haupt) فيقرّب النون العبريّة التي تلحق غير الفعل بـ (ما) في الآشوريّة والعربيّة والحبشيّة ، أنظر :
William Gesenius, Gesenius' Hebrew Grammar, p. 308.

وهذه الملاحظات عن اللغات الساميّة تُشعرنا بأن استعمال أداة التوكيد قد يُكسب غير الفعل معنى خاصا يمكن تحديده في الرجزين السابقين بالتوكيد .

(١) أنظر أسرار العربيّة ص ٢٢٨ ، والانصاف ٢/ ٢٨٩ ، والمفصّل ص ١٣٨ ، وشرحه ٧/ ١٢ ، وايضاح الفارسي ١/ ٣٠٨ ، وشرح الكافية ٢/ ٢٣١ ، والمقرّب ١/ ٢٦٠ .

(٢) الإيضاح ١/ ٣٠٨ .

(٣) المفصّل ص ١٣٨ .

(٤) المقرّب ١/ ٢٦٠ .

وتنقسم مباحثهم في إثبات الشبه بين المضارع والاسم قسمين رئيسين :

مباحث قائمة على الفرضيّات العقلية لتعليل ظواهر الشبه اللفظيّ بينهما ، ولا سيّما الاعراب ،

وأخرى قائمة على تقصي المعنى الذى يؤدّيه كل منهما .

فمن المباحث التي تندرج تحت القسم الأوّل :

(١) البحث في حركات إعرابه ، أهي أصل فيه أم أنّها محمولة على إعراب الاسم ، وفيه قال الأنباري : " لا بل هو محمول على الاسم في الإعراب ، وليس بأصل فيه ، لأنّ الأصل في الاعراب أن يكون للأسماء دون الأفعال والحروف ".(١) كما بحثوا في حركات الاعراب عامّة ، أهي أصل بذاتها ، أم أنّها فرع على البناء .(٢) ونقل السيوطي رأي صاحب الارتشاف (أبي حيّان) عن حمل إعراب الاسم على الفعل ، أو العكس ، اذ قال : "وهذا من الخلاف الذي ليس فيه كبير منفعة ".(٣)

ويلاحَظ أن مبحث الاعراب يصح في اسم الفاعل لأنّه مُعرَب كغيره من الاسماء .

(٢) البحث في عوامل رفعه ، فقال البصريّون إنه "بقيامه مقام الاسم قد وقع في أقوى أحواله ، فلمّا وقع في أقوى أحواله وجب أن يُعطَى أقوى الاعراب وهو الرفع ".(٤) أما الكوفيّون فقالوا ، خلافا لذلك ، إنه "يرتفع بتعرّيه من العوامل

---

(١) أسرار العربيّة ص ٢٤٠ - ٢٤٥ .
(٢) نفسه ص ٢٠ .
(٣) الهمع ١/ ١٥ .
(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٢٨٩ .

الناصبة والجازمة ".[١] وذهب الكسائي إلى " أنه يرتفع بالزوائد في أوّله ".[٢]

ويحثُ رفعه يصح أيضا في اسم الفاعل .

(٣) القول بأنّ من أوجه شبهه بالاسم أن كلا منهما يكون شائعا فيتخصّص ، فكما ان السين أو سوف تخصّصه للاستقبال بعد أن كان للحال والاستقبال ، فإن اداة التعريف تخصّص الاسم بعد أن كان نكرة شائعا .[٣]

وهذا أيضا يصح في اسم الفاعل لانه يصرّف كسائر الأسماء .

(٤) الشبه اللفظيّ بين الاسم والمضارع في الوزن ، وهو عندهم ما منع الأسماء التي كانت على وزن الفعل من الصرف أو التنوين . ولعل في ذلك منعا للثقل الناتج عن صرف وزن الفعل[٤] أو تغليبا لعدم تنوين الأفعال ، فيكون من باب غلبة الفروع على الأصول ، كما نبّه ابن جنّي[٥] وذلك جريا على اعتبار الفعل فرعا والاسم أصلا في التنوين ، فقد تكون كثرة بناء أوزان الفعل جعلت عدم الصّرف مقترنا بها ، ولو كانت لأسماء .

والشبه اللفظي قائم بين المضارع واسم الفاعل ، كما مر ، لاتفاق (ضارب)

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٢٩٠ ، وقارن بأسرار العربيّة ص ٢٩ ، وشرح الأشموني ٣/ ٥٤٧ .
(٢) الإنصاف ٢/ ٢٨٨ ، وقارن بأسرار العربيّة ص ٢٨ - ٢٩ .
(٣) أنظر الإيضاح للفارسي ١/ ١٣ - ١٤ ، وأسرار العربيّة ص ٢٥ - ٢٦ ، والإنصاف ٢/ ٢٨٦ ، وشرح المفصّل ٧/ ٦ ، والإظهار ص ٤٧ - ٤٨ .
(٤) أنظر الكتاب ١/ ٦ ، وقارن بـ ٢/ ٢ .
(٥) أنظر الخصائص ١/ ٣٠٠ و ١/ ٣١١ .

و(يضـــرب) مثلا في الحركات والسكنات، بل ان هذا الشبه اللفظي بينهما أهم من شبه المضارع اللفظي بسائر الأسماء، حتى ان الفارسي جعل الصفة المشبهة تنقص " عن رتبة اسم الفاعل "[1] لأنها لا تجري على وزن الفعل.

ويلاحظ أنّ هذه المسائل التي بحثها النحاة لإثبات الشبه الشكليّ بين الاسم عامة والمضارع، ولتعليل هذا الشبه، تقوم على افتراض عوامل تتحكّم في حمل باب لغويّ على آخر، فيكون لكل ظاهر تفسير منطقيّ، كما أنهم استندوا إلى شبه عرضيّ، متمثّل أحيانا، بين المضارع والاسم لتعليل شبه في المعنى الذي يؤديه كل منهما في التركيب العربيّ.

أما المباحث التي تندرج تحت القسم الثاني فمنها:

(١) القول بأنّ من أوجه شبهه بالاسم " أن هذا الفعل يشتـــرك فيه الحال والاستقبال، فأشبه الأسماء المشتركة، كالعين ينطلق على العيـــن الباصرة، وعلى عين الماء، وعلى غير ذلك ".[2]

وهذا الشبه بين الاسم والمضارع، وإن كان يتعلّق بالمعنى، ليس شبها أساسيا بينهما، لأنّ معنى الاشتراك في أحدهما يختلف عن معنى الاشتراك في الآخر.

وحتى لو تمثّلنا الشاهد في هذا الموطن لإثبات أن هذا الشبه يقع على اسم الفاعل، لجئنا بمثل كلمة (مختار)، وقلنا إنها من المشترك الذي ينطلق على من يَختار وعلى من يُختار.

(٢) البحث في الشبه بين الاسم والمضارع من حيث دلالة كلّ منهما

---

(١) الإيضاح ١/ ١٥١.

(٢) أسرار العربيّة ص ٢٧.

على معان مختلفة باختلاف علامات الإعراب[١]. وقد نبّه النحاة إلى أن المضارع أُعرب لمعان تعتوره . ولما كانت وظيفة الإعراب " الإبانة عن المعاني بالألفاظ "[٢] ذكر النحاة بعض المواقع التي تعرب فيها الحركة عن المعنى المقصود ، فقد ذكروا "النهي عن كلا الفعلين أو عن أوّلهما فقط أو عن مصاحبتهما في نحو لا تُسَنَ بالجفا وتمدحُ عمرا "[٣] والتفرقة بين النفي والنهي في نحو (لا يضربُ زيد عمرا)[٤] ، والمعاني العامّة التي يختص بها النصب والجزم .[٥]

ويشير الخضري إلى أن المعاني التركيبيّة تجيء على قلّة في الفعل الماضي " نحو ما صام زيد واعتكف يحتمل ما صام وما اعتكف وما صام وقد اعتكف أي محتكفا وما صام ولكن اعتكف "[٦] غير أنّ تمييز هذه المعاني غير متوقف على الإعراب "لإمكان تمييزها معه بالأدوات الدالة عليها ... ولا كذلك في المضارع "[٧] ولعلّ هذا ما جعلهم يفسّرون فتحة الماضي بأنّها دون إعراب المضارع وفوق سكون الأمر[٨]

---

(١) يُبنى المضارع عندما تتصل به نون النسوة ، ونونا التوكيد مباشرتين . وسنبحث التوكيد عند بحث دلالة المضارع الزمنيّة .

(٢) الخصائص ١/ ٣٥ . وراجع في حد الإعراب وتسميته أسرار العربية ص ١٨ وما بعدها ، والخصائص ١/ ٤٥ وما بعدها ، وحدود الفاكهي ص ٦ ، وتعريفات الجرجاني ص ١٤ .

(٣) حاشية الخضري ١/ ٣٠ .

(٤) الردّ على النحاة ص ١٥٥ .

(٥) سنبين هذه المعاني في الفصلين الثالث والرابع .

(٦) حاشية الخضري ١/ ٣٠ - ٣١ .

(٧) نفسه ١/ ٣١ .

(٨) انظر الكتاب ١/ ٤ ، والمقتضب ٢/ ٢ ، وأسرار العربيّة ص ٣١٥ - ٣١٦ .

وقد أنكر الزمخشريّ أن يكون إعراب المضارع دالا على معان كما تدلّ وجوه إعراب الأسماء ، فهو يميّز بين " إعراب أصيل " في الأسماء و "إعراب غير أصيل " في المضارع .[١] غير أنّ المعاني المختلفة التي يؤدّيها المضارع باختلاف إعرابه تجعل من العسير أن نقبل أنّ الإعراب في المضارع يكون "لضرب من الاستحسان ومضارعة الاسم "،[٢] كما يرى ابن يعيش .

والشبه بين المضارع والاسم في الدلالة على معان مختلفة ينطبق ايضا على اسم الفاعل لانّه يحتمل المعاني المختلفة باختلاف إعرابه .

(٣) البحث في وقوع المضارع موقع الاسم ، وقد جعلوه من أسباب رفع المضارع . وقد ذكر معظم النحاة هذا الشبه المهم بين المضارع والاسم .[٣]

ونبّه صاحب شن الكافية على أن الصحيح من مذهب سيبويه "أن إعرابه بالمضارعة ورفعه بوقوعه موقع الاسم "،[٤] وذلك في معرض تصحيحه توهّم ثعلب أن مذهب سيبويه ارتفاعه بالمضارعة .[٥]

وقسّم سيبويه وقوعه موقع الاسم أقساما هي ،[٦]

أ- وقوعه في "موضع المبتدأ "، نحو (يقول زيد ذلك) .

ب- وقوعه في " موضع المبنيّ على المبتدأ "، نحو

---

(١) المفصّل ص ١٢٨ .
(٢) شرح المفصل ٧/ ١١ . واختلاف المعاني باختلاف إعراب المضارع سيُبحث في الفصلين الثالث والرابع .
(٣) راجع مثلا : الكتاب ١/ ٤٠٩ - ٤١٠ ، والمقتضب ٢/ ١ و ٢/ ٥ ، والإيضاح للفارسي ١/ ٣٠٨ ، وشرح المفصّل ٧/ ٦ ، وشرح الكافية ٢/ ٢٣١ ، وأسرار العربية ص ٢٧ ، والإنصاف ٢/ ٢٨٩ .
(٤) شرح المفصّل ٧/ ١٢ .
(٥) نفسه ٧/ ١٢ .
(٦) أنظر الكتاب ١/ ٤٠٩ - ٤١٠ .

(زيد يقول ذاك) .[١]

ج - وقوعه في " موضع غير المبتدأ ولا المبنيّ عليه " نحو (مررت برجل يقول ذاك) و (هذا يوم آتيك) [٢] و (هذا زيد يقول ذاك) [٣] و (هذا رجل يقول ذاك) و (حسبته ينطلق) .

وواضح أنّ الفعل الماضي يقع في المواضع السابقة ، فتقول (قال زيد ذاك) و (زيد قال ذاك) و (مررت برجل قال ذاك) وهكذا ، وإن كان البصريّون ، إلا أبا الحسن الأخفش ، منعوا وقوع الماضي حالا إلا مع "قد" ، وحين يكون وصفا لمحذوف .[٤]

ويلاحظ أن وقوع المضارع موقع الأسماء يصح ، كما مرّ ، في اسم الفاعل ، حتى ان أكثر شواهد عطف المضارع على الاسماء ، وبالعكس ، جاءت مع اسماء الفاعلين ، كما مرّ .

---

(١) يميّز السكاكي بين كون خبر المبتدأ جملة فعليّة (مع الماضي أو المضارع) نحو (زيد أنطلق او ينطلق) وكونه جملة اسميّة نحو (زيد منطلق) ، فالحالة التي تقتضي عنده جملة فعلية هي "اذا كان المراد التجدّد" ، وأما خلاف ذلك فتستعمل الجملة الاسميّة ، و"الاسم إنْ دلّ على التجدّد لم يدلّ عليه الا بالعَرَض" . (مفتاح العلوم ص ٩٤) .

(٢) وأكثر ما يضاف الاسم الى الفعل مع أسماء الدهر ، ومذ ومنذ ، وذو، نحو (اذهب بذى تسلم) ، وآية، نحو قول الشاعر :

بآية تقدمون الخيل شُعثا كأنّ على سنابكها مُداما

(أنظر الكتاب ١/ ٤٦٠ ؛ باب ما يضاف إلى الافعال من الاسماء ، وإيضاح الزجّاجي ص ١١٢ وما بعدها) .

(٣) يلاحظ ان المضارع الواقع حالا يختلف عن الاسم الواقع حالا ، ففي قولك (رأيته يركبُ) قد تكون رأيته وهو يصعد ليركب ، أو بعد انطلاقه . أمّا (رأيته راكبا) ، فلا تعبر إلا عن ثاني القصدين .

(٤) انظر الإنصاف ١/ ١٤٤ . ومن الامثلة التي ساقها الكوفيّون ، وجعلوا الفعل الماضي فيها حالا قوله تعالى ﴿أو جاؤكم حَصِرَتْ صدورُهُم﴾ (النساء : ٩٠) ، وقول أبي

***/٠٠٠ ٠٠٠

ولعناية النحاة بالعوامل ، وحملهم إعراب المضارع على إعراب الاسم نبّهوا إلى أدوات لا يصح دخولها على الفعل ، نحو (إنّ) [١] ، وإلى أدوات أخرى تختص بالفعل ، نحو السين وسوف [٢] ولاحظوا أنّ هناك فرقا بين اعرابه ومحلّه من الإعراب ، كما في قولك (مررت برجل يكتبُ) ، فالفعل المرفوع قام مقام اسم مخفوض .[٣] ولعلّ هذا ما جعلهم يفرّقون بين عوامل الاسم وعوامل الفعل ، وعلامات الاعراب الداخلة على كل منهما .

ولو أنهم لم يقارنوا بين اعراب الاسم واعراب الفعل ، واكتفوا بالاشارة الى وقوع المضارع موقع الأسماء في بعض الحالات ، لتخلّصوا من وجوب تعليل رفع المضارع الواقع في موضع اسم منصوب أو مخفوض ، ولدفعوا عنهم الاعتراضات على ارتفاعه في مواضعَ لا يقع فيها موقع الاسم ، ومن هذه الاعتراضات مجيئه " في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان ".[٤]
وقد نبّه الزجّاجي إلى أنّه لو قبلنا مقالة المازنيّ بأن الفعل بعد (لم) والجوازم

*** صخر الهذليّ :

وإني لتعروني لذكراكِ نفضة" كما انتفض العصفور بلّله القطرُ

(١) أنظر الكتاب ١/ ٣ .
(٢) أنظر المغني ١/ ١٣٨ - ١٣٩ .
(٣) أنظر الإيضاح للفارسي ١/ ١٤ .
(٤) شرح الكافية ٢/ ٢٣١ . وصحيح ردّ صاحب شرح الكافية على قولهم إنه لا يقع بعد الاسم الموصول ، وبعد كاد ، بأنه يجوز وقوعه بعدهما كما في (الذى ضارب) و (ما كدت آيبا) . أما رده على التسويف بقوله إن " السين صار كأحد أجزاء الكلمة " فقد يكون صحيحا ، لكنه لا ينفي عدم مجيء الاسم بعد التسويف .

مبنيّ لانه لم يقع موقع الاسم ، لكانت "الافعال أيضا في حال النصب غير معرَبة في قولك : إذاً أكرمَك ولن يقومَ زيد وما أشبه ذلك ، لانّها قد وقعت موقعا لا تقعه الأسماء ".(١)

(٤) دخول لام الابتداء على المضارع كدخولها على الأسماء(٢) نحو قولك (إنّ زيدا لقائم) و (إنّ زيدا ليقوم) ، وهي لا تدخل على الماضي أو على الامر . وواضح أنّ هذا الشبه معنويّ من حيث التأكيد .

ويلاحَظ ان المثل الذى جاء به سيبويه (لَيفعل ـ لَفاعل) (٣) فيه صيغة اسم الفاعل .

(٥) الشبه اللفظيّ بين الاسم والمضارع في علامات التثنية والجمع(٣) وهي الألف والنون في (يفعلان) و (تفعلان) ، والواو والنون في (يفعلون) و (تفعلون) ، والياء والنون في (تفعلين) ، وهي علامات تثنية فاعل الفعل وجمعه . ولهذا الشبه اللفظي أثر في الاستعمال ، وذلك في المطابقة ، نحو (الرجلانِ يفعلانِ كذا) و (الرجلانِ فاعلانِ كذا) و (الرجلانِ مقتولانِ) ، ونظير ذلك في الجمع .

وواضح أن المطابقة قائمة في التثنية والجمع مع الماضي والأمر والمضارع

---

(١) الإيضاح في علل النحو ص ٩٤ .
(٢) أنظر الكتاب ١/ ٣ وشرح المفصّل ٧/ ٦ ، وأسرار العربيّة ص ٢٦ ، والإظهار ص ٤٨ .
(٣) الكتاب ١/ ٣ .
(٤) لم تكثر الإشارة الى هذا الشبه عند النحاة ، وقد ورد ذكره عرضا في أسرار العربية عند الكلام على استواء النصب والجزم في الأفعال الخمسة ، ص ٣٢٥ .

المجزوم والمنصوب من الأفعال الخمسة ، ولا تقتصر على ثبوت النون في الافعال الخمسة ، ما دامت النون تسقط عند الاضافة من الأسماء المجموعة والمثنّاة .

وهكذا نرى قصور رأى الكوفيين ، وإنْ كان فيه وجه من الصحّة في الشبه بين اسم الفاعل والمضارع في الدلالة الزمنيّة . أما البصريّون ، فقد قبلنا بمقالتهم عن الشبه بين اسم الفاعل والمضارع ، وقلنا إن أوجه الشبه التي ذكروها بين الاسم عامّة والمضارع تصح في اسم الفاعل أيضا ، كما أن تمثيلهم عليها ، كما نبّهنا سالفا ، كثيرا ما كان بصيغة اسم الفاعل .

وعلى ما سبق نكون قد حصرنا الشبه أو " المضارعة " بأسماء الفاعلين ، ليس غير .

خامسا : <u>"عمل "اسم الفاعل :</u>

الواقع أن البصريين أنفسهم ، ومن ذهب مذهبهم ، حين نظروا في "عمل" اسم الفاعل حملوه على الفعل ، وجعل ابن جنّي ذلك مثلا من باب غلبة الفروع على الأصول ، فقال : " ألا تراهم لما شبّهوا الفعل المضارع بالاسم فأعربوه ، تمّموا ذلك المعنى بينهما بأن شبّهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه ".(١)

واشترطوا في اسم الفاعل اذا " عمل " أن يكون في معنى الحال أو الاستقبال(٢) ، وبذلك تنبّهوا إلى دلالته الزمنيّة ، ولعلهم لذلك فسّروا قوله

---

(١) الخصائص ١/ ٣٠٤ ، وقارنه بـ ١/ ١٨٧ ، وبالايضاح للزجّاجي ص ١٣٥ ، وبالايضاح للفارسي ١/ ١٤٢ .

(٢) أنظر مثلا : الجمل ص ٩٥ و ما بعدها ، والايضاح للفارسي ١/ ١٤١ وما بعدها ، والمفصل ص ١١٧ وشرحه ٦/ ٦٨ ، و ٧٦ - ٧٧ . وجاء في الألفية (ص ٣٩) : كفعله أسم فاعل في العمل إنْ كان عن مُضيّه بمعزل

تعالى ((وَكَلْبُهُم باسِطٌ ذِراعيهِ بالوَصِيـــــد)) [١] على حكاية الحال .[٢]

ويلاحظ ان الحال والاستقبال ، وهما من شروط " عمل "اسم الفاعل هما الدّلالتان الزمنيتان الرئيستان للمضارع كما سنرى .

وقال سيبويه : هذا باب من اسم الفاعل الذى جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى فإذا أردتَ فيه من المعنى ما أردتَ في يفعل كـــان منوّنا نكرة "[٣] ، وقال : " فإذا أُخبر أن الفعل قد وقع وانقطع فهو بغيـــر تنوين البتّة "[٤] . وغير التنوين يعني الإضافة كما في (هذا ضاربُ زيـــدٍ) أو التعريف كما في (هذا الضارب زيدا) ، وعن الأخير يقول سيبويه:"فصـار في معنى هذا الذى ضرب زيدا وعمل عمله لأنّ الألف واللام منعتا الاضافـة وصارتا بمنزلة التنوين ".[٥]

وأرى أن اسم الفاعل المصرَّف قد يدل على الدوام كما مر في قوله تعالى ((المؤتون الزكاةَ)) [٦] بمعنى الذين يؤتون الزكاة ،وكما في قول الشاعر :

هم القائلونَ الخيـــر والآمرونـــه
إذا ما خشُوا من مُحدّثِ الامرِ مُعْظما[٧]

---

(١) الكهف : ١٨ .
(٢) أنظر : الإيضاح للفارسي ١/ ١٤٢ ، وشرح الكافية ١/ ٢٠١ ، وشرح ابن عقيل ٢/ ٨٦ ، وشرح الاشموني ٢/ ٣٤٠ ، وأوضح المسالك ٢/ ٢٤٨ .
(٣) الكتاب ١/ ٨٢ .
(٤) نفسه ١/ ٨٧ .
(٥) نفسه ١/ ٩٣ .
(٦) النساء : ١٦٢ .
(٧) الكتاب ١/ ٩٦ .

بمعنى الذين يقولونه ويأمرون به . كما أرى أن اسم الفاعل المضاف قد يدل على الدوام نحو (هو فاعلُ خيرٍ) إذا أردتَ أنه دائما كذلك لا أنه فعل خيرا في الماضي .

ومن طريف الشواهد على دلالة اسم الفاعل الزمنيّة أنّ السيوطي نقل عن ياقوت ما حدّث المرزباني " عمن سمع الكسائي يقول اجتمعتُ وأبو يوسف القاضي عند هارون الرشيد فجعل أبو يوسف يذم النحو ويقول ما النحو فقلت وأردت أن أعلّمه فضل النحو ما تقول في رجل قال لرجل أنا قاتلُ غلامِك وقال له آخر أنا قاتلٌ غلامَك أيّهما كنت تأخذ قال آخذهما جميعا فقال له هارون أخطأتَ وكان له علم بالعربيّة فاستحيى وقال كيف ذلك فقال الذي يؤخذ بقتل الغلام هو الذي قال أنا قاتلُ غلامِك بالإضافة لأنّه فعل ماض فأما الذي قال أنا قاتلٌ غلامَك بلا اضافة فإنّه لا يؤخذ لانه مستقبل لم يكن بعد كما قال الله تعالى ((ولا تَقولَنَّ لشيءٍ إني فاعلٌ ذلك غداً إلا أنْ يشاءَ اللهُ)) .[1] فلولا أنّ التنوين مستقبل ما جاز فيه غدا فكان أبو يوسف بعد ذلك يمدح العربيّة والنحو ".[2]

ومن أمثلته في كليلة ودمنة قول الثور : (فما أنا بمقاتلٍ الأسدَ)[3] يعني في ما يُستقبَل من الزمن .

وتدلّ عنايتهم بـ " عمل " اسم الفاعل وشروطه ، على أنهّم حاولوا أن يجدوا للشبه بينه وبين المضارع أثرا في "العمل" ، ومن بعد ذلك حاولوا أن يقيموا الصلة بين "عمل "اسم الفاعل ، و "عمل " غيره من المشتقات ، وذلك في :

---

(١) الكهف : ٢٣ و ٢٤ .
(٢) الأشباه والنظائر ٣/ ٢٢٤ ، والنصّ في معجم الأدباء ١٣/ ١٧٧ ، ويكاد يكون في الأشباه بحرفه .
(٣) كليلة ودمنة ص ١٠٥ .

(١) "عمل "اسم المفعول[١] ، وقد نبّه النحاة على أنّ شروط عمله كشروط عمل اسم الفاعل ، بما في ذلك أن يراد به الحال أو الاستقبال ".[٢] والفرق بينهما أن " فاعل "يقابل المعلوم ، أما " مفعول " فيقابل المجهول نحو (مررت برجل يُكرِم أبوه زيدا) و (مررت برجل مُكرِمٍ أبوه زيدا) ، ويقابلهما في المجهول (مررت برجل يُكرَم أبوه) و (مررت برجل مُكرَمٍ أبوه) .

(٢) "عمل "الصفة المشبّهة به ، يقول سيبويه : " ولم تقوَ أن تعمل عمل الفاعل لأنّها ليست في معنى الفعل المضارع ، فانّما شُبّهت بالفاعل فيما عملت فيه ".[٣]

وعندى أن الفرق الرئيسيّ بين الصفة المشبّهة واسم الفاعل أن الأوّل فيه دلالة زمنية دائمة فحسب ، ويفسّر هذا ما قاله ابن يعيش في معرض الصفة المشبّهة : " المعنى الذي دلت عليه أمر مستقر ثابت متصل بحال الاخبار ألا ترى أن الحسن والكرم معنيان ثابتان ...".[٤] ، وما قاله ابن هشام في اختلافها عن اسم الفاعل في "أنّها للزمن الحاضر الدائم ، دون الماضي المنقطع والمستقبل ، وهو (اى اسم الفاعل) يكون لأحد الأزمنة الثلاثة ".[٥] فاسم

---

(١) انظر فيه الإيضاح للفارسي ١/ ١٤١ ـ ١٤٢ ، وشرح المفصّل ٦/ ٨٠ .

(٢) شرح المفصّل ٦/ ٨٠ ، وانظر شرح ابن عقيل ٢/ ٩٨ . وقال ابن مالك :

وكل ما قُرِّر لاسم فاعـــل ... يُعطى اسمَ مفعول بلا تفاضـل
فنحو كفِعْلٍ صِيغَ للمفعول في ... معناه كـ "المُعطَى كافا يكتفي

(الألفية ص ٣٩) .

(٣) الكتاب ١/ ٩٩ .

(٤) شرح المفصّل ٦/ ٨٣ .

(٥) أوضح المسالك ٢/ ٢٦٩ .

الفاعل قد يتخصّص في الدلالة الزمنيّة ، دون الصفة المشبّهة ، وإنْ كان أبرز ما فيه الدلالة على الدوام ، كما نبّه الكوفيّون .

وفي قوله تعالى ((وضائقٌ به صدرُكَ)) [1] يقول الزمخشري في الكشّاف : " فإنْ قلتَ لم عدل عن ضيّق الى ضائق قلتُ ليدل على أنّه ضيق عارضٌ غيرُ ثابت " .[2] وهذا عين الفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبّهة ، لأن اسم الفاعل يشبهه للفعل المضارع في المعنى جاز أن يدل على حدث ، كما في (ضائق) الذي فيه معنى الحدث ، دون أن يصح ذلك في الصفة المشبّهة التي قال سيبويه عنها إنها " ليست في معنى الفعل المضارع " ،[3] كما مر .

(٣) " عمل " أوزان المبالغة ، وذلك أنها تفيد ما يفيده (فاعل) في "إيقاع الفعل إلا أن فيها اخبارا بزيادة مبالغة ".[4] ويذكر سيبويه أمثلة على " عمل " هذه الأوزان ، منها " عمل " (فعول) في قول أبي طالب بن عبد المطلب :

ضروبٌ بنصل السيف سوقَ سمانها
إذا عدموا زادا فإنك عاقرُ[5]

و "عمل " (فعّال) ، كما في قول قلاخ بن حزن المنقري :

---

(١) هود : ١٢ .
(٢) الكشاف ١/ ٣٥١ ، ومثله في شرح ابن يعيش ٦/ ٨٣ .
(٣) الكتاب ١/ ٩٩ .
(٤) شرح المفصّل ٦/ ٧٠ .
(٥) الكتاب ١ / ٥٧ .

أخا الحرب لبّاسا اليها جلالَهـــــا
وليس بولاّج الخوالفِ أعقـــلا (١)

والفرق عندي بين " عمل " اسم الفاعل و"عمل " أوزان المبالغة أن اسم الفاعل ، كما مر ، يكون لأحد الأزمنة الثلاثة ، بحسب القرينة المصاحبة له ، أما أوزان المبالغة فتدلّ على الدوام فحسب ، ففي المثلين اللذيـــن نقلناهما عن سيبويه ، جاء اسما المبالغة "عاملين "،منوّنين ، دالّين على " الدوام " دون أن يكونا للاستقبال ،على عكس اسم الفاعل "العامـــل" المنوّن ، الذي يتجرّد للاستقبال . وتقول (أنا ضاربُ غلامِك) و (أنـــا ضاربٌ غلامَك) ولا يصح (أنا ضروبُ غلامِك) و (أنا ضروبٌ غلامَك) .

ولعل أوزان المبالغة أقرب الى اسم الفاعل من الصفة المشبّهة في بيـان وقوع الفعل ، وعلّة ذلك شيوع انتزاع المبالغة من الأفعال المتعدّية ، وانتزاع الصفة المشبّهة من الأفعال اللازمة ، ولذلك يظهر أن في قولك (ضـــروبٌ بنصل السيف سوقَ سمانها) حدثا ، أما في الصفة المشبّهة فلا ، بدليل قول شارح المفصّل : " واذا قلتَ زيدٌ حسنُ الوجه (٢) فلستَ تخبر أن زيدا فعل بالوجه شيئا بل الوجه فاعل في المعنى ".(٣)

******

---

(١) الكتاب ١/ ٥٧ . ويلخّص ابن مالك "عمل "أوزان المبالغة بقوله :

فعّالٌ أو مفعالٌ او فعـــولُ في كثرة عن فاعل بديـــلُ
فيستحق ما له من عمـــلِ وفي فعيل قلّ ذا وفَعِـــلِ
(الألفية ص ٣٩) .

(٢) أو عندما يظهر " العمل "،كما في (زيد حسنٌ وجهُه) .

(٣) شرح المفصّل ٦/ ٨١ .

الفصل الثاني

الدلالة الزمنيّة للمضارع المرفوع

*****

على الرغم من الاشارات الهامّة المنثورة في كتب النحو القديمة ، فإننـــا لا نجد النحاة يمعنون في دراسة الدلالة الزمنيّة التي تؤديها كل صيغـــة دراسة شاملة . وتحتاج مثل هذه الدراسة ، في حالة المضارع مثلا ، إلـــى تحديد دلالته الزمنيّة في أحوال إعرابه[١] وتركيباته جميعا . وسنرجع في ذلـك إلى إشارات النحاة وبعض العلماء الأوروبيين الذين عُنوا بمسألة الدلالـــة الزمنيّة للمضارع المرفوع ، مع إثبات أمثلة قرآنية وغيرها .

وللمضارع المرفوع في العربيّة[٢] دلالات زمنية متنوعة هي :

---

(١) يقتصـــر هذا الفصل على دراســـة دلالـــة المضارع الزمنيّة في حالة رفعه . أما دلالتـــه الزمنيّة في النصب والجزم فستُبحث فـــي الفصلين المخصّصين لأحوال النصب والجزم .

(٢) تختلف اللغات الساميّة في التعبير عن الزمن اختلافا يجعلنا نلزم الحذر في مقارنتها بالعربيّة . ومن الملاحَظ أن دلالة الفعل فـــي اللغات الساميّة قد لا تقوم في صيغة الفعل نفسه ، بل بعلاقة ذلك الفعل بالأفعال الاخرى في الجملة ، راجع :
William Wright, A Grammar of the Arabic Language (Cambridge, 1964 - 1967),v.1,p.51.

ويُذكر في اختلاف الساميّات في التعبير عن الزمن استعمال صيغة المضارع للدلالة على زمن المضيّ ، واستعمال صيغة الماضي للدلالـــة على الزمن المستقبل في العبريّة ، وذلك بعد الواو التي تعرف بـــواو القلب (וַיִּקְטֹל) Waw Consecutive ومـــن ظواهرها في العربيّة استعمال المضارع بعد (لم) للدلالة على المضي .

ولأمثلة اخرى من اللغات الساميّة راجع :
Marcel Cohen, Le Système Verbal Sémitique et l'Expression du Temps (Paris, 1924),pp. 11 - 21.
Sabatino Moscati, An Introduction to the Comparative Grammar of the Semitic Languages (Wiesbaden,1966) , pp. 131 - 134 .

أولا : الدلالـــة على الحـــال :

وعندنا ان هذه الدلالة هي الأصل في المضارع المرفوع، وذلك لأن الاستقبال يتعيّن غالبا بالسين وسوف وبالقرينة والطلب والنصب، والمضي بالقرينة ، على قلّة كما سنرى ، ويصاحبه الحال نفسه كما في (جـــاء يضحك) ، فالحال للمصاحَبة ، وما صاحب الماضي فهو حال في المضيّ . ثـم ان المضارع المرفوع شبيه باسم الفاعل الذي عرفنا أن أهم دلالاته الدلالـة على الدوام .

ويقول السيوطيّ عن دلالة المضارع على الحال إنما الدلالة المرجّحـة " إذا كان مجرّدا لانّـه لمّا كان لكل من الماضي والمستقبل صيغة تخصّـه ولم يكن للحال صيغة تخصّه جُعِلَتْ دلالته للحال راجحة عند تجرّده مـن القرائن جبرا لما فاته من الاختصاص بصيغة ، وعَلّله الفارسي بأنّـه إذا كـان لفظ صالحا للاقرب والأبعد فالاقرب أحق به والحال أقرب من المستقبل ".(١)

وبحث الزجاجيّ عن سبب مجيء فعل الحال بلفظ المستقبل ، فقال إن " فعل الحال في الحقيقة مستقبل ، لانّـه يكون أوّلا أوّلا ، فكلّ جزء خرج منه الى الوجود صار في حيّز المضيّ ، فلهذه العلّة جاء فعل الحال بلفظ المستقبل ".(٢)

وحاول النحويون أن يميّزوا الحال عن الاستقبال والمضيّ ، فجعله بعضهم ما "يصل اليه المستقبل ويسري منه الماضي فيكون زمـان الإخبار عنه هـو

---

(١) الممع ١/ ٧ - ٨ .

(٢) الإيضاح ص ٨٧ .

زمان وجوده "[1] فالحال عندهم نهاية الماضي وبداية المستقبل[2] ، أي أنّه ما كان حدا مشتركا بين الزمانين ، [3] الماضي والمستقبل . وقد مرّ في حدّ المضارع قول الفاكهيّ إنه "غير منقض حاضرا أو استقبالا "[4] ، وعكسُه الماضي ، فحدّه "كلمة دلّت على حدث وزمان انقضى وضعا ".[5]

ويدخل في تعيين دلالة المضارع على الحال :

(١) تعيين الدلالة على الحال بالقرينة اللفظيـــة :

أ- بالظرف الدال على الحال ، نحو (الآن)[6] . فان قلتَ (الآن أقول) تعيّن القول للحال لا لغيره .

ب- مع "ليس وما وإنْ [7] ولام الابتـــداء[8] عند الاكثر".[9]

---

(١) شرح المفصّل ٧/ ٤ .
(٢) أنظر التعريفات ص ٣٦ .
(٣) انظر شن الكافية ٢/ ٢٢٦ .
(٤) حدود النحو ص ٣ .
(٥) نفسه ص ٣ .
(٦) الهمع ١/ ٧ - ٨ .
(٧) قد تجيء (ما) و (ليس) و (إنْ) مع المضارع للدلالة على الاستقبال ، لا الحال ، نحو قوله تعالى ((ما يكونُ لي أن أبدّله من تِلقاء نفسي إنْ أتّبعُ إلا ما يوحَى إليّ)) (يونس: ١٥ ، وانظر الهمع ١/ ٨) ، وقول الشاعر :

* وليس يكون الدهر ما دام يذبلُ *

(الهمع ١/ ٨) .

(٨) قد تجيء لام الابتداء مع المضارع للدلالة على المستقبل ، نحو قوله تعالى ((إني ليحزنُني أن تَذهبوا به)) (يوسف: ١٣ ، وانظر الهمع ١ / ٨) ، وقال السيوطي : "فيحزن مستقبل لإسناده الى متوقّع " (الهمع ١/ ٨) ، ولكنه قد يكون دالا على الحال ، أي يحزنني الآن انكم ستذهبون به في ما يستقبل من الزمن .

(٩) الهمع ١/ ٧ - ٨ .

٠٠٠/٠٠٠ أ . س .

وقد ذكر سيبويه نفي الحال باستعمال (ما) [١]، ومن ذلك قوله تعالى ((وما يَعْلَمُ تأويلَه إلا اللهُ)) [٢]، ومثال (ليس) قولك (لستُ أخافُ) [٣]، ومثال إنْ (والله إنْ أفهم ما تقول). [٤]

ج - وجعلوا من القرائن اللفظية لتعيين الدّلالة على الحال استعمال (قد)، نحو قوله تعالى ((يا قومِ لِمَ تؤذونني وقَدْ تعلمونَ أني رسولُ الله إليكم)). [٥]

---

(١) انظر الكتاب ١/ ٤٦٠، والمفصّل ص ١٦٧.
(٢) آل عمران: ٧.
(٣) البخلاء ص ٥٦.
(٤) نفسه ص ٦٤.
(٥) الصف: ٥. وقال الزمخشري: "(وقد تعلمون) في موضع الحال أي تؤذونني عالمين علما يقينا" (الكشاف ٢/ ٣٩٤) وانظر:
M. Gaudefroy - Demombynes, Grammaire de L'Arabe Classique (Paris, 1937), p. 253.

وقد تجيء (قد) مع المضارع للدلالة على المضي عندما تكون تكثيريّة في بعض الشواهد (راجعها في المغني ١/ ١٧٤)، نحو قول الشاعر:

قد أشهدُ الغارة الشعواء تحملني
جرداءُ محروقة اللحيَيْن سُرحوبُ

وقول الآخر:

قد أترك القرن مصفراً أناملُهُ
كأن أثوابه مُجّت بفرصادِ

فالشهود والترك كثيرا الوقوع، حدثا فيما مضى ويُتوقّع أن يحدثا مجدّدا. ويؤكد مجيء المضارع بعد (قد) للدلالة على المضي أنّ ابن جني قال في قول الشاعر:

ولقد أمرّ على اللئيم يسبّني
فمضيتُ ثُمّت قلت لا يَعنينني

إنه حكاية للحال الماضية (الخصائص ٣/ ٣٣٢).

وتُستعمل (قد) مع الماضي لتوقّعه ولتقريبه من الحال "تقول "قام زيد" فيحتمل الماضي القريب والماضي البعيد، فإن قلت "قد قام" اختص بالقريب". (مغني اللبيب ١/ ١٧٢، وقارن بشرح الكافية ٢/ ٢٢٣).

(٢) وقد يجيء الحال بالقرينة المعنويّة ، دون قرينة لفظيّة ، ومن ذلك :

أ- الدلالة على حدث واقع وقت التكلّم ومستمرّ بعد انتهاء الكلام [١] ، ومثل هذا الحدث قد لا يختص بوقت معيّن ، بل يصح في جميع الأوقات والأحوال [٢] ومن ذلك قوله تعالى ((وتَراهُم يَنظرون إليكَ)) [٣] ، فـ (ينظرون) في محل نصب حال ؛ وقد قال السيوطيّ : " ومن القرائن المخلصة للحال وقوعه في موضع نصب على الحال ، نحو جاء زيد يضحك " [٤] وفي مثل السيوطيّ جاء المضارع مع (جاء) ، وهي جملة ماضويّة ، فدلّ على حال ماضية ، كما سنتبيّن في الدلالة على المُضيّ .

ومن الأمور المعنويّة التي تعبّر عنها دلالة المضارع المرفوع على الحال والاستمرار مجيئه في الحديث الذى يتكرر دون انقطاع ، أو هو حقيقة ثابتة ، نحو قولك (تطلعُ الشمس صباحا ويهبطُ السواد ليلا) ، وقول الجاحظ : "العرب تسمي أولادها بالضحّاك وببسّام ..." [٥]

ب- استعماله في الأمثال التي تشير إلى حقائق ثابتة ، نحو (تجوعُ الحرّة ولا تأكل بثديبها) [٦] و (لا يُعدمُ الخُوار من أمّه حَنَّة) [٧] ، و (لا تعدم الحسناء ذامّا) [٨]

---

(١) أنظر : Gaudefroy - Demombynes, p.253.
Wright, A Grammar of the Arabic Language, v.2, p.18.

(٢) أنظر : Wright, v.2, p.18.

(٣) الأعراف : ١٩٨ .

(٤) الهمع ١/ ٩ .

(٥) البخلاء ص ١٢ .

(٦) مجمع الأمثال للميداني ١/ ٨١ .

(٧) نفسه ٢/ ١١٣ .

(٨) أيضا ٢/ ١٠٩ .

ثانيا : الدلالة على الاستقبال ، ويدخل فيه :

(١) تعيين الدّلالة على الاستقبال باستعمال القرائن اللفظية ، ومنها :

أ- استعمال التنفيس مع السين وسوف ليُنقل "المضارع من الزمن الضيّق - وهو الحال - إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال ".[١] ومن ذلك قوله تعالى ((فستعلمونَ مَن أصحابُ الصّراط السَوِيِّ ومَنِ اهتدى)) ،[٢] وقوله ((ليكفُروا بما آتيناهُمْ فَتَمتّعوا فسوفَ تَعلمونَ)) .[٣] وقد تدخل اللام على سوف ، نحو قوله ((إنه لكبيرُكم الذي علّمكُمُ السّحرَ فلسوفَ تَعلمونَ)) .[٤]

ب- استعمال الظرف الدّال على الاستقبال[٥] ، نحو (غداً) في قوله تعالى ((وما تَدري نفسٌ ماذا تَكْسِبُ غدا)) [٦] ، و (إذا) - وهي ظرف للمستقبل -[٧] نحو قولك (أزورك إذا تزورُني)[٨]

ج- استعمال نوني التوكيد : الخفيفة والثقيلة . وقد ربط النحّاة بين التوكيد والاستقبال ، ففي شرح المفصّل أن " مظنّة هذه النون الفعل

---

(١) مغني اللبيب ١/ ١٣٨ .
(٢) طه : ١٣٥ .
(٣) النحل : ٥٥ .
(٤) الشعراء : ٤٩ .
(٥) أنظر الهمع ١/ ٧ - ٨ ، وشرح الكافية ٢/ ٢٣١ .
(٦) لقمان : ٣٤ .
(٧) أنظر ابن هشام ١/ ٩٢ - ٩٣ .
(٨) الهمع ١ / ٨ .

المستقبل المطلوب تحصيله لأنّ الفعل المستقبل غير موجود فاذا أُريدَ حصوله أُكّد بالنون ايذانا بقوة العناية بوجوده ... والماضي والحال موجودان حاصلان فلا معنى لطلب حصول ما هو حاصل وإذا امتنع الطلب فيه امتنع تأكيده."(١)

ومهما يكن من صحة السبب الذى ذكره ابن يعيش لاختصاص النون بالفعل المستقبل ، فإن ربط النحاة بين التوكيد والاستقبال أمر معروف . فالزّجّاجيّ يقول في باب النون الثقيلة والخفيفة " إعلمْ أنّهما يدخلان على الأفعال المستقبلة خاصّة للتوكيد ... وتدلّان على أنّ الفعل خالص للاستقبال دون الحال ."(٢) ويذكر ابن جنّي أنّ نون التوكيد تخص المضارع بالاستقبال وتمنع الحال عنه .(٣)

أما المَواطن التي يُستعمل فيها التوكيد مع المضارع(٤) ، فتدل على الاستقبال ، وهي :

-١- مع الأمْر ، ولم أجد له في المصادر المذكورة مثلا إلا مع فعل الأمْر ، نحو (تَعَلَّمَنّ)(٥) غير اني إخاله جائزا أن يقال في أمر الغائب (ليفعلنّ) .

-٢- مع النّهي ، نحو ((وقالوا لا تَذَرُنّ آلِهَتَكم))(٦) ، وقول النابغة

---

(١) شرح المفصّل ٩/ ٣٩ - ٤١ .
(٢) الجمل ص ٣٣٤ - ٣٣٥ .
(٣) أنظر الخصائص ٣/ ٨٣ .
(٤) في تفصيلات هذه المواطن راجع الكتاب ١/ ٤٥٤ ، و ٢/ ١٤٩ وما بعدها ، والمقتضب ٣/ ١١ وما بعدها ، والمفصّل ص ١٨١ - ١٨٢ ، وشرحه ٩/ ٣٩ وما بعدها ، وشرح الكافية ٢/ ٤٠٢ .
(٥) الكتاب ٢/ ١٥٠ .
(٦) نوح : ٢٣ .

الذبيانـــيّ :

فلا تبعدنْ إنّ المنيّة منهـــــلُ
وكلّ امرئ يوما به الحال زائـــلُ

-٣- مع الاستفهام ، نحو قول جميل :

ألا ليت شِعري هل أبيتنَّ ليلة
بوادي القرى إنّي اذن لسعيـــدُ
وهل ألقينّ فردا بثينةَ مـــرّةً
تجود لنا من ودّها ونجـــودُ

-٤- مع التمنّي ، نحو (ليتكَ تخرجنّ) .(١)

-٥- مع التحضيض والعرض ، نحو (هلّا تقولنّ) ، و (ألا تقولـنّ)(٢) و (ألا تنزلن) .(٣)

-٦- مع حروف الجزاء ، نحو قوله تعالى ((فإما تَرَيِنَّ مِن البَشَر أحدا)) .(٤)

-٧- مع القسم ، نحو قوله تعالى ((تالله لتُسئَلُنَّ عما كُنتم تَفترونَ)) .(٥)

---

(١) المفصّل ص ١٨١ .
(٢) الكتاب ٢/ ١٥٢ .
(٣) المفصّل ص ١٨١ .
(٤) مريم : ٢٦ .
(٥) النحل : ٥٦ .

ويُستعمل التوكيد مع الحال ،على قلّة ، نحو :

-١- أن يكون مع (قلّما) و (كثُرما) و (ربّما) والأفعال المستقبلة المصدّرة بـ(ما) الزائدة في غير الشرط ، نحو (بجهدٍ ما تبلغنّ) و (ربّما تقولنّ) .[١] غير أن مثل هذه الحالات التي لا يتجرّد فيها المضارع للدلالة على الاستقبال ، قلة نادرة ،ولعلها شواذ لا يُبطل فكرة الربط بين التوكيد والاستقبال .

-٢- أن يكون مع بعض الأمثال ، حيث لا يُجرَّد المضارع للدلالة على الاستقبال ، نحو (بألمٍ ما تُختَنِنَّه) و (وفي عضةٍ ما يُنبتنّ شكيرها) .[٢] وليست الأمثال بحجة ،فهي " قد تخرج عن القياس، فتُحكى كما سُمعت ".[٣] كما أن المثل الثاني شطر من الشعر[٤] قد يُحمل على الضرورة .[٥]

وسواءٌ أكانت النون الثقيلة أشدّ توكيدا للمضارع من الخفيفة ،[٦] أو أصلا لها وأبلغ منها ،[٧] أم لم يكن بينهما فرق في المعنى ،[٨] فالظاهر أن لا اختلاف

---

(١) الكتاب ٢/ ١٥٣ ، وقارن شرح الكافية ٢/ ٤٠٣ .
(٢) الكتاب ٢/ ١٥٣ ،وفي شرح الكافية ٢/ ٤٠٣ : " بألمٍ تُختَنِنَّه "،و " من عِضَة " .
(٣) المزهر ١/ ٤٨٨ .
(٤) صدره : * إذا مات منهم سيّد سرق ابنُهُ *
(المغني ٢/ ٣٤٠) .
(٥) أما دخول التوكيد على الماضي في قول الشاعر :

دامنّ سعدكِ لو رحمتِ متيَّما
لولاكِ لم يكُ للصبّابة جانحا

فشاذ " والذي سهّله أنّه بمعنى أفعَلْ " (المغني ٢/ ٣٣٩) .
(٦) انظر الكتاب ٢/ ١٤٩ .
(٧) انظر المغني ٢/ ٢٣٩ .
(٨) انظر :
Gottlieb, p. 47.
وقارن بالاوغاريتيّة حيث لا يوجد بينهما فرق معنوي .
Cyrus Gordon, Ugaritic Handbook (Italy,1948), و (note 3).

بين النونين في تأدية غرض الاستقبال .[١]

(٢) تعيين الدلالة على الاستقبال بكون المضارع مقتضيا طلبا "وذلك في الأمر والنهي والدعاء والتحضيض والتمني والترجي والإشفاق ".[٢] وأمثلته :

أ- الأمر : قولك (فينظرني الامير مسافة الطريق ... ويعفيني الأمير من ذلك)[٣] ، إذا كان بمعنى (فلينظرني) و (ليعفني) . ومنه قوله تعالى ((والمطلّقاتُ يتربّصنَ بأنفسِهنّ ثلاثةَ قُروءٍ))[٤] ، وقوله ((والوالداتُ يُرضِعنَ أولادَهنّ حولَيْنِ كاملَيْنِ))[٥] وقال الزمخشري في

---

(١) وإذا قارنّا بين نوني التوكيد في العربيّة وما يقابلهما في العبريّة ، استئناساً تبين لنا الشبه بين المجموعتين في أمرين :

(أ) الشبه الصرفيّ ، فنون التوكيد الثقيلة في العربيّة تقابلها في العبريّة نون مشدّدة في مثل (בְּקָרְבָּהּ - בְּקִרְבָּהּ) . وأما النون الخفيفة فنجد أثرها في صيغة أمر عبريّة تنتهي بمدّ طويل ، نحو (תִּפְקְדָה) ، وهي تقابل العربية (أضربا) بدلا من (أضربن) في الوقف (راجع مثلا : شن الشافية ١/ ٣٧٤) ، وحُمل عليه قول الشاعر :

يحسبه الجاهلُ ما لم يَعلما
شيخا على كرسيّه مُعمَّما

(أنظر الكتاب ٢/ ١٥٢) .

(ب) الشبه في مواطن الاستعمال ، وأكثرها في العبريّة أيضا في الطلب والنفي والأمر ، وينشأ عن هذا شبه في الدلالة على الاستقبال .

(٢) شن الكافية ٢/ ٢٣١ ، وقارن بالهمع ١/ ٧ - ٨ .

(٣) المكافأة وحسن العقبى ٣٥ - ٣٦ ، وكأنّ فيه تلطّفا في الطلب .

(٤) البقرة : ٢٢٨ .

(٥) البقرة : ٢٣٣ .

(يتربّصن) : " هو خبر في معنى الأمر ، وأصل الكلام وليتربّص المطلّقات وإخراج الأمر في صورة الخبر تأكيد للأمر وإشعار بأنّه مما يجب أن يُتلقّى بالمسارعة إلى امتثاله "[١] ، وقال في (يُرضعن) : " مثل يتربّصن في أنّه خبر في معنى الأمر المؤكّد "[٢] . وقد يكون المضارع في الآيتين لمجرّد الإخبار ، لكن المفسّرين حملوه على الأمر لتوكيد الحكم فيه .

ب - النهي : نحو قوله تعالى ((ربّنا لا تؤاخذنا)) .[٣]

ج - الدّعاء : نحو (عيالي - يرحمُك الله - عيالان) .[٤]

د - التحضيض : وحروفه " لولا ولوما وهلا وألا ".[٥]

ومن أمثلته التي ذكرها ابن هشام قوله تعالى ((ألا تُقاتِلونَ قَوْما نَكَثوا أيْمانهم))[٦] ويعزّز كون التحضيض مقرونا بالاستقبال أن ابن يعيش قال إن الماضي بعده "في تأويل المستقبل ".[٧]

---

(١) الكشّاف ١/ ٩٢ ، وقارن ب ١/ ٣٩١ في تعليقه على (تزرعون) في قوله تعالى ((قالَ تَزرعونَ سَبْعَ سِنينَ دَأبا)) . يوسف : ٤٧ .

(٢) نفسه ١/ ٩٥ .

(٣) البقرة : ٢٨٦ ، وانظر الهمع ١/ ٨ .

(٤) Gaudefroy - Demombynes, p. 252.
عن البخلاء (ص ٥٢ في الطبعة التي نرجع اليها في هذا البحث) .

(٥) المفصّل ص ١٧٣ .

(٦) التوبة : ١٣ ، وانظر ابن هشام ١/ ٦٩ .

(٧) شرح المفصّل ٨/ ١٤٤ .

هـ - التمنّي : نحو قول الشاعر :

فيا ليت الشبابَ يعـــود يومـــا
فأخبرَه بما فعل المشيـــــبُ (١)

ويدخل هنا استعمال (لو) المصدريّة ، نحو قوله تعالى ((وَدّوا لَوْ تُدهِن)) ،(٢) وقوله ((يَوَدُّ أحدُهُم لو يُعمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ)) .(٣)

و- الترجّي(٤) : نحو قوله تعالى ((فاجعلْ لي صَرحا لَعلي أطلِعُ إلى إلهِ موسى)) ،(٥) وقوله ((فاقصُصِ القَصَصَ لعلّهُم يَتفكّرونَ)) .(٦)

---

(١) المغني ١/ ٢٨٥ .
(٢) القلم : ٩ ، وراجع شرح الكافية ٢/ ٢٣٢ .
(٣) البقرة : ٩٦ ، وراجع الهمع ١/ ٨ .
(٤) قد يجيء الترجّي مع (لعلّ) و (ليت) مقرونا بالفعل الماضي في بعض الشواهد ، نحو قول الشاعر :

وبُدّلتُ قرحا داميا بعد صحّـــة
لعلّ منايانا تحوّلن أبؤســـــا

(أنظر المغني ١/ ٢٨٨) . ثم إن خبر (ليت) قد يجيء ماضيا ، نحو ((يا ليتَني مِتُّ قبلَ هذا)) (مريم : ٢٣) ، و ((يا ليتَني كنتُ معَهُـــم فأفوزَ فوزاً عظيما)) (النساء : ٧٣) . ويبطل ابن هشام قول من منع أن يكون خبر (لعل) ماضيا بـ" ثبوت ذلك في خبر ليت وهي بمنزلة لعلّ " (المغني ١/ ٢٨٩) .
وقد يجيء خبر (ليت) مضارعا دالا على الحال ، على وجه ، نحو قوله تعالى ((قال يا ليتَ قَومي يَعلمونَ)) (يس : ٢٦) ، والوجه الآخر أن التمني في الحال للعلم في المستقبل ، ولعله أصح ، لغلبة الاستقبال مع التمني على الحال .
(٥) القصص : ٣٨ .
(٦) الأعراف : ١٧٦ .

٠٠٠/٠٠٠ أ . س .

أما في قوله تعالى ((والذينَ كَفَروا إلى جَهَنَّمَ يُحْشَرونَ)) [١] ، وقولـه ((يعذِّب مَن يشاءُ ويَغفِرُ لمَن يشاءُ)) [٢] فيجوز أن تكون الدلالة فيهما متعينة للاستقبال على وجه ، وذلك إذا اعتُبر المضارع وعدا [٣] ، أو حدثـا يتوقّعه المؤمن .

ز- الإشـفـاق ، وهو مع (عسى) ، واكثر أحوالها أن تكون مع (أن) والمضارع كما سنرى ، وعند ذلك تخرج من باب الرّفع . أمّا اقترانها بالمضارع دون (أن) فعلى الشّذوذ كما سنبيّن .

ثالثا : الدلالة على المضـيّ ، ويدخل فيه :

(١) تعيين الدلالة على المضيّ باستعمال القرائن اللفظيّة [٤] ومنها :

أ- مع الظرف الدّال على المضيّ ، كما في قوله تعالى ((قُـل فلِمَ تَقتُلونَ أنبياءَ اللهِ مِن قبلُ إنْ كُنتُم مؤمنينَ)) [٥]

ب- مع (لو) الشرطية ، نحو قوله تعالى ((ولَوْ يؤاخِذُ اللـهُ الناسَ)) [٦]

---

(١) الانفال : ٣٦ ، وانظر : Gaudefroy - Demombynes, p.254.
(٢) المائدة : ٤٣ ، وانظر الهمع ١/ ٨ .
(٣) كما اعتبره صاحب الهمع ١/ ٨ .
(٤) ستبحث (لم) و (لما) في الفصل الرابع لعدم اختصاصهما بالمضارع المرفوع .
(٥) البقـرة : ٩١ . وأنظـر معانـي القرآن (١/ ٦١) اذ يقول الفـراء معلّقا على الآية : "ألا ترى أنك تعنّف الرجل بما سلف من فعله فتقول : ويحك لِمَ تكذب ! لِمَ تبغض نفسك إلى الناس ! " وانظر المزهر ١/ ٣٣٥ ، و : Wright, A Grammar of the Arabic Language, v.2, p.21. & Gaudefroy - Demombynes, p.254.
(٦) النحل : ٦١ ، وانظر الهمع ١/ ٨ .

ج- مع (إذ) ، وتكون " اسما للزمان الماضي ".[١] وقد جعل ابن هشام الجملة بعدها ، إنْ وليها المضارع ، " فعلية فعلُها ماض معنى لا لفظا "،[٢] نحو قوله تعالى ((وإذْ تقولُ للذي أنْعَمَ اللهُ عَلَيه))[٣]

د- وقد تتعيّن دلالة المضارع على حدث غير منقض في الزمن الماضي بأساليب ، منها أن يتبع فعلا ماضيا ، نحو قوله تعالى ((ثُمّ استوى على العرشِ يُدبّرُ الأمْرَ))[٤] ، وقوله ((وجاءَ أهلُ المدينةِ يَستبشِرون))[٥] ، فالفعلان المضارعان هنا في موضع نصب حال ، والحال للمصاحَبة ، والحال المصاحِبة للماضي هي حال ماضية .[٦]

ومن هذه الاساليب أن يتبع المضارعُ الفعلَ الماضي الناقص (كان) ، نحو قوله تعالى ((إنّهم كانوا يُسارِعونَ في الخَيْراتِ))[٧] ، وقوله ((إنما تُجزَوْن ما كُنتُم تَعْمَلونَ))[٨] . ومن هنا يظهر الوجه الذي اعتبر الكوفيّون به خبر (كان) منصوبا على الحال .[٩]

---

(١) المغني ١/ ٨٠ .
(٢) نفسه ١/ ٨٤ .
(٣) الأحزاب : ٣٧ .
(٤) يونس : ٣ .
(٥) الحجر : ٦٧ .
(٦) ولا توجد قرينة تؤيّد ما ذهب اليه برجستراسر في أنّ أصل (خرج استقبلني) هو (خرج يستقبلني) ثم جيء بالمضارع لأنّه كثيرا ما يكون مصاحباً لفعل آخر (التطوّر النحوي ص ١٣٠) .
(٧) الأنبياء : ٩٠ .
(٨) الطور : ١٦ .
(٩) أنظر الإنصاف ٢/ ٤٤١ .

ومثل (كان) ، (ظلّ) في نحو قوله تعالى ((فَظَلُّوا فيهِ يَعرُجونَ)) [1] و (ما زال) و (ما برح) و (ما فتئ) و (ما انفكّ) لأن المضارع معها جميعا يدل على حال مستمرة في الماضي .

أما (أمسى) و (أصبح) و (أضحى) و (بات) ، فيدل المضارع المقترن بها على حال ماضية غير مستمرّة ، بل معيَّنة بالزمن الذى تدلّ عليه كل واحدة منها ، ففي مثل قوله تعالى ((فأصبحَ يُقلِّبُ كَفّيهِ)) [2] يدلّ (يقلّب) على حال ماضية مرتبطة بزمن ماضٍ هو الإصباح .

ويُتوقّع الحدث في المضيّ باستعمال (كان) ملحوقة بالمضارع مع التسويف ، نحو " كان زيد سيقوم أي كان متوقّعا منه القيام فيما مضى " . [3]

(٢) وقد تكون الدلالة على المضيّ بقرينة معنوية ، وذلك :

أ- عند رواية الحلم - كما في قوله تعالى ((قالَ أَحَدُهما إني أَرانِي أَعصِرُ خَمْرا)) [4] ، وقوله ((وقال الملِكُ إني أرى سبعَ بَقَراتٍ سِمانٍ)) [5] وقال الزمخشري معلّقا على قوله (إني أراني) : " يعني في المنام وهي حكاية حال ماضية " [6] وقال أبو حيّان : " وأرى حكاية حال فلذلك جاء بالمضارع دون رأيت " [7] . وقد نبّه كلّ من

---

(١) الحجر : ١٤ .
(٢) الكهف : ٤٢ .
(٣) الخصائص ٣/ ٣٣٢ .
(٤) يوسف : ٣٦ .
(٥) يوسف : ٤٣ .
(٦) الكشاف ١/ ٣٨٨ .
(٧) التفسير الكبير المسمّى بالبحر المحيط ٥/ ٣١٢ .

بروكلمان[١] ، وريكندورف[٢] على هذا الاستعمال .

ب - عند استعمال المضارع في الرواية للتوكيد على الحدث ، نحو (فأهويت نحو الصّوت فأضربه ضربة بالسيف)[٣] ، وهذا ما يُعرف بالانكليزية بال Dramatic Present[٤] .

****

(١) Carl Brockelmann, Arabische Grammatik (Leipzig, 1948), pp. 121 - 122 .
Carl Brockelmann, Grundriss der Vergleichenden Grammatik der Semitischen Sprachen (Berlin, 1908 - 1913), v.2, p.155.

(٢) H. Reckendorf , Arabische Syntax (Heidelberg, 1921), p.13.

(٣) عن الأغاني ، في Arabische Grammatik, p.122.
Grundriss, v.2, p.156.

(٤) Otto Jespersen, The Philosophy of Grammar (London, 1935), p.258.

الفصل الثالث

المشارع المنصوب

****

أدواته ودلالته العامّـــة :

صنّف النحاة البصريّون ، ومَن ذهب مذهبهم ، النواصب بحسب "عملهـا" ، وفي المقرّب[1] التقسيم التالي :

(١) قسم ينصب الفعل بنفسه ، وهو : أن ولن وكي وإذن .

(٢) وقسم ينصب الفعل بإضمار (أنْ) :

أ- ويجوز إظهارها ، وذلك مع لام كي إذا لم تكن بعدها لا ، ومع حرف العطف المعطوف به الفعل على الاسم الملفوظ .

ب- ولا يجوز إظهارها ، وذلك مع كي في لغة من يقول : كيمه ، ولام الجحود ، وأو ، والفاء ، والواو ، وحتّى .

وتختلف دلالة المضارع المنصوب على الزمن عن دلالة المضارع المرفـوع . وقد نبّه النحاة على تلك الدلالة ، ففي شرح المفصّل : " فإذا رأيتَ الفعـــل منصوبا كان مستقبلا أو في حكم المستقبل ..."[2] ويرى الأنباري أنّ (أن) الخفيفة تخلص المضارع للمستقبل ، وكذلك الحروف الناصبة التي يرى أنهـــا حُملتْ عليها .[3]

غير أن هذه الدلالة على الاستقبال ترافقها معان أخرى[4] يعبّر عنها الفعل المنصوب والتركيب العامّ الذي يجيء فيه ، وتتكيّف باختلاف الأدوات

---

(١) راجع المقرّب ١/ ٢٦٠ - ٢٧٠ .
(٢) شرح المفصّل ٧/ ٣٠ .
(٣) أسرار العربيّة ص ٣٢٨ .
(٤) تجد بعض هذه المعاني في :
Gaudefroy-Demombynes, p.254.
De Lacy O'Leary, Comparative Grammar of the Semitic

.../... ***

التي يكون المضارع بعدها منصوبا .[1]

النصب مع الأدوات المختلفـــــــة :

لنتبيّنَ المعنى الخاص الذى يعبّر النصب عنه مع الأدوات المختلفة ، ننظـر الآن إلى هذه الأدوات ، وأحوال المضارع بعدها ، والمعاني الحاصلة من التراكيب التي تُستعمل فيها هذه الأدوات مع المضارع المنصوب .

*** Languages, p.239.
H.Reckendorf. Die Syntaktischen Verhältnisse des Arabischen (Leiden, 1895), v.2,p.730.

(١) قد يستأنس المرء بمقارنة النصب في العربيّة بالنصب في لغات أخرى ، دون القياس عليها . فكون المضارع المنصوب في العربية دالاً على الاستقبال ، وواقعا في جملة تابعة للجملة الرئيسية قبلها ، يشبه النصب في اللاتينية بالأداة ut (انظر : Wright, A Grammar of the Arabic Language, v.2, pp.24 - 25).
أما النصب في اليونانية القديمة فقد يعبّر عن الاستقبال ، أو عن حقيقة ثابتة لا تختص بزمن معيّن . (أنظر : A.H.Chase, A New Introduction to Greek, 3rd ed. (Mass.,1965),p.78.

وفي اللغات الساميّة شواهد على النصب ، اكثرها يحدّده معنى النص ، ويظهر في حذف نون الافعال الخمسة . وفي بعض النصوص الاكدية القديمة تبدو الفتحة علامة النصب . (أنظر : Moscati,p.135) وتفرّق الحبشية بين الرفع والنصب باستعمال صيغة اشتقاقية خاصة لكل منهما (Ibid.,p.136;and Wright, A Grammar of the Arabic Language, v.2, p.34.
أما النقوش الاوغاريتية فيظهر النصب فيها جليّا في الأفعال التي تنتهي بالهمز ، لأن لهذا الصوت رموزا ثلاثة (ءَ ، ءِ ، ءُ) دون سائر الاصوات (أنظر Gordon , pp. 60-61,and p.121) . ويبدو أنّ معنى النصب في الأوغاريتيّة شبيه بمعناه في العربيّة من حيث الدلالة على مفعول الإرادة والغاية كما سنبيّن .

أولا : لـــن :

لعلّ حقّها أن يتقدم ذكرُها ذكرَ سائر الأدوات[١] قائم على أنّها مع المضارع في تركيب مستقل عما قبله . أما (إذن) فتجيء في صدر الكلام ، ولكنّها تتعلّق بما قبلها كما سنبيّن[٢].

ونصّ النحاة على أن (لن) تجيء نافية للاستقبال ، فهي بذلك نقيض (سوف يفعل) أو (سيفعل)[٣] . وقد جعلها الزمخشري في أنموذجه للتأبيد[٤] ، غير أن ابن هشام نبّه إلى أن منفيّ (لن) قد يقيَّد ، واحتجّ بقوله تعالى ((فَلَن أُكَلِّمَ اليومَ إنسِيّاً))[٥] ، وقال إن نفيها لو كان للتأبيد لكان ذكرُ الأبد في قوله تعالى ((وَلَن يَتمنَّوهُ أبداً))[٦] تكرارا[٧].

ويصحب الدلالة على الاستقبال في النصب بعد (لن) معنى الإرادة والتصميم ، ويتبيّن ذلك في اعتبارهم (لن) مؤكّدة لنفي الاستقبال ، وفي قول الزمخشري : " ولن تأكيد ما تعطيه لا من نفي المستقبل تقول لا أبرح اليوم مكاني فاذا وكّدتَ وشدّدتَ قلتَ لن أبرح اليوم مكاني قال الله تعالى لا أبرَحُ

---

(١) جعلها الخليل من الأدوات المركّبة ، فقال : " انها لا أن ولكنهم حذفوا لكثرته في كلامهم كما قالوا ويلمّه يريدون وي لأمّه " ، أما سيبويه فعلى أنها بسيطة (الكتاب ١/ ٤٠٧ ، وقارن بالصاحبي ص ١٣٦ ، وشرح المفصّل ٧/ ١٥) . ثم احتجّ غيرهما في الانتصار لأحد المذهبين (راجع مثلا : أسرار العربية ص ٣٢٩ ، والإنصاف ١/ ١١٩ - ١٢٠) .

(٢) أما مجيء (أن) مع المضارع في تركيب مستقلّ عما قبله ، فله تفسير خاص به يُبحث في موضعه .

(٣) أنظر الكتاب ١/ ٤٦٠ ، والمفصّل ص ١٧٤ ، وشرحه ٧/ ١٥ .

(٤) أنظر المغني ١/ ٢٨٤ .

(٥) مريم : ٢٦ .

(٦) البقرة : ٩٥ .

(٧) أنظر المغني ١/ ٢٨٤ .

حتى أبلُغَ مَجمَعَ البحرَيْنِ[١] وقال تعالى فَلَن أَبرَحَ الأرضَ حتى يَأذَنَ لي أبي[٢] ".[٣]

ثانيا : إذَنْ :

تقع والمضارعُ المنصوب بعدها مستقلّة في التركيب الإعرابيّ دون أن تستقل بالمعنى لكونها جوابا لما قبلها . ويكون الفعل بعدها للاستقبال ، فقد اشترطوا لعملها شروطا أربعة : " أن تكون جوابا أو في تقدير الجواب، وأن تقع أوّلا لا يعتمد ما بعدها على ما قبلها ، وأن لا يُفصل بينها وبين معمولها بغير القسم ، وأن يكون الفعل بعدها مستقبلا ".[٤]

وأبطلوا " عملها " إنْ دلّت على الحال ، فقال سيبويه : "تقول إذا حُدِّثتَ بالحديث إذن أظنُّه فاعلا واذن إخالك كاذبا وذلك لأنّكَ تخبر أنّك تلك السّاعةَ في حال ظنّ وخيلة ... ولو قلتَ إذن أظنّك تريد أن تخبره أنّ ظنّكَ سيقع لنصبتَ ".[٥]

---

(١) الكهف : ٦٠ .
(٢) يوسف : ٨٠ .
(٣) المفصّل ص ١٦٨ ، وعارضه بالمغني ١/ ٢٨٤ .
(٤) شرح المفصل ٩/ ١٤ ؛ وجمع ابن مالك (الالفية ص ٥٧) هذه الشروط بقوله:

ونصبوا باذنِ المستقبلا إن صُدِّرتْ والفعل بعدُ موصَلا
أو قبله اليمين وانصب وارفعا إذا إذن من بعد عطفٍ وقعا

(٥) الكتاب ١/ ٤١٢ ، وقارن مثلا بالإيضاح للفارسيّ ١/ ٣١١ ، وشرح المفصّل ٧/ ١٦ ، وشرح الكافية ٢/ ٢٣٥ ، وشرح ابن عقيل ٢/ ٢٦٩ .

٠٠٠/٠٠٠أ٠س .

ولعلّ هذه الأمثلة التي يجيء المضارع فيها مرفوعا بعد (إذن) مخترعة لبيان القصد، وقد لا يحتملها الاستعمال أصلا، غير أنّ التفات النحـــاة إليها هام من وجهين، أوّلهما لمحهم العلاقة الوثيقة بين النصب والاستقبال، وثانيهما، إن صحّت أمثلة الرفع، أنّ معنى الاستقبال يتضح من علامة النصب في المضارع، لا من الأداة التي يجيء بعدها المضارع في هذه الحال منصوبا.

وترتبط دلالة الاستقبال التي يؤدّيها المضارع المنصوب بعد (إذن) بدلالة الجواب، أي وقوع معنى الفعل المنصوب تحت سلطان المعنى القائم في التركيب الذى يسبقه. وذلك أن ما قبل (إذن) سابق الوجود أو التصوّر على ما بعدها، وما بعدها لاحق له وناتج عنه.

ويبدو من كلامهم أن (إذن)، إذا نُصبت، وجب أن يكون الكلام السابق لها، الذي هي وما بعدها جواب له، كلاما تام المعنى منفصلا عنها في التركيب، فقد قال سيبويه إنها لا "تعمل" — أى لا تنصب حين تكون "بين الفعل وبين شيءٍ الفعلُ معتمدٌ عليه ... ومن ذلك قولكَ أنا اذن آتيك ... ومن ذلك أيضا قولك إن تأتني إذن آتِك لأنّ الفعل ههنا معتمِد على ما قبل إذن ... ومن ذلك أيضا والله إذن لا أفعلُ من قِبل أنّ أفعلُ معتمـــد على اليمين وإذن لغو وليس الكلام ههنا بمنزلته إذا كانت إذن في أوّله لأنّ اليمين ههنا الغالبة".(١)

ويلحق بهذا أنّ (إذن)، إذا كان ما قبلها كلاما تام المعنى منفصلا عنها في التركيب، وكانت هي وما بعدها جوابا له جاز النصب بعدها إذا

---

(١) الكتاب ١/ ٤١١، وقارن بجمل الزّجاجيّ ص ٢٠٥ — ٢٠٦، وبأسرار العربيّة ص ٣٣٠ — ٣٣١.

دخل عليها الواو أو الفاء العاطفتان ،نحو قولك " إن تكرمني أنا أكرمُك وإذن أحسنَ اليك "،[1] فالنصب على الجواب ،أي أثر الاكرام في الإحسان ، أما الرفع فالجواب منتف فيه لاعتماد (أحسنُ) على (أكرمُك) . وعلى ذلك قُرئ قوله تعالى ((وإذن لا يَلبَثونَ)) [2] بالنصب أيضا [3] ولا تخفى قلة هذه التراكيب في الاستعمال .

ومفهوم الجواب الذى تعبّر عنه (إذن) وما بعدها مشابه لمفهوم الإرادة المؤكّدة في (لن) ، فالمعنى في كل منهما قائم على إطار ذهني يفترض وجود شيء سابق على الفعل المنصوب ، مؤثّر فيه . وهذا الشيء السابق واضح لفظا في الكلام الذى يسبق (إذن) ، وقائم في الذهن عند توكيد نفي المستقبل بـ(لن) ،لأنّ لفعل الارادة شيئا مسبّبا له وسابقا عليه ، وإن لم يظهره التركيب .

ثالثا : كي وأخواتها" :

تدل (كي) على الغرض ، وقد نبّه النحاة إلى ذلك ، ففي شرح المفصّل مثلا عند الكلام على لام التعليل : " وأمّا اللام فهي من حروف الجر ومعناها الغرض وأنّ ما قبلها من الفعل علة لوجود الفعل بعدها كما كانت

---

(١) أسرار العربيّة ص ٣٣٠. وراجع كون (إذن) بين الفاء أو الواو وبين الفعل في الكتاب ١/ ٤١١ ، وفي المفصّل ص ١٧٨ .

(٢) الاسراء : ٧٦.

(٣) الكتاب ١/ ٤١١ ، والمفصّل ص ١٧٨ ، وراجع وجه القراءتين في الكشّاف ١/ ٤٦٠ - ٤٦١ .

كي كذلك ".[1]

والدلالة على الغرض ،أو التعليل ، دلالة على الاستقبال ،لأنّ في الفعل السابق وجوده أو تصوّره أثرا أو سلطانا إراديا على الفعل الذى يجيء بعد (كي) وسائر أدوات التعليل أو الأدوات الدالّة على الغرض مثل لام التعليل و (لكي) ، و (كيلا) و (لكيلا) .

وارتباط النصب بالاستقبال والغرض مع (كي) و "أخواتها " (لكي ،كيلا ..) يفسر مقالة الكوفيين بنصب المضارع بعد (كما) ، المخفّفة من (كيما) ،نحو قول الشاعر :

* لا تظلموا الناسَ كما لا تُظلموا *[2]

فإن التركيب الذي يفيد الاستقبال والغرض بقرينة (كي) أو إحدى "أخواتها " يكون المضارع فيه منصوبا ، وواضح أن معنى (كما) وما بعدها هنا تعليل وبيان للغرض .[3]

وقد ذكر النحاة قولين في تعليل النصب بعد (كي) يجمعهما قول الأنباري : "أحدهما أن تعمل بنفسها ، فتكون مع الفعل بمنزلة الاسم الواحد ، نحو " جئتك لكي تعطيَني حقي " . والثاني أن تعمل بتقدير "أن " لأنّهم يجعلونها بمنزلة حرف جر ، ولأنّهم يقولون "كيما "كما يقولون " كما "وإنما

---

(١) شرح المفصّل ٧/ ٢١ .

(٢) شرح الكافية ٢/ ٢٤٠ . وراجع الرد على الكوفيين في هذه المسألة في الإنصاف ٢/ ٣١٠ .

(٣) قد يجيء الرفع شاذا بعد (كيما) ،كقول الشاعر :
إذا أنتَ لم تنفع فضرّ فإنما يراد الفتى كيما يضرُّ وينفعُ
(البيت في شرح الكافية ٢/ ٢٤٠) .وقد يعارَض الرفع فيه بقول الآخر :
فقالت : أكلّ الناس أصبحتَ مانحاً لسانك كيما أن تغرّ وتخدعا
(البيت في المغني ١/ ١٨٣) .

وجب أن يقدّر بعدها "أن" لأنّ حروف الجرّ لا تعمل في الفعل ".(١)

واحتجوا على عملها بنفسها بدخول اللام عليها في (لكي) لأنّها لو نصبت بأن مضمرة لكانت بمنزلة اللام ، ولم يجز أن تدخل اللام عليها إذ "لا يدخل حرف جر على مثله "(٢) . واختلف البصريّون والكوفيّون في تقدير (أن) وفي جواز ظهورها وعملها بعد (لكي) (٣) .

ولعل هذه الصناعة لا تُسعف في الكشف عن المعنى الذي تحدثه (كي) مع المضارع المنصوب في التركيب النحويّ ، بل تُخفي حقيقة هذا التركيب لأنّها تفترض مصدرا مؤوّلا ليفيَ بحاجة اللام - عندهم - الى مجرور ، ولأنّها تقدّر أدوات (٤) لو اقتضاها المعنى لظهرت .

ويُحتمل أن تكون (لكي) أقوى دلالة على الغرض من (كي) ، في أصل الوضع ، لأنّها تتضمّن أداتين للتعليل - كل منهما يرتبط بالمضارع المنصوب - ، وإن كنّا لا نلمح هذا الفرق في قوة الدلالة فيما بين يدينا من الشواهد والاستعمال .(٥) وقد تكون الأداتان متساويتين في الدلالة برغم تضمّن (لكي) على

---

(١) أسرار العربيّة ص ٢٣١ ، وقارن بشرح المفصّل ٧/ ١٧ .
(٢) الإيضاح للفارسي ١/ ٣١٠ .
(٣) أنظر الإنصاف ٢/ ٣٠٣ وما بعدها .
(٤) كتقدير (أن) أو (كي) لعمل النصب في مثل "جئتُ لتكرمَني" (راجع المغني ١/ ١٨٣) .
(٥) التفرقة بين (كي) و(لكي) لا تكون بتصوّر "العوامل" ، بل بالرجوع الى الفرق في دلالتهما الأصيلة . فـ (ج ٦) العبريّة تقابل (كي) العربيّة ، ومن أغراضها التعليل وبيان الغرض . وتقابل اللامَ العربيّة الأداةُ العبريّة (ל) التي تستعمَل أيضا للتعليل وبيان الغرض .
وقارن أيضا باستعمال الكاف ، واللام ، في الأوغاريتيّة في النصوص المثبتة في كتاب (Gordon) ، وباستعمال الكاف وحدها ، أو مع اللام لإفادة الغرضية في النقوش الجنوبية في :
A.F.L. Beeston , A Descriptive Grammar of Epigraphic South Arabian (London , 1962), pp. 62 - 63 .

أداتين للتعليل ، وذلك يُردّ إلى مرحلة متقدّمة في نشوء اللغة . ومن تكرار أداتين للتعبير عن معنى يؤدّى بأداة واحدة قول الشاعر :

أوقدتُ ناري كي ليُبصَرَ ضوؤها
وأخرجتُ كلبي وهْو في البيت داخله[1]

أما من ناحية التركيب ، فالنصب مع (كي) و "أخواتها "نوع من تركيب الإعمال العطفيّ ، ولتوضيح هذا نسوق كلام برجستراسر عن تركيب الجمل بعضها مع بعض ، اذ يقول : " هو جنسان : تسوية وإعمال ، وكلاهما نوعان : عطفي وغير عطفي ، فيكون ذلك أربعة أقسام ، مثال التسوية "الغير" العطفيّة (أُسر يومئذ محمد أسَرَه عمرو ابن مالك) ، والتسوية العطفيّة كثيرة الوقوع نحو (جاء فقال) وألوف من أمثالها ، والإعمال "الغير "العطفيّ منه الصفة نحو (جاء رجل لا أعرفه) وكثير من الحال نحو (قصدتُ أتفرّ) وغيرهما ..... والقسم الرابع أي الإعمال العطفي كثير منه كل ما يُربط بالاسماء الموصولة وإنْ وأنْ وأنَّ وإذا ولمّا إلى غير ذلك ".[2]

فبناء على تقسيم برجستراسر يمكننا أن نقول إنّ النصب مع (كي) من القسم الرابع ، أي الإعمال العطفيّ ، فهو ليس قائما بذاته في اللفظ كما هو الحال مع (لن) ، ولا بعد كلام تام كما هو الحال مع (إذن) ، ففي مثل قوله تعالى ((فَرَدَدْناه إلى أُمّه كي تَقَرَّ عينُها))[3] جملتان تربط بينهما (كي) ربط إعمال تكون فيه الجملة الأولى ذات سلطان معنويّ على الجملة الثانية التي تشير الى الغرض أو التعليل .

---

(١) المغني ١/ ١٨٣ .
(٢) التطوّر النحوي للغة العربيّة ، ص ١١٧ ـ ١١٨ .
(٣) القصص : ١٣ .

رابعا : أن :

مصدريّتهـــا :

جوهر (أن) هو المصدريّة ، وهي تدخل على الماضي والمضارع والأمر جميعا . ومن أمثلة دخولها على الماضي والأمر قوله تعالى ((ولـــولا أن ثبّتناكَ)) [1] ، وقوله ((فأوحينا إليهِ أنِ اصنَعِ الفُلْكَ)) [2] ، ولا تخرج (أن) في هذين المثلين عن كونها مصدريّة ، فيمكننا أن نقدّر المصدر مع الماضـــي بـ(تثبيتنا) ، كما أنّ (أنْ) التي مع فعل الأمر (تحتمل المصدريّة بـــأن يقدّر قبلها حرف الجرّ ".[3]

وذكر ابن هشام اعتراض ابن طاهر على "كون الموصولة بالماضي والأمر هي الموصولة بالمضارع" [4] واعتراضَ أبي حيّان حين نفى "كونها توصل بالامر ..." وقال : "... إن كل شيء سُمع من ذلك فأن فيه تفسيريّة ".[5] وجليّ أن هذين الاعتراضين من حيل الصناعة النحويّة .

وتقع (أن) المصدريّة مع المضارع المنصوب بعدها كما يقول ابن هشام في موضعين :

(١) موضـــع الابتـــداء[6] ، نحو قوله تعالى ((وأَنْ تَصوموا خيرٌ لكـم)) [7]

---

(١) الإسراء : ٧٤ .
(٢) المؤمنون : ٢٧ .
(٣) المغني ١/ ٣١ .
(٤) نفسه ١/ ٢٨ . وقد جاء في أسرار العربية (ص ٣٢٨) أنها "تعمل لاختصاصها بالفعل" ، دون تحديد المضارع بالذات .
(٥) المغني ١/ ٢٩ .
(٦) نفسه ١/ ٢٧ .
(٧) البقـــرة : ١٨٤ .

وقوله ((وأن تعفوا أقربُ للتقوى)) .[1]

(٢) "بعد لفظ دال على معنى غير اليقين "[2] نحو ((نخشى أن تُصيبَنا دائرةٌ)) .[3]

والتركيب الإعمالي واضح في النوع الثاني ، فالجزء السابق على (أنْ) ذو سلطان في المعنى على الجزء التابع لها . أمّا النوع الأوّل فظاهره أن لا تركيب إعمال فيه ، غير أنّه في حقيقة المعنى تركيب اعمال ، ففي الآيتين اللتين مثل بهما ابن هشام يمكن اعتبار (أن) والفعل بعدها متعلّقين بتوقّع او تمنّ وأن التركيب بمعنى (خير لكم أن تصوموا) و (أقرب للتقوى أن تعفوا) ، فتكون العلاقة الإعماليّة مفهومة .

وقد جعل النحويّون (أن) والفعل بعدها " بمنزلة المصدر "[4] يُرفع ويُنصب ويُخفض وفقا لموقعه في التركيب . وعلى هذا يكون سواءً عندهم قولُك (أراد أن يفعلَ كذا) و (أراد فِعلَ كذا) ، مثلا . إلا أنّهم لم يُنبّهوا على أن بين المصدر المؤوّل والمصدر الصريح فروقا ، وذلك شيء نراه من وجهين رئيسين :

(١) الفرق في التركيب الإسنادي :

أ ـ أنّ من التراكيب الإسناديّة ما لا يسمح باستعمال المصدر المؤوّل مكان الصريح ، فلا يقع المصدر المؤوّل مثلا مفعولا مطلقا ، أو تمييزا ، أو اسما للا النافية .

---

(١) البقرة : ٢٣٧ .
(٢) المغني ١/ ٢٧ ـ ٢٨ .
(٣) المائدة : ٥٢ .
(٤) انظر أسرار العربيّة ص ٣٢٨ ، والإنصاف ٢/ ٢٩٧ ، والجمل ص ١٣٣ .

ب- أن كثيرا من الافعال التي تجيء قبل (أن) وصلتهـا قد يليها حرف جر ، نحو (من) و(عن) و(على) و(في) والباء . ولا يصح مجيء هذه الافعال سابقة للمصدر المؤوّل إلا إذا كانت دالّة على معنى من معاني غير اليقين ، كالطلب ، والإرادة ، والقدرة ، والعجز ، والطمع ، لا "الأفعال الحسّية اليقينيّة" ، فتقول (خفتُ من أن يفعلَ كذا) و (عجز عن أن يفعلَ كذا) و (أصرَّ على أن يفعلَ كذا) و (رغبَ في أن يفعلَ) و (رضي بأن يفعلَ كذا) ، واذا شئتَ اسقطتَ حروف الجر في كل هذه الأمثلة وبقي المعنى على أصله . ولكن لا يصح أن تأتي (أن) وفعلها بعد حرف جر متعلّق بأفعال حسّية ، نحو سمع ونظر ، وجلس ، فلا تقول (استمعَ الى أن تتكلـــم) و (نظرَ إلى أن تسبح) بمعنى (استمعَ إلى كلامها) و (نظرَ إلى سباحتها) ، إذ لو شئتَ أن تقول (استمعَ أن تتكلّم) و (نظرَ أن تسبح) على معنـى الحسّية في (استمع) و (نظر) ، لما جاز ذلك أيضا .

لكنّ (إلى) ، لأنّهـا تدل على "انتهاء الغاية الزمانيّة"[1] قد تجـيء قبل (أن) وصلتها مع الأفعال الحسّية لتكون بمعنى الغاية ، فتقول (جلستُ الى أن يفعلَ كذا) ، بمعنى إلى فعله كذا ، ولا يصح المعنى ولا التركيب لـــو اسقطتَها . و (إلى) في هذا المعنى مثل ظروف الزمان ، نحو (قبل) و(بعد) و (من قبل) و (من بعد) و (منذ) التي يجيء بعدها (أن) والفعل منصوبا ولا يجوز اسقاطها . وهذه الظروف وما اليها تعيّن زمن الفعل بعدهـــا للاستقبال ، كما سيأتي شرحه .

(٢) الفرق في تأدية المعنـى :

وذلك أن المصدر الصريح ينتفي فيه تمييز زمن الفعل ، أما في استعمـال المصدر المؤوّل فـ" تقول بلغني أن جاء زيد أي مجيئه فيكون المصدر بمعنـــى

---

(١) المغني ١/ ٧٤ .

الماضي لأنّ أنْ دخلتْ على فعل ماض وتقول أريد أن تفعلَ ذلك أي فعلَك فيكون المصدر لما لم يقع لأنّ أن دخلت على فعل مستقبل ".[1] ومثله أيضا الفرق بين (جلستُ إلى أن رجع) وبين (جلستُ إلى أن يرجع) ، فالأوّل إخبار عن حدث منقض ، والثاني عن غير منقض ، وذلك غير ملحوظ في استعمال المصدر الصريح إن قلتَ (جلستُ إلى رجوعه) .

"عملها" ودلالتها في التركيب :

حاول النحاة أن يحللوا " عمل " (أن) وسائر " النواصب " . ويقول الأنباري : " أنِ الخفيفة تشبه أنّ الثقيلة ، وأنّ الثقيلة تنصب الاسم ، فكذلك أنْ هذه يجب أن تنصب الفعل ، وحُملتْ لن وإذن وكي على أنْ وإنّما حُملت عليها لأنها أشبهتها ، ووجه الشبه بينهما أنّ أنِ الخفيفة تخلص الفعل المضارع للاستقبال ، فلّما اشتركا في هذا المعنى حُملتْ عليها ".[2]

أما القول الأوّل فضعيف لأنّه يقوم على حمل "عوامل " الإعراب في الأفعال على "عوامل "الإعراب في الأسماء . وأمّا القول الثاني في أنّ (لن) و (إذن) و (كي) حُملت على (أن) ، فنقول فيه إنّ معنى الاستقبال أصيل في (لن) و (إذن) و (كي) ، على حين أنّ (أن) ، التي نعتبرها أداة للاعمال الحطفيّ تدخل على الماضي والمضارع والأمر جميعا . ومعنى الاستقبال ليس بتأثير (أن) ، فلو كانت بنفسها تدل على الاستقبال لما دخلت على الفعل الماضي ، فالأداة هي رابط الإعمال الحطفيّ الذي يعيّن معنى الاستقبال المستفاد من النصب .

---

(١) شرح المفصّل ٨/ ١٤٣ .

(٢) أسرار العربيّة ص ٣٢٨ .

والنصب بعد (أنْ) ، وهي من أدوات الإعمال المطلق ، يكون في الجمل التابعة ، نحو قوله تعالى ((إنا نَطْمَعُ أنْ يغفِرَ لنا ربُّنا خَطايانا)) ،[1] غير أنّ الجزء الذي يسبق (أن) في التركيب لا يقوم وحده في ظاهر الصناعة النحويّة ، فلو قلتَ (إنا نطمع) ووقفت ، لما تمّ المعنى ، أما مع (كي) - وبعض الأدوات الأخرى اللاحقة كفاء السببيّة ، وواو المعية ، وحتّى ، وأو ، وثُمّ - فهذا لا يصح ، لأنكَ لو جرّدتَ (جئتك) من قولك (جئتك كي تعطيَني حقي) - في حالة (كي) - ووقفتَ لكان حَسَنا وتاما في ظاهر الصناعة النحويّة .

وقد نبّه النحاة على أن المضارع بعد (أنْ) يدل على الاستقبال ، فيقول الزمخشري في (أنْ) : " وإذا دخل على المضارع لم يكن الا مستقبلا كقولك أريد أن تخرجَ ".[2] ويقول الأنباري إنّ (أنْ) "هي عَلَم الاستقبال".[3]

وفي مبحث الفرق بين (عسى) و(كاد) يظهر إدراك النحاة عند الدلالة على الاستقبال . فالأصل في (عسى) أن يقترن خبرها بـ(أن) "لِما فيها من الطمع والإشفاق وهما معنيان يقتضيان الاستقبال . وأنْ مؤذنة بالاستقبال وأصل كاد أن لا يكون في خبرها أنْ لأنّ المراد بها قرب حصول الفعل في الحال".[4] . ولم تقع (كاد) في القرآن الكريم إلا خالية من (أن) ،[5] كما لم تقع (عسى) فيه إلا مقترنة بها .

أما اقتران (كاد) بـ(أنْ) ، كما في قول رؤبة :

* قد كاد من طول البلى أن يمصحا *[6]

---

(١) الشعراء ، ٥١ .
(٢) المفصّل ص ١٧٤ .
(٣) أسرار العربيّة ص ١٢٩ .
(٤) شرح المفصّل ٧/ ١٢١ ، وقارن بأسرار العربيّة ص ١٢٧ ، وبالإيضاح للفارسي ١/ ٧٨ - ٨٠ .
(٥) أنظر شواهد التوضيح والتصحيح ص ٩٩ .
(٦) الكتاب ١/ ٤٧٨ .

وحذف (أنْ) مع (عسى)، كما في قول هُدبة:

عسى الكَرَبُ الذي أمسيتَ فيـــــه

يكونُ وراءه فرجٌ قريـــــــبُ(١)

فقد يكون اضطرارا(٢) في بعض المواضع.

ويكون المضارع بعد (أنْ) مرفوعا حيث لا يحتمل القول النصب لتعيُّن الفعل السابق المتسلّط لليقين أو التبيين أو التحقيق أو القول؛ فإذا أُريدَ تعيين المستقبل في المضارع بعد (أن) أُتي بالسين أو بسوف، نحو قول جرير:

زعم الفرزدق أن سيقتلُ مربعـــــا

أبشِر بطول سلامة يا مربـــــعُ

فتحقّقت الدلالة على الاستقبال بقرينة التسويف، كما تحقّقت مع المضارع المنصوب بعلامة النصب.

ومما يدل على أن الاستقبال شرط في المضارع المنصوب بعد (أن)، كما هو شرط مع سائر أحوال النصب، أنه يصح أن تجعلَ الماضي أو الحـــال أو الاستقبال قبل (قبل)، ويكون المضارع المنصوب بعدها دالا علـــى الاستقبال في الحالات الثلاث جميعا، فتقول: (سأجيءُ قبل أن تجـــيءَ) و(أجيءُ قبل أن تجيءَ) و(جئت قبل أن تجيءَ) و ذلك لأنّ ما قبل (قبل) سابق على ما بعدها في الزمن. أما (بعد) فلا يصح قبلها الا الاستقبـال والحال، لأنّ ما بعدها لاحق على ما بعدها في الزمن، فتقول (سأجيءُ بعد أن تجيءَ) و(أجيءُ بعد أن تجيءَ)، ولكن لا يصح أن تقول (جئتُ بعد أن

---

(١) نفسه ١/ ٤٧٨؛

(٢) كما يقول الفارسي في الإيضاح ١/ ٧٨.

تجيءَ) ، ولكن تقول (إذا جئتُ بعد أن تجيءَ كان كذا) لأن (إذا) جَعَلَت الماضي معيَّنا للاستقبال ، لأنها " تكون ظرفا للمستقبل مضمّنة معنى الشرط "[١] كما قال ابن هشام .

والنصب بعد (أن) قد تكون فيه الدلالة على الغرض . يقول برجستراسر: "... فالجمل المصدريّة النائبة عن مفعول من أفعال الارادة والطلب وما يشاكلها تقترب من الجمل الغرضية في جوهر معناها ولذلك تتردد اللغات في التعبير عنها وبعضها يشبّهها بالجمل المصدريّة العاديّة وهي qui في الفرنسية و that في الانكليزية وأصلهما اسمان موصولان ، وبعضها يشبّهها بالجمل الغرضيّة كاللاتينيّة فهي تدخل عليها ut وهي حرف الغرض ، وبعضها يشبهها بتلك من جهة وبهذه من جهة ومنها العربيّة فانّها تُدخل عليها حرفا من حروف المصدر وهو "أن "غير أنها تُعمله عمل حروف الغرض مثل "كي "...."[٢] .

ويأتي برجستراسر بدليل آخر على تعبير النصب بعد (أن) عن معنى الغرضيّة إذ يقول : "وممّا يدل على أن "أنْ " كثيرا ما تتعدّى معنى المصدّرية إلى معنى مستقل مقارب لمعنى كي حذف الحروف الجارّة قبلها ".[٣] ومثال ذلك قوله تعالى ((قال يا وَيْلَتي أعَجَزتُ أن اكونَ مثلَ هذا الغُراب)) [٤] ، بدلا من (عن أن أكون) ، وقوله ((يبيّنُ الله لكم أن تضلوا)) [٥] ، يعني حماية لكم عن ذلك فيُفاد المعنى أن يكون لئلا تضلّوا ".[٦]

---

(١) ابن هشام ١/ ٩٢ - ٩٣ .
(٢) التطوّر النحوي ص ١٢٦ .
(٣) نفسه ص ١٢٦ .
(٤) المائدة : ٣١ .
(٥) النساء : ١٧٦ .
(٦) التطوّر النحوي ص ١٢٦ .

وتساعدنا دلالات النصب على تحليل صحيح لشواهدَ اختلف النحاة في حركة المضارع فيها ، و "عمل" (أنْ) . ومن هذه الشواهد :

(١) قول طرفة :

ألا أيّهذا الزاجري أحضر الوغى
وأن أشهدَ اللذاتِ هل أنت مخلدي[1]

فاسم الفاعل (زاجر) يبيّن النهي ، والفعل المضارع (أحضر) هو الجملة الفعليّة التابعة المبيّنة للمنهيّ عنه ، فالنصب لذلك هو الوجه ، وهنا يكون الإعمال - أو التأثير - غير عطفيّ ، وهذا ما عبّر عنه برجستراسر بالجمل المصدريّة غير العطفيّة .[2] وهذا الاصطلاح يقتضي تقدير (أن) قبل الفعل ، ولعله لا حاجة بنا الى مثل هذا التقدير ، لوضح أثر السابق في اللاحق ، ودلالة الفتحة على الاستقبال والغرضيّة .

وقد قبل الكوفيّون بنصب الفعل في بيت طرفة ، ونبّهوا على وجود القرينة اللاحقة ، فقالوا : " فنصب "أحضرَ" لأنّ التقدير فيه : أن أحضر ، فحذفها وأعملها مع الحذف . والدليل على صحة هذا التقدير أنّه عُطف عليه قوله "وأن اشهد اللذات" فدلّ على أنها تنصب مع الحذف ".[3]

أما البصريّون فقد حملوا البيت على الخطأ أو التوهّم وقاسوه على

---

(١) الكتاب ١/ ٤٥٢ ، والمقتضب ٢/ ٨٥ .

(٢) يقول فيه : "نحو (ألم تكن عاهدتني عهدا لا تكتمني شيئا) أي عهدا مضمونه أن لا تكتمني شيئا ... ونحو (أقسم لا يخرج من الحبس) أي عدم خروجه" . (التطور النحوي ص ١٢٨) .

(٣) الإنصاف ٢/ ٢٩٦ .

جرّ الأسماء على التوهّم في مثل قول الشاعر :

مشائيمُ ليسوا مصلحينَ عشيـــــــرةً
ولا ناعبٍ الا ببيْنٍ غرابُهـــــا (١)

وكلامهم ظاهر التصف لأنهم حملوا أحوال الافعال على أحوال الأسماء .

(٢) قوله تعالى ((قُل أفغيرَ اللهِ تأمرونّي أعبُد أيُّها الجاهلونَ)) (٢) وقد وردت قراءة بالنصب (٣) ، فالفعل الأوّل يشير إلى الطلب أو الإرادة ، والثاني يعبّر عن الغرض ، ولذا يصح فيه النصب .

وسأل سيبويهِ الخليلَ عن الآية هذه فقال : "تأمرونّي لغو كقولك (هو يقول ذاك ، بلغني) فبلغني لغو فكذلك تأمرونّي كأنّه قال فيما تأمرونّي كأنه قال فيما بلغني وإن شئت كان بمنزلة ألا أيّهاذا الزاجري أحضرُ الوغى " (٤) . واعتبار (تأمرونّي) لغوا يغيّر التركيب النحويّ الواضح في الآية . أما جعل الآية بمنزلة قول طرفة فصحيح ، إلا أنّ سيبويه أثبتَ الرفع فيهما ، وقد رأينا أن النصب رُوِيَ في كليهما ، وعزّزنا ذلك بالتعليل النحويّ أعلاه .

(٣) قولك (مُرهُ يحفرها) بالتثليث . قال المبرّد : "وتقول : مره يحفرُها ، ومره يحفرْها . فالرفع على ثلاثة أوجه ، والجزم على وجه واحد ، وهو أجود من الرفع ، لأنّه على الجواب كأنّه إن أمرتُه حفرها . وأما الرّفع فأحد وجوهه : أن يكون (يحفرُها) على قولك : فانّه ممن يحفرها ... ويكون على

---

(١) الإنصاف ٢/ ٢٩٧ .
(٢) الزمَر : ٦٤ .
(٣) انظر المغني ١/ ٦٤١ .
(٤) الكتاب ١/ ٤٥٢ . ويثبت المبرّد قول سيبويه في المقتضب ٢/ ٨٥ - ٨٦ ، كما يثبته الزجّاج في إعراب القرآن ٢/ ٦٣١ .

الحال ،كأنّه قال : مره في حال حفره . فلو كان اسما لكان مره حافرا لها . ويكون على شيء قليل في الكلام ، وذلك أن تريد : مره أن يحفرَها فتحذف "أن" وترفع الفعل ،لأنّ" عامله لا يُضمَر . وبعض النحويين من غير البصريين يجيز النصب على إضمار "أنّ". والبصريّون يأبون ذلك الا أن يكون منها عِوَض ".(١)

ويبدو أن الوجه الأوّل للرفع ، إن صحّ ، يقوم على قرائن مسموعة أو مشاهَدة عند القول تضيع في النقل.(٢) والوجه الثاني ـ أي الحال ـ سليم ، لصحّة قيام المضارع في موضع الاسم للدلالة على الحال . أما الوجه الثالث ـ وهو تقدير (أن) ، ثم حُذفت فرُفع الفعل- فمجاراة لقول البصريين، والأصح أن يُنصب المضارع ، كما قال غير البصريين ، دون حاجة ،في رأينا ، إلى تقدير (أن) ، على ما بيّنّا في قول طرفة وفي الآية الكريمة السابقة ، فيكون من باب الإعمال العطفيّ . وأمّا الجزم فسليم أيضا إن أريدَ به الجزاء كما سنرى .

(٤) قولك (تَسمعَ بالمُعَيْديّ خيرٌ من أن تراه) .(٣) والنصب فيه صحيح عندي بقرينة اللاحق وهو (أن تراه) ، كما صحّحوا النصب في بيت طرفة بمثل هذه القرينة .

(٥) قولك (خذِ اللص قبل يأخذَك) (٤) . والنصب فيه صحيح عندي ،

---

(١) المقتضب ٢/ ٨٤ ، وانظر شرح ابن عقيل ٢/ ٢٨٣ .
(٢) ولا يزال هذا الوجه قائما في العامية ، كقولك (الأمره ... بيفعلها) ، ومعلوم أن المضارع الذى تسبقه الباء في العامية يقابل المضارع المرفوع في الفصحى .
(٣) شرح ابن عقيل ٢/ ٢٨٣ ،وشرح الاشموني ٣/ ٥٧٢ ،وأوضح المسالك ٣/ ١٨٥ .
(٤) أيضا .

فقد مرّ اقتران (أن) بالظروف ومنها (قبل)، و(قبل) هنا متعلقة بأمر هو (خذ)، فان حُذفتْ (أن) ظلّ الفعل الذى يلي (قبل) متوقّعا لاحقا لما سبقها، فهو متعلّق بأمر مستقبل يصحبه النصب.

**

وفي كتب النحو أمثلة على الرفع بعد (أنْ) حيث يجب النصب،[1] نحو قول الشاعر:

أن تقرآنِ على أسماءَ - ويحكما -
مني السّلام وألا تُعلما أحدا

وأمثلة أخرى على التسكين والجزم بعدها حيث يجب النصب[2]، نحو قول الآخر:

تأبى قضاعةُ أن تعرفْ لكم نسبا
وابنا نزار فأنتم بَيضة البلدِ

وقلّة هذه الشواهد، ووروودها شعرا، يحتّمان أن تُحمل على ضرورة اقامة الوزن.

(أن) المخفّفة:

اعتبر النحاة (أن) في بعض الحالات مخفّفة أسمها ضمير الشأن

---

(١) أنظر مثلا: الخصائص ١/ ٣٨٩، وشرح المفصل ٧/ ١٥ و ٨/ ١٤٣، وشرح الكافية ٢/ ٢٣٤، وأوضح المسالك ٣/ ١٦٦.

(٢) أنظر مثلا: الخصائص ١/ ٧٤ و ٢/ ٣٤١، والمغني ١/ ٢٨٥ و ٢/ ٦٩٨.

٠٠٠/٠٠٠أ.س.

المحذوف . ودلالة هذه الحالات[١] على الفرق المعنويّ بين رفع المضارع ونصبه فيها فائدة وتوضيح ، فقد قالوا إنّه إذا وقعت (أنْ) بعد فعل من أفعال اليقين أو التبيين والتحقيق ، يُرفع المضارع بعدها ، وتكون مخفّفة ، نحو قوله تعالى ((عَلِمَ أنْ سيكونُ منكمْ مَرضَى))[٢] وقوله ((أفلا يَرَوْنَ ألا يرجعُ إليهمْ قَوْلا))[٣] .

ومنه عندهم وقوعها بعد فعلٍ ظنّ مع إرادة العلم والثبوت في المعنى ، فيُرفع المضارع بعدها ، وتكون مخفّفة في اعتبارهم ، نحو قوله تعالى ((وحَسِبوا أنْ لا تكونُ فِتنةٌ))[٤] على قراءة مَن رَفع .

ولكن إذا وقعتْ بعد فعل ظنّ فيه إرادة الخشية أو الطمع والرجاء ، أو بعد ما كان غير اليقين ، فينُصب المضارع بعدها ولا تكون "مخفّفة" ، نحو (ظننت أن لا تفعلَ ذلك) إذا كانت بمنزلة خشيت وخفت[٥] ، ونحو قوله تعالى ((والذي أَطمَعُ أن يَغفِرَ لي خَطيئتي))[٦] .

ففي الحالتين الأولى والثانية ـ أي بعد اليقين وبعد الظن مع إرادة الثبوت ـ لم يؤثّر فعل الجملة الرئيسيّة على الفعل التابع تأثيرا يوجب النصب

---

(١) راجع الكتاب ١/ ٤٨١ ـ ٤٨٢ ، والجُمَل ص ٢٦ ـ ٢٠٨ ، والمفصّل ص ١٦٢ ، وشرحه ٨/ ٧٧ ، وشرح الكافية ٢/ ٢٣٢ ـ ٢٣٣ ، والإظهار ص ٥٣ ـ ٥٤ .
(٢) المزمّل : ٢٠ .
(٣) طـه : ٨٩ .
(٤) المائدة : ٧١ .
(٥) أنظر الكتاب ١/ ٤٨١ ـ ٤٨٢ ، ولاحظ ما يقوله سيبويه عن معنى خشيتُ ، وأنّها كقولك أرجو وأطمع وعسى .
(٦) الشعراء : ٨٢ .

لأنّ ارتباط الفعل الرئيسيّ بما بعده من باب ارتباط السبب بالمسبَّب ، لما في الخشية والخيفة من معنى العلم وإرادة الشيء .

ولعلّ القول بأنّ التي لم ينتصب الفعل بعدها هي مخفّفة من (أنّ) ، وأن اسمها هو ضمير الشأن ، صناعة نحويّة مستغنىً عنها . فدلالة ما قبلها على اليقين أو غيره هو الذي يوجب الرفع أو النصب ، و(أنْ) هي هي المصدريّة نفسها في الحالتين .

خامسا : فاء السببيّة :

نبّه النحاة على الفرق بين فاء العطف وفاء السببيّة ،فالمنصوب بعد الثانية " يُنصب لمخالفة الثاني الأوّل وأنّه لا يمكن عطفه عليه ". (١)
ويقول الرضيّ : " وانما صرفوا ما بعد فاء السببيّة من الرفع إلى النصب لأنّهم قصدوا التنصيص على كونها سببيّة ". (٢)

والفرق بين ضربي الفاء أنّ العاطفة تقع في تركيب تسوية يُعطف الثاني فيه على الأوّل مع إرادة الترتيب أو التعقيب ،في حين تقع السببيّة في تركيب إعمال يكون الفعل اللاحق بعدها معلولا للمعنى الموجود فيما سبقها من التركيب .

ودلالة العطف في الفاء أصل في وضع اللغة من دلالة السببيّة التي إنّما هي تعديل لمعنى العطف أوجبته طبيعة تركيب الإعمال .

وقد نصّ النحاة على معنى السببيّة في النصب بعد الفاء ، فقد قال

---

(١) جُمَل الزجّاجي ص ٢٠٣ .
(٢) شرح الكافية ٢/ ٢٤٦ .

الصبّان في قوله تعالى ((أفَلَمْ يسيروا في الأرضِ فتكونَ لهم قلوبٌ يَعقِلـــونَ بها)) [١] إن النصب على أن " السير في الأرض سببُ كمال العقل ".[٢]
ومنع ابن هشام نصب (أواري) في قوله تعالى ((أعجزتُ أنْ أكونَ مثلَ هـذا الغُرابِ فأواريَ سَوْأةَ أخي)) [٣] على الجواب لأنّ "جواب الشيء مسبّب عنه ، والمواراة لا تتسبّب من العجز وإنما انتصابه بالعطف على (اكون) ، ومن هنا امتنع نصب (تصبح) في قوله تعالى ((ألَمْ ترَ أنَّ اللهَ أنزَل من السماءِ مـــاءً فتُصبحُ الأرضُ مخضرَّةً)) [٤] لأن إصباح الأرض مخضرَّة لا يتسبّب عن رؤيـــة إنزال المطر ، بل عن الإنزال نفسه ".[٥]

وعندهم أن الفعل بعد الفاء يُنصب إن كان قبله طلب محض أو نفـــي محض[٦] ، وحصر الفارسي هذه المواضع في ستة أشياء هي "النفي والأمر والنهي والاستفهام والعرض والتمنّي " ، وقال : " يجمع ذلك كلّه أنّه غير واجب ، والواجب الخبر المثبَت دون النفي ".[٧] وجعلها غيره تسعة ، بزيادة الدعاء والحـض والرجاء ، ويجمع ذلك كلّه قول الشاعر :

مُر وانه وادعُ وسلْ واعرض لحضّهـــمُ
تمنَّ وارجُ كذاك النفي قد كملا[٨]

---

(١) الحج : ٤٦ .
(٢) حاشيّة الصبّان ٣/ ٢٧٥ ، وقارن بالمغني ٢/ ٥٣٧ .
(٣) المائدة : ٣١ .
(٤) الحج : ٦٣ .
(٥) المغني ٢/ ٥٣٦ ، وقارن بحاشية الصبّان ٣/٢٧٥ ، وبالمقتضَـــب ٢/ ٢٠ .
(٦) أنظر حاشية الخضري ٢/ ١١٦ . وسنبحث في آخر باب الفاء في أحوال الطلب والنفي غير المحضين ، وفي النصب مع الفاء بعد الخبر .
(٧) الإيضاح العضـــديّ ١/ ٣١٢ .
(٨) حاشية الخضـري ٢/ ١١٧ .

وأساس التفرقة عندهم بين طلب محض وغير محض أنّ الأوّل ما كان "بفعل صريح "[١] وبين نفي محض وغير محض أن الأوّل ما كان "خالصا من معنى الإثبات "[٢] وهو ما كان " بفعل صريح "[٣].

وتعليلنا للنصب بعد الطلب المحض أن الطلب هو العنصر الأوّل في تركيب الإعمال ، وهو صاحب السلطان المعنويّ على الفعل اللاحق للفاء، الذى يبيّن النتيجة ، مع كون هذا الفعل مستقبلا بالنسبة لفعل الإرادة أو الطلب ،لانّ السبب سابق على المسبّب .

أما النصب بعد النفي المحض فعلّته عندنا أن النفي أمر غير ثابت المضمون يجعل تحقّق الفعل أمرا متروكا للمستقبل ، ويتسلّط على المضارع بعد الفاء ، فيُحدث التركيب كلُّه النصب .

والمثل السائد في كتب النحو للنفي المحض يتلوه المضارع بعد الفاء هو (ما تأتيني فتحدّثني) بالرفع والنصب .
وجعلوا للرفع وجهين :

(١) أن يكون كقولك : " ما تأتيني وما تحدّثُني "[٤] وهذا وجه مقبول على أنّه من تركيب التسوية ، ومنه قوله تعالى ((هذا يومُ لا ينطقونَ ولا يُؤذَنُ لهم فَيَعتذرونَ))[٥] ، وفيه يقول الزمخشري إن (يعتذرون) " عطفٌ على

---

(١) حاشية الخضري ٢/ ١١٦ .
(٢) شرح ابن عقيل ٢/ ٢٧٢ .
(٣) حاشية الخضري ٢/ ١١٦ .
(٤) الكتاب ١/ ٤١٩ ، والهمع ٢/ ١٤ .
(٥) المرسلات : ٣٥ و ٣٦ .

يؤذن منخرط في سلك النفي والمعنى ولا يكون لهم اذن واعتذار متعقّب له من غير أن يجعل الاعتذار مسبّبا عن الأذن ولو نصب لكان مسبّبا عنه لا محالة ".[١]

(٢) أن يكون كقولك : "فأنت تحدّثنا ".[٢] وهذا ظاهر الصناعة ، فلو أريد هذا المعنى لأُثبتَ الضمير .

أما النصب فجعله سيبويه وغيره على وجهين أيضا :

(١) أن يكون بمعنى : " ما تأتيني فكيف تحدّثني اي لو أتيتني لحدّثتني ".[٣]

(٢) أن يكون بمعنى : " ما تأتيني أبدا وإلا لم تحدثني أي منكَ إتيان كثير ولا حديثٌ منك ".[٤]

ولا يذكر سيبويه وجه النصب في هاتين الحالتين صراحة ، غير أنّه يقصد أن الأوّل غير مشترك مع الثاني ، وذلك لأنّه قال في الوجه الأوّل للرفع : " وإن شئتَ أشركتَ بين الأوّل والآخر فدخل الآخر فيما دخل فيه الأوّل فتقول ما تأتيني فتحدّثُني ... "[٥] وهذا قريب من مفهوم الخلاف عند الكوفيين كما سنرى . ولكن التفسير بـ (كيف) و (إلا لَمْ) متمحّل لأنّه يُبطل العلاقة المعنويّة بين الفعلين ، وهي العلاقة التي تصاحب النصب .

والصواب ما جاء به السيوطي إذ قال : " كان انتفاء الحديث مسبّبا عن انتفاء الإتيان ".[٦] فكما أن فعل الطلب الرئيسيّ يتسلّط على الفعل بعد الفاء،

---

(١) الكشّاف ٢/ ٤٤٧ .
(٢) الكتاب ١/ ٤١٩ .
(٣) نفسه ١/ ٤١٩ ، وجمل الزجّاجيّ ص ٢٠٢ .
(٤) أيضا .
(٥) الكتاب ١/ ٤١٩ .
(٦) الهمع ٢/ ١٤ .

فيكون اللاحق نتيجة للسابق ، يتسلّط فعل النفي على ما بعد الفاء ،فيكـون انتفاء الثاني نتيجة لانتفاء الأوّل .

ولاختلاف الكوفيين والبصريين في علّة نصب المضارع بعد فاء السببيّـة في الطلب والنفي المحضين أهمية كبيرة في فهم معنى النصب ، فقد ذهـب الكوفيّون إلى نصب المضارع على الخلاف ، وقالوا : " إنما قلنا ذلك لأنّ الجواب مخالِف لما قبله ،لأنّ ما قبله أمر أو نهي أو استفهام أو نفي أو تمنّ أو عرض ، ألا ترى أنّـكَ إذا قلتَ " ايتِنا فنكرمَك " لم يكن الجواب أمرا ،فإذا قلتَ " لا تنقطعْ عنا فنجفوَك " لم يكن الجواب نهيا ، وإذا قلتَ "ما تأتينـا فتحدّثَنا " لم يكن الجواب نفيا ... فلما لم يكن الجواب شيئا من هذه الأشياء كان مخالِفا لما قبله ، وإذا كان مخالفا لما قبله وجب أن يكون منصوبا علـى الخلاف ".(١)

ورأيُ الكوفيين هذا يتفق ومفهومَ تركيب الإعمال ،لأنّ تركيب الإعمـال لا يقوم على التسوية بين جزئيه ،بل على تخالفهما ، وإلا كان تركيبَ تسوية. غير أن مفهوم الخلاف عند الكوفيين إنما هو نظرة سلبيّة الى طبيعة تركيب الإعمال ، وذلك أن ملازمة الخلاف للتراكيب الإعماليّة ـ مع فاء السببيّة وواو المعيّة ـ جعلتهم يعتبرونه سبب النصب ، دون أن يدركوا أن تركيب الإعمال هو الذي يوجب النصب حين يُجعل المعنى السابق مؤثّرا في الفعل اللاحق للفاء والواو . وقد نصّ برجستراسر على أن حروف العطف كالفاء والواو وأو تصبح أدوات للتركيب الإعمالي(٢) ، وعند ذلك يُنصب الفعل بعدها .

أما تقدير البصريين (أنْ) مضمَرة ناصبة ، وتقدير المعنى على (ليس يكون

---

(١) الإنصاف ٢/ ٢٩٣.
(٢) أنظر التطوّر النحوي ص ١٢٠.

منكَ إتيان فحديث)[١] فيفسد طبيعة التركيب ، ويفترض أن المصدر الصريح له دلالة المؤوّل نفسها . وعلة تقديرهم (أنْ) قبل الفعل أنّ الفاء عندهم حرف عطف ، والأصل في حروف العطف أنّها غير عاملة "فلما قصدوا أن يكون الثاني في غير حكم الأوّل وحُوِّل المعنى حُوِّل إلى الاسم ، فاستحال أن يُضمّ الفعل إلى الاسم ، فوجب تقدير "أن" لأنّها مع الفعل بمنزلة الاسم ".[٢]

وهكذا يبدو أن البصريين أرادوا اعتبار التركيب مع الفاء جملة واحدة ، بتقدير المصادر ، ولعلّ هذا ما يظهر في قول ابن يعيش : "واعلم أنّ هذه الفاء التي يُجاب بها تعقد الجملة الأخيرة بالأولى فتجعلهما جملة واحدة".[٣] ولا يخفى أنّ في هذا تغييرا للتركيب لا يجوز ، لأنّ قولهم لا يميّز بين جزئي التركيب المرتبطيْن ارتباط إعمال .

وقد كان النحاة الكوفيّون على حق فيما أدركوه من مفهوم "الخلاف" ، وكذلك كان النحاة البصريّون في تنبيههم على تغيّر حكم الفعل السابق عن حكم الفعل اللاحق . لكنّهم توقّفوا عند هذين الحدّين في تعليل الفرق بين الفاء العاطفة وفاء السببيّة ،[٤] أي "تركيب التسوية" و "تركيب الإعمال" .

****

تساعدنا الدلالة التي ارتضيناها للنصب بعد فاء السببيّة في الحكم على منعهم النصب بعدها إنْ سبقه خبر ، أو طلب غير محض ، أو نفي غير

---

(١) أنظر الكتاب ١/ ٤١٨ .

(٢) الإنصاف ٢/ ٢٩٤ .

(٣) شرح المفصّل ٧/ ٢٧ .

(٤) راجع بعض الأمثلة في الكتاب ١/ ٤٢٣ ، والمقتضب ٢/ ٢٠ ، والإيضاح العضدي ١/ ٣١٤ ، والمغني ١/ ١٦٨ .

محـــض :

(١) حملوا النصب بعد الموجب على الضرورة الشعريّة [١] ،في مثل قوله:

سأترك منزلي لبني تميـــــــــــــم
وألحقُ بالحجاز فاستريحـــا

والحقّ أن للرفع معنى وللنصب آخر ، فلو أراد أن يقول إنّـه سيترك فيلحق فيستريح ،على التسوية ، وجب الرفع . أمّا النصب ،إن لم يكن للضـرورة الشعرية ،فانّه يبيّن أن الاستراحة ناتجة عن اللحاق ، ومما يعزّز إمكانيّة النصب كون (أستريحا) معيّنا للاستقبال بقرينة السين في (سأترك) .

(٢) وفرّق بعضهم ،كابن عقيل والمكودي ، تفرقة شكليّة بين الطلب المحض والطلب غير المحض [٢] ، فيما يلي :

أ ـ الطلب باسم الفعل ، نحو " نزالِ فنكرُمك ".
ب ـ الطلب بالمصدر ، نحو "سكوتا فينامُ الناس ".
ج ـ الطلب بما لفظه خبر ، نحو " حسبك حديث فينامُ الناس ".

ولكن نحويين آخرين يرون هذه التفرقة غير صحيحة ، فيُروى عن ابن هشام قوله إنّ " الحق أنّ المصدر الصريح إذا كان للطلب يُنصب ما بعده "[٣] وفي الهمع أن الكسائيّ جوّزه قياسا ،[٤] وقال ابن عصفور عن النصب بعد الطلب باسم الفعل : "وما أجدره أن يكون صوابا ".[٥] وعندنا أن امثلة الطلب غيـر

---

(١) أنظر الكتاب ١/ ٤٢٣ ،والإيضاح العضدي ١/ ٣١٣ ،وشرح الكافية ٢/ ٢٤٥.
(٢) أنظر شرح ابن عقيل ٢/ ٢٧٤ ـ ٢٧٥ ،وشرح المكودي ص ١٧٤.
(٣) حاشية الصبّان ٣/ ٢٧٨.
(٤) أنظر الهمع ٢/ ١١.
(٥) حاشية الخضري ٢/ ١١٧.

المحض تستوجب النصب ، فالطلب باسم الفعل أو بالمصدر كالطلب الصريح في المعنى ، والعلاقة التركيبيّة بين ما قبل الفاء وما بعدها واضحة . أمـــا النصب بعد طلب لفظه خبر ، فوجهه أنّ ما كان لفظه لفظ الخبر قـــد يؤدي معنى إنشائيا ، ومن ذلك قولهم (رحم الله زيدا فيدخله الجنّة) بلفظ الخبر وإرادة الدعـــاء .

وفي حاشية الصبّان ذكر للاحتراز عن النفي غير المحض ، وحالاتـــه ثلاث أولاهما نراها نصبا ، والثانية والثالثة على الرفع :

أ— النفي التالي تقريرا ، نحو (ألم تأتني فأحسنُ إليـك) بالرفع عندهم " إذا لم تُرِد الاستفهام الحقيقي ".[1] ونرى ان المقصود بهذا التركيب أن تحمل مخاطبك ، على الاعتراف بأنه اتاكَ وأنكَ أحسنتَ إليـه ، وأن تجعل الثاني مسبَّبا عن الأوّل كما في (ما تأتيني فتحدّثَني) بالنصب ، فلا مانع من النصب ، بل هو الوجه ، وإن كان النفي " غير محض ".

ب— النفي المتلوّ بنفي ، نحو " ما تزال تأتينا فتحدّثُنا " ، وصحيح اعتبارهم إياه رفعا ، وذلك لأنّ (ما تزال) تقرير ، فلم يصحّ النصب علـــى الإعمال العطفي بمعنى السببيّة ، بل هو من تراكيب التسوية .

ج— النفي المنتقض بإلّا ، نحو " ما أنت تأتينا الا فتحدّثُنا " ، وهو كسابقه رفع كما قالوا لأنّه يقصد به التقرير . أما إذا وقعتْ (إلا) بعـد الفعل المنصوب فلا يكون لها أثر في النفي ، وقد نص المرادي ، كما في شرح الأشموني ، على أن "النفي إذا انتقض بإلا بعد الفاء جاز النصب "[2] ،كقول

---

(١) حاشية الصبّان ٣/ ٢٧٤ ، وقارن بالخصائص ٢/ ٤٦٣ .
(٢) شرح الاشموني ٣/ ٥٦٥ ، وراجع الكتاب ١/ ٤٢٠ .

الشاعـــــر :

وما قام منا قائم فـــي نديّنـــــــا
فينطقَ إلا بالتي هي أعـــــرَفُ

فالنصب هنا يعود على ما صح عليه في (ما تأتينا فتحدّثَنا) .

سادسا: واو المعيّـــــــة :

تشترك واو المعيّة وفاء السببيّة في تعدّل دلالتهما الأصليّة من العطف إلى إظهار معنى النصب في التركيبات التي تقتضيه .

ويشير النحاة الى تعديل دلالة العطف هذه ، فيذكر سيبويه انتصاب ما بعدها " وأنها يُستقبح فيها أن تشرك بين الأوّل والآخر كما استُقبح ذلك في الفاء ".[1] أما الكوفيّون فيسمّون هذه الواو "واو الصّرف "[2] وقد حدّ الفرّاء الصرف بقوله : هو " أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوّله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عُطف عليه ".[3] ويذكر ابن هشام أن قوما زعموا "أن الواو قد تخرج عن إفادة مطلق الجمع "[4] ومن ذلك الواوات الداخلة على المضارع المنصوب .

ويتضح مما سبق أن مفهوم الصرف ، كمفهوم الخلاف الذي قال بـــــه

---

(١) الكتاب ١/ ٤٢٤ .
(٢) أنظر الإنصاف ٢٩١ ـ ٢٩٣ .
(٣) معاني القرآن ١/ ٣٤ .
(٤) المغني ٢/ ٣٥٧ وما بعدها .

الكوفيّون مع فاء السببيّة ، متفّق مع مفهوم تركيب الإعمال .

أما المعنى الذى استنبطه النحاة لهذه الواو فهو " المصاحبة ".[١] وقدّر البصريّون ، كما في فاء السببيّة ، مصدرا مؤوّلا من أن المضمرة والفعل لإظهار هذه المصاحبة . وعندهم أن قولك " ائتني وآتيك " معناه أن يكون "إتيـــان منك وإتيان منّي ".[٢]

وتتكرر الشواهد على واو المعيّة في كتب النحو ، ولا بدّ من أن يُدرّس التركيب في أحدها ليُعرف حل المقصود بالتركيب الذي تكون فيه واو المعيّـة مجرّد " المصاحبة " ، فمن شواهدها :

(١) قوله تعالى ((فقالوا يا لَيْتَنا نُردُّ ولا نُكذّب بآياتِ ربّنا ونكون من المؤمنين)) .[٣] وقد قرأ ابن عامر وحمزة وحفص(نكذّبَ) و (نكونَ) بالنصب[٤] ويجعل أبو حيّان وجه النصب على تقدير (يا ليتنا يكون لنا ردّ وانتفاء تكذيب وكَوْنٌ من المؤمنين)[٥] ويذكر سيبويه أن عبدالله بن أبي اسحق " كان ينصـب هذه الآية "[٦] دون أن يذكر صاحب الكتاب وجه نصبها عند عبدالله .

أما الرفع في (نكذ ب) و (نكون) فقد جعله سيبويه على وجهين "فأحدهما أن يشرك الآخرُ الأوّلَ والآخرُ على قولك دعني ولا أعودُ أي فإنني مـــن لا يعود فإنّما يسأل الترك وقد أوجب على نفسه أن لا عودة له البتّة تُرك أو لم يُترك ولم يُرِد أن يسألَ أن يجتمع له الترك وأن لا يعود ".[٧]

---

(١) راجع شرح الأشموني ٣/ ٥٦٦ ، وشرح ابن عقيل ٢/ ٢٧٥ .
(٢) الكتاب ١/ ٤٢٥ .
(٣) الأنعام : ٢٧ .
(٤) التفسير الكبير ٤/ ١٠١ .
(٥) نفسه ٤/ ١٠١ .
(٦) الكتاب ١/ ٤٢٦ .
(٧) نفسه ١/ ٤٢٦ .

ونرى أن النصب في الآية هو الوجه لأن هناك علاقة علّيّة بين الفعل الرئيسي والفعل المنصوب، وذلك أن عدم التكذيب والكون من المؤمنين يكون بسبب الرد ، أي أن الواو واو المعيّة ، وما بعدها منصوب .

(٢) قول ميسون بنت بحدل الكلبيّة :

ولُبس عباءة وتقرَّ عينـــي
أحبّ إليَّ من لُبس الشُّفوفِ

وقد قرأه سيبويه على النصب [١]

والنصب عندنا الوجه لأنه لو كان القصد مجرّد "المصاحبة" لم يكن فرق بين قولها (ولبس عباءة وتقرَّ عيني) وبين قولك (أن تقرَّ عيني وألبسَ عباءة) ، فالمقصود في البيت أن اللبس والقرة متصاحبان ، والثاني مسبَّب عن الأوّل ، فتكون فائدة التركيب كما مع الفاء . وقريب من هذا ما قاله الخارزنجي ، في رواية ابن هشام عنه ، عن مجيء الواو " بمعنى لام التعليل "[٢] ومن أمثلة ذلك عند الخارزنجيّ الآية السابقة ((يا ليتنا نردُّ ولا نكذّبَ بآيات ربّنا ونكونَ)) [٣] الآية .

(٣) قول الحطيئة :

ألم انُ جارَكم ويكونَ بيني
وبينكُمُ المودّةُ والإخاءُ

---

(١) نفسه ١/ ٤٢٦ . والنصب أيضا القراءة التي ذكرها صاحب الخزانة ٣/ ٦٢١ ، ولم أجد قراءة بالرفع .

(٢) المغني ٢/ ٣٥٩ .

(٣) الأنعام : ٢٧ .

وقد قرأه سيبويه على النصب .[١]

والوجه عندنا النصب ، إذ ليس المقصود بالبيت مجرّد المصاحبة بين كونه جارهم وكون المودّة والإخاء حالّين ، لوضوح العلاقة العلّيّة بين السابق واللاحق ، فحلول المودّة والاخاء ناتج عن كونه جارهم، محلول له .

(٤) قول الاعشى :

فقلتُ ادعي وأدعوَ إنّ أنـدى
لصوت أن يناديَ داعيان[٢]

والمقصود ، فيما نرى ، أنهما تبدأ بالدعاء ثم يدعو هو فيتصاحبان ولو بعد فترة قصيرة ، فدعاؤهما سابق على دعائه قبل أن يصير مصاحبا له ، ودعاؤه مشروط بدعائهما ومقيَّد به . ولم يقرأه أحد بالرفع رغم أن الوزن يستقيم به .

وهكذا ندرك قصور فكرة " المصاحبة "عن اشتمال المعاني التي تجيء مع واو المعيّة ، فلا يمكن مثلا أن نقبل قول ابن عقيل[٣] والاشموني[٤] في "لا تَكُنْ جَلْدا وتظهرَ الجزع "[٥] على أنه للمصاحَبة ، وذلك لانتفاء وجود الجزع مصاحِبا الجَلَـد .

---

(١) الكتاب ١/ ٤٢٥ .
(٢) نفسه ١/ ٤٢٦ . وفي معاني القرآن للفراء ١/ ١٦٠ : (فقلت ادعي وأدعُ فإنّ اندى) ، فلا شاهد فيه على واو المعيّة .
(٣) شرح ابن عقيل ٢/ ٢٧٥ .
(٤) شرح الأشموني ٣/ ٥٦٦ .
(٥) الألفيّة ص ٥٨ .

ومعنى العلّيّة واضح في الأمثلة السابقة في التراكيب التي مع واو المعيّة ، كما نستأنس بالعبريّة وفيها حالات تدل على العلاقة العلّيّة بين الفعل السابق والفعل اللاحق في التركيب مع الواو . ومن ذلك (וְאֶשְׁמְעָה ... וְאֶשְׁבְּעָה) أي : " اسمعْ وأبعثَ " حيث يدل الفعل الثاني على الغاية أو النتيجة .(١)

ويساعدنا معنى العلّيّة الذى رأيناه مصاحبا للتركيب مع واو المعيّة في الحكم على بعض الشواهد التي تداولها النحاة ، ومنها :

(١) قول كعب الغنـــوي :

وما أنا للشيء الذي ليس نافعي
ويغضبُ منه صاحبي بقـــوْل (٢)

ورواية سيبويه على النصب ، ثم يقول : " والرفع أيضا جائز حسن ".(٣)
وذكر صاحب الخزانة أن محمدا بن يزيد قرأه برفع (يغضب) "لأن يغضب في صلة الذي لأنّ معنـــاه الذي يغضـــــب منـــــه صاحبي ".(٤) وابن مضـاء على أنه داخل في صلة الذي ".(٥)

والصواب عندي الرفع على الوجه الذي ذكره محمد بن يزيد وابن مضـاء

---

(١) أنظر : Thomas O. Lambdin, Introduction to Biblical Hebrew (N.Y.,1971) , p.119 .
وراجع مادة ( ) في قاموس Gesenius لأمثلة مشروحة من العهد القديم ، نحو וְאֶשְׁמְעָה בְּאָזְנֵי וְאֶשְׁבְּרָה (الخروج ١٤/ ١) . ويترجمها Gesenius بـ (speak...that they return). أما الترجمة العربية فلا تظهر واو المعية لأنها (كلّـم بنـــي اسرائيل أن يرجعوا وينزلوا ...)
(٢) الكتاب ١/ ٤٢٦ .
(٣) نفسه ١/ ٤٢٧ .
(٤) خزانة الأدب ٣/ ٦١٩ .
(٥) أنظر الرد على النحاة ص ١٥٠ .

لأنّ ليس في البيت تركيب إعمال يوجب النصب لأنّ قوله (ليس نافعي) ليس علّة لـ (يغضب) فينصبه .

(٢) قول الأخطل (أو المتوكّل الليثي أو أبي الأسود) :

لا تنه عن خُلق وتأتيَ مثلـــهُ
عار عليكَ إذا فعلتَ عظيـــمُ

ورواية سيبويه[١] على النصب ، وكذلك في الخزانة[٢] والوجه عندنـــا الرفع ، وذلك أنه لو طبّقنا طبيعة التراكيب الإعماليّة على البيت لتبيّن أن نـوع العلاقة بين الفعل الرئيسيّ والفعل الذى بعد الواو ليست علاقة علّـيّـة ، فالإتيان ، وإن كان حدثا واقعا بعد النهي عن خلق ، ليس نتيجة للنهي عن ذلك الخلق ، وأرى أن (تـأتي) يجب أن يكون مرفوعا على أنّ الواو لمجرّد القيد . ويُذكر أنّـه في شرح المفصّل "حُكي عن الأصمعي أنّه قال لم أسمعه إلا وتأتي مثله باسكان الياء ".[٣]

(٣) قول دريد بن الصّمة :

قتلتُ بعبد الله خير لداتـــه
ذؤاباً فلم أفخرْ بذاك وأجزعا[٤]

ساقه سيبويه مع أمثلة النصب ولم يذكر وجه نصبه .
وعندي أن معنى العلّـيّة لا يصح في البيت لأنّ الجزع ليس نتيجة للفخر ،

---

(١) الكتاب ١/ ٤٢٤ .
(٢) خزانة الأدب ٣/ ٦١٧ .
(٣) شرح المفصّل ٧/ ٢٥ .
(٤) الكتاب ١/ ٤٢٥ .

وهو على الحال كما نبّه ابن مضاء إذ قال : "أراد أني لم أفخر به وأنا جزِع، وإنما فخرت به غير جزِع ".(١)

سابعا : حتّى :

دلالة الاستقبال في المضارع المنصوب بعد (حتّى) واضحة عند النحاة ، ففي شرح المفصّل ، عند النصّ على أن الفعل المنصوب يكون مستقبلا أو في حكم المستقبل ، كان الاستشهاد بهذين المثلين مع (حتّى) وهما : "أطع الله حتّى يدخلَك الجنّة " و "كلّمته حتّى يأمرَ لي بشيء "،(٢) فالطاعة والدخول ،في رأي شارح المفصّل ،مستقبلان ، وفي (كلّمته) "السبب قد وجد والمسبَّب لم يتحقّق بعد ".(٣)

وفي شرحه (سرت حتى أدخلَها) يذكر الرضيّ أنه "ليس يجب أن يكون الدخول وقت التكلّم بهذا الكلام مستقبلا مترقّبا بل الشرط أن يكون مضمون الفعل الواقع بعد حتى مستقبلا بالنظر إلى مضمون الفعل الذي قبلها كالدخول بالنظر إلى السّير ".(٤)

ويلاحَظ أن (حتى) ،وهي في أصلها حرف عطف ، تصلح لبناء التركيب الاعمالي ،ولا تحتاج إلى (أن) معها ،أما (إلى) ، وهي حرف جر ، فتفتقر إلى (أن) في التركيب الإعماليّ . ومثال ذلك أنّك تقول(سرتُ الى أن أدخلَها) و(سرت حتى أدخلَها) وهما في معنى واحد ، لأنّ (إلى) بمعنى " انتهاء الغاية

---

(١) الرد على النحاة ص ١٤٨.
(٢) شرح المفصّل ٧/ ٣٠.
(٣) نفسه ٧/ ٣٠ .
(٤) شرح الكافية ٢/ ٢٤١ .

الزمانيّة ".[١] وعلى ذلك لا حاجة بنا لتقدير (أن) مع (حتى)، أو مع غيرها من العواطف، كالفاء والواو و(أو) و(ثم)، لأنّ العاطف بذاته يصلح لتركيب الإعمال.

أمّا المعنى الذي يعيّنه النصب فهو أثر معنى الجملة الرئيسيّة على الفعل في الجملة التابعة، وهو هنا ثلاثة أنواع يمكن استنباطها من الأمثلة والشروح التي جاء بها النحاة:[٢]

(١) أن يكون الفعل في الجملة التابعة معبّرًا عن الغاية، نحو "سرت حتّى أدخلَها" إذا أردتَ أن الدخول غاية لسيرك، فتكون بمعنى (الى).

وإرادة الفاعل شرط للنصب في هذا الوجه. وهذا واضح في كلام سيبويه في "باب ما يكون العمل فيه من اثنين"،[٣] ومن ذلك "سرت حتى تطلعُ الشمس" حين جعله رفعا "لأنّ سيرك لا يكون سببا لطلوع الشمس ولا يؤدّيه".[٤] وقد تبعه الزجّاجي في هذا.[٥]

فمن الناحية الشكليّة لا فرق بين "سرت حتى أدخلَها" و"سرت حتى تطلعُ الشمس"، غير أن فاعلي الفعلين واحد في الأوّل، ومختلفان في الثاني. وهذا ما عبّر عنه Wright حين قال إن النصب بعد (حتى) يكون عند التعبير عن قصد الفاعل وإرادته ورجائه، وليس عند وجود نتيجة لا علاقة لها بإرادة

---

(١) المغني ١/ ٧٤.
(٢) أنظر الكتاب ١/ ٤١٣ وما بعدها، والمقتضب ٢/ ٤٢، والجمل ص ٢٠١ — ٢٠٢، والإيضاح العضدي ١/ ٣١٥ وما بعدها، والمفصّل ص ٣٠١، وشرحه ٧/ ٣٠ وما بعدها، والكافية ص ٣٣، وشرحها ٢/ ٢٤١، والمقرّب ١/ ٢٦٨، والمغني ١/ ١٢٥.
(٣) الكتاب ١/ ٤١٦.
(٤) نفسه ١/ ٤١٧.
(٥) أنظر الجمل ص ٢٠٢.

الفاعـــل .[١]

(٢) أن يكون الفعل في الجملة التابعة معبّرا عن الغرض ، نحـــو قولك (أسلِم حتى تدخلَ الجنّـــة)[٢] ، فيكون بمعنى (كي) التعليليّة .[٣]

وهذا المعنى قريب من المعنى الأوّل ،إذ يقول ابن يعيش ، عنـــد الكلام على (حتى) ،إن " النصب قد يكون الثاني فيه غاية للأوّل غير مسبّب عنه وإن كان السبب والغاية يتقاربان في اشتراكهما في اتصال ما قبلهما بما بعدهما ...".[٤]

(٣) أن تكون (حتى) ، كما يذكر ابن هشام ، " مرادفة إلا الاستثناء ، وهذا المعنى ظاهر من قول سيبويه في تفسير قولهم "والله لا أفعل الا أن تفعلَ" المعنى حتّى أن تفعلَ ،وصرّح به ابن هشام الخضراوي وابن مالك ،ونقله أبو البقاء عن بعضهم ...".[٥] وإن صحّ كان شبيها بما رأيناه من دلالة (أنْ)على معنى (إلا أن) في مثل قوله تعالى ((أنْ تضِلّ إحداهُما فتذكّرَ إحداهُمـــا الأُخْـرى))[٦] وبما سنراه مع (أو) .

أما الأمثلة التي جاء المضارع فيها مرفوعا بعد (حتّى) فتُفهم على أنّهـــا لا تدلّ على الاستقبال المقرون بالغاية أو العلّة ، ومن ذلك :

---

(١) A Grammar of the Arabic Language, v.2, p.29.

(٢) المغني ١/ ١٢٥ .

(٣) نفسه ١/ ١٢٥ . ومقالة الكوفيين عن قيامها مقام (كي) في الانصاف ٢/ ٣١٦ .

(٤) شرح المفصّل ٧/ ٣٢ .

(٥) المغني ١/ ١٢٥ .

(٦) البقرة : ٢٨٢ .

(١) " مرض حتّى لا يرجونه ".[١] وسيبويه والنحاة على رفعه . وعندنا أن الرجاء فيه للحال ، لأنّه ليس تعليلا أو غاية مقصودة للفعل في الجملة الرئيسيّة . ولا حاجة بنا إلى تقدير نحو "فاذا هو لا يُرجى "،[٢] كما قدّره ابن مالك . والأسهل أن يقال إن المعنى أوجب الرفع لا النصب .

(٢) قوله تعالى ((وَزُلزِلوا حتى يقولُ الرسولُ))[٣] وفيه قراءتان ، ويقول ابو حيان : " وقرأ الجمهور حتى والفعل بعدها منصوب إما على الغاية وإما على التعليل أي وزُلزلوا إلى أن يقول الرسول أو وزُلزلوا كي يقول الرسول ".[٤] غير أن نافعا قرأه بالرفع ، ولهذا وجه آخر ، لأنّ الفعل بذلك ، كما قال أبو حيان ، يكون " حالا محكيّة إذ المعنى وزُلزلوا فقال الرسول ... ".[٥] والفرق بين الوجهين أن الرفع لا يحتمل معنى الغاية أو الغرض ، في حين أن النصب يحتملهما .

ثامنا : أو :

يكون المضارع بعد (أو) منصوبا حين يكون بمعنى (إلاّ أن) أو بمعنى (إلى أن)[٦] ، وفي كلتا الحالتين أثر يحْدثه سلطان الجزء السابق من

---

(١) الكتاب ١/ ٤١٤ .
(٢) أنظر شواهد التوضيح والتصحيح ص ٧٣ .
(٣) البقرة : ٢١٤ ، وذكرها الكتاب ١/ ٤١٧، والإيضاح العضدي ١/ ٣١٧، وشرح المفصّل ٧/ ٣١ .
(٤) التفسير الكبير ٢/ ١٤٠ .
(٥) نفسه ٢/ ١٤٠ .
(٦) أنظر الكتاب ١/ ٤٢٧ وما بعدها ، والايضاح للفارسي ١/ ٣١٥ ، وشرح المفصّل ٧/ ٢١ وما بعدها ، والمقرّب ١/ ٢٦٢ — ٢٦٣ ، والمغني ١/ ٦٦ — ٦٧ .

الجملة على الفعل في الجملة اللاحقة . ومن أمثلتها :

(١) بمعنى إلا أن ، قول زياد الأعجم :

وكنتُ إذا غمزتُ قناة قـــومٍ
كسرتُ كعوبها أو تستقيمـا[١]

وقول امرئ القيـــس :

فقلت له لا تبكِ عينك إنّمـــا
نحاول مُلكا أو نموتَ فنُعذرا[٢]

(٢) بمعنى إلى أن ، قول الشاعر :

لأستسهلنّ الصعب أو أدركَ المنى
فما انقادتِ الآمال الا لصابرِ[٣]

وقد يقرب المعنيان واحدهما من الآخر ، ففي "لألزمنّك أو تقضيني حقّي" يجعل سيبويه المعنى (إلا أن) ،[٤] ويجعله ابن هشام (إلى)[٥] ، أما ابن عصفور فيرى أنه بمعنى (كي) .[٦]

وتجيء (أو) العاطفة وبعدها الفعل مرفوعا أو مجزوما أو منصوبا إذا تقدّمها فعل مرفوع أو مجزوم أو منصوب ، وكانت لمجرّد العطف ، وفي ذلك يكون

---

(١) الكتاب ١/ ٤٢٨ .
(٢) نفسه ١/ ٤٢٧ .
(٣) المغني ١/ ٦٧ .
(٤) الكتاب ١/ ٤٢٧ .
(٥) المغني ١/ ٦٧ .
(٦) المقـرب ١/ ٢٦٢ .

التركيب تركيب تسوية ·

وبذلك يكون الفرق بين (أو) الخالفة و(أو) التي بعدها الفعل المنصوب لـــيـــس غير، هو المخالفة، وهذا ما عبّر عنه ابن يعيش في قوله إن "الناصبة" "يخالف ما بعدها ما قبلها ".[١] ويعني هذا ان التركيب مـع "الناصبة" تركيب إعمال ·

ويوضح الفرق بينهما قول ابن يعيش: "ومما يؤكّـد عندكَ الفـــرق بينهما أنّـكَ إذا قلتَ ستكلّمُ زيدا أو يقضيَ حاجتك فتنصب يقضي على معنـى إلا أن يقضي فقد جعلتَ قضاء حاجتك سببا لكلامه وإذا عطفتَ فإنّما تخبـر بأنّـه سيقع أحد الأمرين من غير أن يدخله هذا المعنى · ويوضح ذلك لكَ أن الفعلين اللذين في العطف نظيران أيُّهمـا شئتَ قدّمتَه فيصح به المعنى ·· وإذا نصبتَ اختلف المعنى فدلّ على السبب ".[٢]

وإذا تمّ ربط النصّب بعد (أو) بالمعنيين السابقين، (إلاّ أن) و(إلى أن)، وبمخالفة ما بعدها ما قبلها، سهل الوصول إلى تحديد إعراب الفعل في بعض الشواهد بحسب ما يقتضيه المعنى · ومن ذلك قوله تعالى ((تقاتِلونَهـم أو يُسلِمونَ))،[٣] بالرفع "أي يكون أحد الأمرين إما المقاتلة أو الإسلام لا ثالث لهما ".[٤] وقد قرأه أبيّ وزيد بن علي (أو يسلموا)،[٥] كما نبّه الفارسيّ إلـى أنّه بالنصب "في بعض المصاحف"،[٦] ودلالة النصب على (إلا أن) أو (إلى أن) ·

---

(١) شرح المفصّل ٧/ ٢١ ·
(٢) نفسه ٧/ ٢٢ ·
(٣) الفتح: ١٦ · وقراءة الجمهور على الرفع (انظر التفسير الكبير ٨/ ٩٤) ·
(٤) الكشاف ٢/ ٣٣٤ ·
(٥) نفسه ٢/ ٣٣٤، والتفسير الكبير ٨/ ٩٤ ·
(٦) أنظر الايضاح ١/ ٣١٥ ·

ومن ذلك أيضا قوله تعالى ((وما كانَ لبَشَرٍ أن يكلّمَهُ اللهُ إلا وحياً أو مِن وراءِ حِجاب أو يرسلَ رسولاً فَيوحيَ بإذنِه ما يشاءُ)) [1] بنصب (يرسلَ) على أن المعنى : إلاّ أن كما قال سيبويه ،[2] لا على أنّ النصب محمول على (أن) التي قبلها ، كما زعم الخليل .[3]

تاسعا : ثُـمّ :

وهي كالواو والفاء و(أو) في تعدّل دلالتها على العطف ، في التركيب الإعماليّ . ومن أمثلتها القليلة :

إني وقتلي سليكا ثـم أعقلَـــــه
كالثورِ يُضرب لما عافت البـقرُ[4]

وتبرير النصب عندي أن العقل يتم بعد القتل ، وهو مسبَّـب عنه ،ولاحاجة إلى تقدير الناصب .

أما قوله تعالى ((ومَن يخرجْ مِن بَيتِه مهاجِرا إلى اللهِ ورسولِهِ ثم يدركـه الموتُ فَقَد وقعَ أجرُه على اللهِ)) [5] ففيه قراءتان :

(١) نصب (يدركه) ، وهي قراءة الحسن ابن أبي الحسن ونبيح والجرّاح ، " وذلك على اضمار أن " .[6]

(٢) رفع (يدركه) ،وهي قراءة النخعي وطلحة ابن مصرّف ،[7] وله وجهان

(١) الشـورى ، ٥١ .
(٢) أنظـر الكتاب ١/ ٤٢٨ .
(٣) نفسه ١/ ٤٢٨ .
(٤) شرح ابن عقيل ٢/ ٢٨١ ، وشرح الأشموني ٣/ ٥٧١ ، وشرح ابن هشام ٣/ ١٨٣ ، وحاشية الخضري ٢/ ١١٩ .
(٥) النساء ، ١٠٠ .
(٦) التفسير الكبير ٣/ ٣٣٧ .
(٧) نفسه ٣/ ٣٣٦ .

كما ذكر الزمخشـــري : " على أنّـه خبر مبتدأ محذوف وقيل رفعُ الكاف منقول من الهاء كأنه أراد أن يقف عليها ثم نقل حركة الهاء إلى الكاف ".(١)

ولعلّ النصب أقوى لأن وجهه أن يكون ادراك الموت اياه ناتجـــا عن الخروج ، ولأنّ الفعل بعد (ثم) متعلّق بمبهَم ومستقبل بقرينة الشـرط مع (يخرج) .

ويلاحَظ ضعفُ وجه الرفع على نقل الحركة لقلّة هذا الباب ، وضعفُـه على تقدير المبتدأ لأنّ فيه تقديرا لا لزوم له ، كما يلاحَظ أن الزمخشـري وأبا حيّان لم يذكرا وجها للرفع على العطف لانّ العطف يكون الجزم فيه الوجه .

عاشرا : لام الجحـــود :

يرى سيبويه دخول " معنى نفي كان سيفعل " في "ما كـــان ليفعلَ "(٢) وعلى هذا يشترك النصب مع اللام مع سائر أحوال النصب فـي تعيين المضارع للاستقبال .

واختلف النحاة في النصب بعد لام الجحود ، فقال الكوفيّون إنّهـــا ناصبة بنفسها ، وزعم البصريّون أنها تنصب بإضمار (أن) (٣) .

ومعنى النصب في مثل "ما كان زيد ليفعلَ كذا " يمثّله إطار ذهنـــيّ عمّا حدث في الماضي ، يقاس عليه ما سيحدث في المستقبل .

---

(١) الكشّاف ١/ ١٨٨ .
(٢) الكتاب ١/ ٤٠٨ .
(٣) أنظر الانصاف ٢/ ٣١٢ وما بعدها .

٠٠٠/١٠٠٠ أ. س .

ويتّضح هذا الإطار الذهنيّ بمقارنة " ما كان زيد يفعلُ كذا " بـ " ما كان زيد ليفعلَ كذا "، فـ (يفعلُ) في الأوّل حال ،لأنّ خبر كان في موضع الحال ، والحال للمصاحَبة ، وما صاحب الماضي فهو ماض . أما الثاني فالمضارع فيه مستقبل بالقياس على ما فعل زيد سابقا ، ويعبّر النصب فيه عن أثر هذا الاطار الذهني بما يُتوقّع من زيد فيما يستقبل من الزمن ، أو في زمن ماض متأخّر عن زمن المضيّ في ذلك الإطار .

وعلى ما سبق لا يصح رأي الكوفيين اعتبار أصل " ما كان ليفعلَ: ما كان يفعلُ ، ثم أُدخلت اللام زيادة لتقوية النفي "،[1] لما بين العبارتين من فرق كبير في المعنى .

ولكن يلاحَظ أن قولك (ما كان زيد فاعلا كذا) يحتمل أن يكون بمعنى (ما كان زيد ليفعلَ) ، وذلك لأنّ (فاعلا) هنا منوّنة عاملة متعيّنة للاستقبال أو الحال (بقرينة مرجّحة) ،فهي من حيث هي للاستقبال تؤدّي معنى(ليفعلَ) المنصوبة المتعيّنة للاستقبال . ويؤيّد الرأيَ هذا ما قاله أبو حيّان في شرحه قوله تعالى ((ما كُنْتُ قاطِعةً أمراً))[2] بقوله : " وما كنت قاطعة أمرا عامّ في كل أمر أي اذا كانت عادتي هذه معكم فكيف لا استشيركم في هذه الحادثة الكبرى التي هي الخروج من الملك والانسلاك في طاعة غيري ".[3] وفي كلامه عين معنى الإطار الذهنيّ الذى يقاس المستقبل فيه على ما كان في الماضي .

ولام الجحود ،كلام التعليل ، حرف جر ،بخلاف " ادوات " النصب الاخرى كالفاء والواو و (أو) و (ثمّ) . ويلاحَظ أن الكوفيين لم يذكروا مفهوم الخلاف في النصب بعد لام الجحود .

---

(١) المغني ١/ ٢١١ .
(٢) النمل : ٣٢.
(٣) التفسير الكبير ٧/ ٧٣.

وليس التركيب مع لام الجحود بتركيب إعمال لعدم وجود تأثير سابق في لاحق ، كما أن الجزء السابق عليها غير قائم في الصناعة النحوية وحده ، فلو قلتَ (ما كان زيد) وسَكَتَّ ، لم يحسن ، إلا إنْ كانت (كان) تامّة ، وهو معنى لا يراد قبل لام الجحود .

ولعلّ اللام في قولك (ما كان زيد ليفعلَ كذا) مزحلَقة من قولك (ما كان لزيد أن يفعل) ، فتكون مزحلَقة من الفاعل إلى الفعل ،[1] مع ما في النصب من معنى المطلوليّة والاستقبال .

والمعنى الأساسيّ للتركيب الذى اعتبرناه أصلا — أي ما كان على مثال " ما كان لزيد أن يفعلَ " — هو الانتفاء ، على حد قول أبي حيّان عند كلامه على قوله تعالى ((ما كانَ للهِ أن يتّخذَ مِنْ وَلَدٍ سبحانَه)) [2] اذ قال "وهذا التركيب معناه الانتفاء "[3] والانتفاء والجحود بمعنى واحد . وقد زاد أبو حيّان الأمر إيضاحا فقال بعد ذلك : "فتارة يدل من جهة المعنى على الزّجر ((ما كانَ لأهلِ المدينةِ ومَن حولَهم مِن الأعراب أن يتخلّفوا عن رَسولِ اللهِ)) [4] وتارة على التعجيز ((ما كانَ لَكُمْ أنْ تُنبِتوا شَجَرَها)) [5] وتارة على التنزيه كهذه الآية "[6] يعني قوله تعالى ((ما كانَ للهِ أن يتّخذَ مِنْ وَلَدٍ سبحانَه)) . ومعنى التنزيه هو عين معنى الجملة مع لام الجحود .

---

(١) أمّا صاحب شرح الكافية فيرى أن لام الجحود " في الأصل هي التي في نحو أنت لهذه الخطة أي مناسب لها وهي تليق بك فمعنى ما كنت لأفعلَ ما كنت مناسبا لفعله ولا يليق بي ذلك ولا شك في أنّ في هذا معنى التأكيد " . (شرح الكافية ٢/ ٢٤٤) .

(٢) مريم : ٣٥ .

(٣) التفسير الكبير ٦/ ١٨٩ .

(٤) التوبة : ١٢٠ .

(٥) النمل : ٦٠ .

(٦) التفسير الكبير ٦/ ١٨٩ .

الفصل الرابع

المضارع المجزوم

******

رأى النحاة أن أدواتٍ معيّنةً ترتبط بالمضارع المجزوم ، فجعلوها "عوامل" جزمه . وقسم ابن عصفور والبركوي [1] هذه الأدوات الى :

(١) أدوات "تجزم" فعلا واحدا ، وهي لم ولمّا ولام الأمر ولا النهي .

(٢) أدوات "تجزم" فعلين مضارعين ، هي ادوات الجزاء ، وهي :

أ- حرفان : إذ ما ، وإنْ .

ب- وأسماء ظروف : متى ، وأيّان ، وأيٌّ ، وحين ، وإذا في الشعر ، وأين ، وأنّى ، وأيُّ مكان ، وحيث (مع ما) .

ج- وأسماء غير ظروف : مَن ، وما ، ومهما ، وأيّ .

وقسموها من حيث دخول (ما) عليها ، ومن حيث دخولها على جملتين اسمية وفعليّة ، أو على جملتين فعليّتين ، وألحقوا بها حالات استنسبوا فيها اضمار (إنْ) ، وذلك مع بعض الجمل الإنشائية .

ولاحظ النحاة اختصاص الأفعال ، دون الأسماء بالجزم ، واعتلّوا لذلك بعلل مختلفة كاختلال الاسم بحذف تنوينه إذا سُكّن آخره ، [2] أو لاستحالة دخول معنى النفي أو النهي أو الجزاء أو الأمر على الأسماء [3] ، أو لأن الاسماء ، كما في عبارة شارح المفصّل ، "ثابتة موجودة ولا يصح تعليق وجود شيء على وجودها ". [4]

---

(١) راجع المقرّب ١/ ٢٧١ وما بعدها ، والإظهار ص ٥٥ .
(٢) الإيضاح للزجّاجيّ ص ١٠٢ .
(٣) نفسه ص ١٠٦ .
(٤) شرح المفصّل ٩/ ٩ .

غير أنّ محاولة المناسبة بين علامات إعراب الاسماء وعلامات إعراب الأفعال لا تجوز ، لاستقلال كل باب عن صاحبه . فالنصب مثلا ، من حيث كونه أثرا صوتيا تُحْدِثه الفتحة مثلا ، موجود في الأسماء والأفعال على السّواء ، ولكنّ معنى النصب في الأفعال متميّز عن نصب الأسماء ؛ فالمعاني التي يقترن النصب بها ، كالسببية والجواب ، تصاحب الفعلَ ، لا الاسم ، في الدلالة الزمنية والتركيب ، ولذلك لا يصح حمل النصب في الأسماء عليها ، أو عكسه .

ويفيد الجزم عامّة أن وقوع الفعل متوقّف فيه أو مشروط ، وفي هـــذا " قطع " لفكرة الدوام التي رأيناها تصاحب رفع المضارع . ومن هنا يبـــدو أن اصطلاح " الجزم " مناسب جدّا للمعنى الذي يصاحب الجزم ، لان الجزم في اللغة " القطع " ، وقد جاء في اللسان أن المبرد قال : " إنّما سُمّـــي الجزم في النحو جزما لأنّ الجزم في كلام العرب القطع ".[1] وأرى اعتباره قطعا لدوام المرفوع أولى من اعتباره قطعا لعلامة الاعراب في المرفوع . وهذا ما يعنيه شارح المفصّل في العبـــارة التي استشهدنا بها في اختصاص الافعال بالجزم ، لانه نبّه على تعلّق وجود شيء على آخر .

ولنتبيّنْ معاني الجزم وخصائصه في العربيّة[2] ، يمكن دراسة الجزم في أحوال أربع :

---

(١) لسان العرب ، مادة (جزم) .

(٢) في اللغات الساميّة بعض ظواهر الجزم ، ففي العبريّة صيغة خاصة به ، اكثر ما تظهر مع واو القلب ، نحو ( ) ، وفي الافعال التي لامها هاء ، نحو ( ) ، وفي الافعال المعتلّة العين ، نحو ( ) . وتجيء هذه الصيغة في العادة مع أداة النهي ( ) . وتكثر صيغة الجزم في الثلاثي المجرّد ، وفي صيغـــة ( ) التي تقابل (أفعَلَ) العربيّة .

*** .../...

(١) ارتباطه بالإنشاء : لام الأمر ولا الناهية .
(٢) ارتباطه بـ (لم) و (لمّا) .
(٣) ارتباطه بالجـــزاء .
(٤) ارتباطه بجواب الطلب .

أوّلا : ارتباطه بالانشاء :

١ـ لام الأمـــر :

لاحظ النحـــاة الصّلة بين فعل الأمر وبين لام الأمر مع المضارع ، فالأنباري يذكر أن الكوفيين كانوا يجعلون الأصل في (قـــم) و (اذهب) : (لتقمْ) و (لتذهبْ) ، وأنهم استشهدوا بقوله تعالى ((فبذلِكَ فَلْتَفْرحوا)) [١] ، عند من قرأ بالتاء للخطاب ، وبقول الرســول : " لتأخذوا مصافّكم " [٢] . وقال شارح المفصّل إن إدخال اللام في هذيــن المثلين " مراعاة للأصل ". [٣]

والتنبيه على تطابق المعنى بين فعل الأمر والفعل المضارع بعد لام الأمر يعين على توضيح معنى الجزم في الفعل المضارع . فالأمر طلب حدوث

*** أنظـــر : Moscati, p.134 ff.
Wright, Lectures on the Comparative Grammar of the Semitic languages, p. 191 ff.

ولصيغة الجزم في الأوغاريتيّة صلة واضحة بالجزم في العربيّة والعبريّة ، في الصيغة والمعنى ؛ أنظر :
Gordon , pp. 60-61.

(١) يونس : ٥٨ .
(٢) أنظر أسرار العربية ص ٣١٨ . والآية والحديث في شرح المفصّل ٧/ ٦١ ، وفي المغني ١/ ٢٢٤ .
(٣) شرح المفصّل ٧/ ٦١ .

شيء في الحال أو أدنى الاستقبال دون تراخ ، وذلك لأنه طلبٌ على جهة الاستعلاء . وهذا الطلب ، حين يعبّر عنه الفعل المضارع مع لام الأمـــر ، ينفي عن الفعل المضارع معنى الدوام أو عدم الانقضاء ، لأنه صار يدل على حدث يجب وقوعه في الحال أو أدنى الاستقبال دون تراخ أيضا . وهـــذا هو معنى القطع ــ أي الجزم ــ في دلالة الفعل المضارع الزمنيّة . وسنرى أن أحوال جزم الفعل المضارع توجب في معناه انقطاعه او تعليقه أي انقضاء معنى عدم الانقضاء عنه . ولعل حركة الجزم ، وهي السكون في غير الأفعال الخمسة ، مؤشّر صوتي إلى معنى القطع أو الجزم هذا ،وهو ما قـــــد يفسّر الاشتراك بين الأمر والمضارع المجزوم في حال الأواخر رغم قول النحويين إن فعل الأمر مبني والفعل المضارع معرَب .(١)

ويُجزم المضارع الغائب بعد لام الأمر إذا كان دالا على الأمر ، أو الدعاء ، أو الالتماس . ويجيء ابن هشام(٢) بأمثلة على هذه الحـــالات ،

---

(١) قد يدلنا على أن المعنى ، لا الأداة يوجب الجزم أنّ المضـارع المجزوم قد يجيء مجرّدا من لام الأمر ، نحو قول الشاعر :

محمدّ تفدِ نفسَك كلُّ نَفْسٍ
إذا ما خفت من أمر تبـــالا

(الكتاب ١/ ٤٠٨ ،وشرح الكافية ٢/ ٢٥٢) .

وقول متمم بن نويره :

على مثل أصحاب البعوضة فأخمشي
لك الويل حُرَّ الوجه أو يبكِ من بكى

(الكتاب١/ ٤٠٩) .

ولعلهما من باب الضرورة الشعريّة ،كما قال الانباري (أســـرار العربيّة ص ٣٢١) ،إذ لا يجوز في الأول مدّ الكسر في (تفد) ،لئلا يختل وزنه ، وهو من الطويل ، ولا يجوز في الثاني (يبكي) ،لئـــلا يختل وزنه ، وهو من الطويل أيضا .

(٢) المغني ١/ ٢٢٣ .

فمثل الأمر قوله تعالى ((لِيُنْفِقْ ذو سَعَةٍ)) [١] ، ومثل الدعاء قوله تعالى ((لِيَقْضِ علينا ربُّكَ)) [٢] ، ومثل الالتماس أن تقول لمن يساويك (لِيفعلْ فلان كذا) ، "اذا لم تُرِدِ الاستعلاء عليه ". [٣]

٢ـ لا الناهيـــة :

تعليل جزم المضارع بعد لا الناهية [٤] سهل لأن النهي ، في حد ذاته، في معنى الأمر ، حتى إن الأنباري حملَ الجزم بعد (لا) على الأمر اذ قال : "فأما "لا "في النهي ، فإنما وجب أن تجزم حملا على الأمر لأن الأمر ضد النهي وهم يحملون الشيء على ضدّه كما يحملونه على نظيره ". [٥]

وقد يخرج السياق عند الجزم بعد النهي بلا إلى معان مختلفة كالتحريم ، والتنزيه ، والدّعاء ، والالتماس ، ويمثّل ابن هشام [٦] لهذه المعاني ، فمثل التحريم عنده قوله تعالى ((لا تتّخِذوا عَدُوّي وَعدوَّكُمْ أولياءَ)) ، [٧] ومثل التنزيه قوله تعالى ((ولا تَنْسَوُا الفَضْلَ بينكُم)) ، [٨] ومثل الدعاء قول الشاعر :

يقولون لا تبعد وهم يدفنونني
وأين مكان البعد الا مكانيا ؟

---

(١) الطلاق : ٧ .
(٢) الزخرف : ٧٧ .
(٣) المغني ١/ ٢٢٣ .
(٤) يقابلها في العبريّة الأداة (אַל) ، ويجيء الفعل بعدها على صيغة الجزم، كما مرّ في حاشية سابقة : أنظر ص ٩٢ .
(٥) أسرار العربية ص ٣٣٤ .
(٦) المغني ١/ ٢٤٦ ـ ٢٤٧ .
(٧) الممتحنة : ١ .
(٨) البقرة : ٢٣٧ .

٠٠٠/٠٠٠أ. س .

ومثل الالتماس أن تقول لنظيرك : (لا تفعلْ كذا) ، إذا كنتَ " غيـــر مستعل عليه ".(١)

ثانيا : ارتباطه بـ (لم) و (لمّا) :

(١) لـــم :

(لم)(٢) عند النحاة حرف نفي وجزم وقلب .(٣) فنحن حيـــن نقول (لم يرجع زيد) فنفي وقوع الفعل في الماضي . وبذلك يكون معنى الفعل المضارع انقلب من الحال أو الاستقبال الى الماضي المنفيّ ، ودخل عليه الجزم . ونحن نرى أنّ الجزم هنا جاء من معنى الانقضاء ـ ولو نفياً ـ المترتب على قلب زمن الفعل الى المضيّ .(٤)

---

(١) المغني ١/ ٢٤٧ .

(٢) يرى برجستراسر أن (لم) قد تكون " مركّبة من لا وما الزائدة فحُذفت الفتحة الممدودة الانتهائية في بعض أحوال التركيب اللفظيّ في الجملة كمـــا حذفت فتحة lā الانتهائية في بعض اللغات الساميّة فصارت lām ثم قُصّرت الحركة للساكن بعدها وقد تضم اليها "ما" ثانية فتصيـــر "لمّا" . (التطوّر النحوي ص ١١١) .
وما تتابع الأحرف ذات الفرض الواحد بغريب في اللغات الساميّة ، ففي الفينيقيّة قد تجيء اللام والميم والباء متتابعة قبل الكلمة الواحدة ، نحو (לְמַבַּחַיִּם) ، أي : في حياته ، راجع :
G.A. Cooke, A Text-Book of North-Semitic Inscriptions (Oxford, 1903), p.62 , 79, 119 , & 129 .

(٣) أنظر المغني ١/ ٢٧٧ . وقد جاء المضارع مرفوعا بعد (لم) ، نحو قول الشاعر:
ألم يأتيك والاخبار تنمـــي
بما لاقت لبون بني زيـــاد
(الكتاب ٢/ ٥٩ ، والخصائص ١/ ٣٣٣) . وهذا إنْ لم يكن شاذا في الرفع ، إشباع للكسرة ، كما قال الانباري (الانصاف ١/ ١٧) ، أو لغة من لغات العرب كما قال الزجّاجي (الإيضاح ص ١٠٤ ، والجمل ص ٣٧٢) .

(٤) علّل الانباري الجزم بعد (لم) باختصاصه بالفعل (أسرار العربية ص ٣٣٣) ، واختصاصه بالمضارع بلزوم " عمله " أو بدخوله على الفرع دون الأصل (نفسه ص ٣٣٤ ـ ٣٣٥ ، وانظر شرح المفصّل ٨/ ١١٠) .

ولعلّ كونها حرف " قلب " من ظواهر مرحلة لغويّة متقدّمة ، لم تكن صيغ الأفعال تختص فيها بأزمنة محدّدة واضحة ، فيُستعمَل المضارع للدلالة على المضيّ ، والماضي للدلالة على الاستقبال ، كما في "واو القلب" في العبريّة .

والفرق المعنوي بين (لم) و (ما) هو ، عند النحويين ، اختصاص (لم) بنفي الماضي مطلقا ، في حين أن (ما) ، كما قال ابن يعيش ، " اذا نفت الماضي كان المراد ما قربَ من الحال ولم تنفِ الماضي مطلقا ".[1] غير أن (ما) قد تجيء لنفي الماضي مطلقا ، فتكون لها فائدة (لم) ، وذلك عندنا بقرينة (قط) التي هي " ظرف زمان لاستغراق ما مضى ".[2] فإن قلتَ (ما فعلتُ ذلك قط) لم يعد الحدث قريبا من الحال ، لأنّ المراد ما انقطع من عمري ، وفيه نفي للماضي مطلقا .

(٢) لمّـــا :

إنْ كانت (لمّا) مثل (لم) في أنها للنفي والجزم والقلب ، فإنّها تفارق (لم) في بعض خصائصها . وقد لخّص ابن هشام[3] هذه المفارقة في خمسة أمور نلخصها وشواهدَها كما يلي :

١ـ أن (لمّا) لا تقترن بأداة شرط ، فلا يقال : (إنْ لمّا تقم)[4]

٢ـ أن منفيّها مستمر النفي إلى الحال كقوله :

---

(١) شرح المفصّل ٨/ ١١٠ .
(٢) المغني ١/ ١٧٥ .
(٣) نفسه ١/ ٢٧٨ ـ ٢٨٠ .
(٤) أرى أن هذا الفرق ناشيء عن فرق المعنى بينهما لأنّ توقع ثبوت منفي (لما) يُضعف التعليق الذي هو شرط الجزاء .

فإن كنتَ ما كولا فكُنْ خَيرَ آكلٍ
والا فأدركني ولمّا أُمزَّقِ

ومنفي (لم) يحتمل الاتصال نحو ((ولمْ أَكُن بدُعائكَ رَبِّ شَقِيًّا)) [١] والانقطاع مثل ((لَمْ يَكُنْ شيئا مَذكورا)) [٢] ، ولهذا جاز (لم يكنْ ثم كان) ولم يجز (لمّا يكنْ ثم كان) بل يقال (لمّا يكنْ وقد يكون) .

(٣) أن منفي (لمّا) لا يكون الا قريبا من الحال ، ولا يُشترط ذلك في منفي (لم) ، تقول (لم يكن زيد في العام الماضي مقيما)، ولا يجوز (لمّا يكن) .

(٤) أن منفي (لما) متوقّع ثبوته ، بخلاف منفي (لم) .

(٥) أن منفي (لما) جائز الحذف لدليل ،كقوله :

فجئت قبورهم بَدْأً ولمّـــا
فناديت القبور فلم يجِبنَّـــه

أي ولما أكن قبل ذلك ، أي سيدا ، ولا يجوز (وصلت إلى بغدادَ ولم) تريد ولم أدخلها .

وفي الفرق الثاني والثالث والرابع يبدو اختلاف (لمّا) عن (لم) ،وقد قال سيبويه إن (لما) نفي لـ (قد فعل) ،في حين أن (لم) نفي لـ (فعل) ، [٣] وعلة ذلك عندي أن (قد) تتضمن معنى التقريب من الحال . [٤]

---

(١) مريم : ٤ .
(٢) الدهـر : ١ .
(٣) أنظر الكتاب ١/ ٤٦٠ ،وقارن بالمفصّل ص ١٦٧ ،وبالمغني ١/ ٢٨٠.
(٤) مغني اللبيب ١/ ١٧٢ ، وقارن بشرح الكافية ٢/ ٢٢٣ .

ولئن كانت (ما) مثل (لمّا) في كون منفيّها قريبا من الحال كما مر ، فإنّ (لمّا) لا يصح أن تجيء متلوّة بـ (قط) كما صحّ مع (لم) ، فلا تقول (لمّا أجيء قط) ، لأنّ المنفي مع (لما) متوقّع الثبوت ، ويصح أن تقول (ما جئتُ قط) .

****

والعلاقة المعنوية بين الجزم بعد لام الأمر ولا الناهية ، وبين الجزم بعد (لم) و (لمّا) تقوم على انتفاء الدوام عن زمن الفعل ، إما خبراً مع (لم) و (لمّا) ، وإمّا إنشاءً مع لام الأمر ولا النهي . وزمن المضارع معهما جميعا مقطوع ، مخالف لمعنى الدوام الذي يصاحب الرفع .

ثالثا : ارتباطه بالجزاء :

اختلف النحويّون في " عامل " الجزم في فعل الشرط وجوابه ،[1] وجعل الخليل (إنْ) أمّ الباب[2] ، وقال الأنباري إنها تعمل لاختصاصها .[3]

---

(١) في الإنصاف ٢/ ٣١٨ : "ذهب الكوفيّون إلى أن جواب الشرط مجزوم على الجوار ، واختلف البصريّون ، فذهب الاكثرون إلى أن العامل فيهما حرف الشرط ، وذهب آخرون إلى أن حرف الشرط وفعل الشرط يعملان فيه ، وذهب آخرون إلى أن حرف الشرط يعمل في فعل الشرط ، وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط . وذهب أبو عثمان المازني إلى أنّه مبني على الوقف". وشبيه به ما في أسرار العربية ص ٣٣٧ .

(٢) الكتاب ١/ ٤٣٥ .

(٣) أسرار العربيّة ص ٣٣٦ . واختلفوا في دخول أدوات الجزاء على الأسماء فقدّر البصريّون فعلا "يرفع" الاسم في مثل "إنْ زيد أتاني آته" ، ورفضه الكوفيون بما عاد إليه من الفعل (أنظر الإنصاف ٢/ ٣٢٣ وما بعدها . وانظر التطوّر النحوي ص ١٣٤ في جواز الجملة الاسميّة بعد الشرط في اللغات الساميّة) . ويقول ابن جني (الخصائص ١/ ٢٨٣ و ٢/ ٣٨٧) إن فعل الشرط سابق في التقدير ، وإنْ تأخر في اللفظ .

والأساس الذى ننطلق منه في فهم دلالة الجزاء المعنويّة ، قول سيبويه عن (إنْ) ، وهي كما روى الخليل " أم حروف الجزاء "[١] ، انها "أبدا مبهَمة "[٢] ، وقول الزمخشري عنها إنّها "لا تُستعمل إلا في المعاني المحتمَلة المشكوك في كونها ".[٣]

ومن هنا الفرق بين (إذا) و (إنْ) . فالأولى لا يُجازى بها لأنّها كما قال صاحب الكتاب ، " تجيء وقتا معلوما ... فالفعل في إذا بمنزلته في حين "[٤] ومن ذلك المثلُ الذي جاء به سيبويه : (آتيك إذا احمرّ البُسر) وقال إنه حسن بخلاف (آتيك إنِ احمر البُسر)[٥] وذلك لأنّ أحمرار البُسر غير مشكوك في حصوله[٦]

---

(١) الكتاب ١/ ٤٣٥ .
(٢) نفسه ١/ ٤٣٣ .
(٣) المفصّل ص ١٧٦ .
(٤) الكتاب ١/ ٤٣٣ .
(٥) نفسه ١/ ٤٣٣ .
(٦) واذا أريدَ إبهام ما بعد (إذا) جُزم المضارع بعدها . وفسّروا ذلك بأنها تُعطَى حكم (متى) ، كما قال ابن هشام (أنظر المغني ٢/ ٦٩٨) ، وذلك مع بعض الشواهد التي جاء بعدها الجزم . ويلاحَظ أن تشبيه ابن هشام (إذا) بـ (متى) يؤكّد معنى الظرفيّة في الأولى . ومن تلك الشواهد قول الشاعر :

إذا قصرت أسيافُنا كان وصلها
خطانا إلى أعدائنا فنضـــارب

(الكتاب ١/ ٤٣٤ ، والجمل ص ٢٢٣) ، وقول الآخر :

استغنِ ما أغناك ربّك بالغنى
وإذا تُصِبْك خَصاصة فتحمّـــلِ

(المغني ٢/ ٦٩٨) .

وقد يكون الشاهدان من باب الضرورة الشعريّة .

وقد يراد في (إن) حصول الشرط ، لا تعليقه ، وهو ما جعلـــه القزويني "في مقام القطع بوقوع الشرط لنكتة (الإيضاح في علوم البلاغـــة ٢/ ١٦٦) ، ومن شواهد ذلك عنده نكتة التوبيخ في مثل قوله تعالى

*** ... /...

وإنْ دُرِس الجزاء من الناحية المعنويّة التي يحْدثها التركيب ، ظهر أن جزم فعل الشرط يكون لأنه متوقّف فيه ، مشكوك في حصوله ، وجزم الجواب يكون لأنّه متعلّق بفعل الشرط ، فهو حاصل إنْ تحقق فعل الشرط ، وغير حاصل إنْ لم يتحقّق . وهكذا يختلف الجزم مع الجزاء عن الرفع الذي يدل على الدّوام في أصله ، ليدل على تعلّق الفعل بأمر مشكوك في كونه في المستقبل . وقد قال ابن السّراج إن "الشرط معلوم أنّه لا يصح الا مع

*** ((أفنضربُ عنكُمُ الذِّكرَ صَفْحا ان كُنتم قوماً مسرفين)) (الزخرف : ٥) ، على قراءة (إن) بالكسر ، وقال فيه القزويني إنه "لقصد التوبيخ والتجهيل في ارتكاب الاسراف" (الإيضاح ٢/ ١٦٦) ، وقال فيه الزمخشري إنه "كما يقول الأجير إن كنتُ عملتُ لك فوفّني حقّي وهو عالم بذلك ولكنّه يخيل في كلامه أن تفريطك في الخروج عن الحق فعلُ مَن له شك في الاستحقاق مع وضوحه استجهالا له" (الكشاف ٢/ ٣٠١) . وقد تُعطى (لو) حكم (إن) على قلة ، نحو قول الشاعر :

لو يشأ طار بها ذو ميعة
لاحق الاطّال نهدٌ ذو خُصَل

(المغني ٢/ ٦٩٨) . ويُحمل على الضرورة ، أو الشذوذ .

والفرق في الدلالة المعنويّة بين استعمال (إن) و (إذا) و (لو) أنّ في الأوليين "تعليق حصول أمر بحصول ما ليس بحاصل ... فامتنع أن يكون الفعلان ماضيين أو أحدهما .. إلا لنكته ما" (مفتاح العلوم للسكاكي ص ١٠٦ ، وقارن بالإيضاح للقزويني ٢/ ١٦٨ - ١٧٠ . ومجيء الماضي او المضارع المجزوم مع الشرط ليس فضولا لا فائدة له كما يقول برجستراسر ، ص ١٣٤ ، لما في ورود الماضي من نكات) . أما مجيء الماضي مع (إذا) في الغالب ، فلا يخرجها عن كونها "ظرفا للمستقبل مضمّنة معنى الشرط" . (المغني ١/ ٩٣) .

أما (لو) فهي "لتعليق ما امتنع بامتناع غيره على سبيل القطع" (مفتاح العلوم ص ١٠٧) . ولذلك أفادت "تقييد الشرطية بالزمن الماضي" (المغني ١/ ٢٥٥) . ويقول ابن هشام في استعمال (لو) : "والحاصل أن الشرط متى كان مستقبلا محتملا ، وليس المقصود فرضه الآن او فيما مضى فهي بمعنى إنْ ، ومتى كان ماضيا أو حالا او مستقبلا ، ولكن قصد فرضه الآن أو فيما مضى فهي الامتناعيّة" . (المغني ١/ ٢٦٥) .

وفي العبرية قد تستعمل (אִם) و (כִּי) ، وتقابلهما (إنْ)

*** ... / ... أ.س .

الاستقبـــال ".(١)

ومن الأمـور الموضحة المؤيّدة تفسيرَنا السابقَ لجزم فعلي الشرط على أن الاول متوقّف فيه والثاني معتمد عليه متعلّق به ، إشارات في كتب النحـو تدلّ على أنّ الجزم ،مع الجزاء ، يجيء في الأمثلة التي يكون متوقّفا فيـه مشكوكا في حصوله ، ويكون الجواب معلقا به .

وهذه الإشارات هي ما يلي :

(١) قول سيبويه عن (حيث) : " وإنما منع حيث أن يُجازَى بهـا أنّكَ تقول حيث تكونُ أكـونُ فتكون وصلٌ لما كأنّكَ قلتَ المكان الذى تكون فيه أكون ".(٢)

ففي المثل الذى جاء به سيبويه لم يكن الفعل الأوّل شرطا ،ولم يكن الثاني معلّقا حدوثه بالأوّل ، وإن كان مرتبطا به في فكره المكان التـي تفيدها (حيث) .

*** العربيّة ، للتعبير عن شرط محتمل الحدوث ، وقد تستعمل (إذا) ، وتقابلها (لو) العربيّة ، للتعبير عن أمر لم يحدث في الزمن الماضي ؛ أنظر : Gesenius' Hebrew Grammar, pp.494-495.
Grundriss, v.2, p.639 & p.643.

وللاستئناس لا للقياس نذكر أنه في اليونانية يتغير زمن فعل الشرط وجوابه بعد الأداة (ei) وما يركّب منها ، حسب التعبير عن إمكانية وقوعه في الماضي والحاضر والمستقبل ؛ أنظر :

Chase, p.78,86, & 99.

(١) الخصائـص ٣/ ٣٣١ .

(٢) الكتاب ١/ ٤٣٣ ـ ٤٣٤ .

ثم قال سيبويه : " فإذا ضممتَ اليها ما صارت بمنزلة إنْ وما أشبهها ولم يجز فيها ما جاز فيها قبل أن تجيء بما وصارت بمنزلة إمّا .. وإذا قلتَ حيثما تكنْ أكنْ فليس بعلة لما قبله ".(١)

والفرق بين (حيث) و (حيثما) الذي أوجب الرفع بعد الأولى والجزم بعد الثانية ، معنى الإبهام الذي تفيده (حيثما) بعد أن لزمتها (ما) . وهذا ما عبّر ابن يعيش عنه بقوله عن (حيث) إنه " لما ارادوا المجازاة بها لزمهم إبهامها وإسقاط ما يوضحها فألزموها ما ... وجعلوا لزوم ما دلالة على إبطال مذهبها الأوّل ".(٢) . ومعنى الإبهام هو عين المعنى الذي رأيناه يلازم (إنْ) دون (إذا) .

ومثل (حيث) أختاها الظرفيّتان (إذ) و (إذا) في أنه لا يصح المجازاة بهما دون أن تلزمهما (ما) .(٣)

ولعل (مهما) مكوّنة من (ما) و (ما) ، كما قال صاحب الكتاب(٤) ويرى برجستراسر رأيه اذ قال إن ذلك لمضاعفة "معنى الإبهام والتنكير ".(٥)

(٢) اختلف النحاة في جواز المجازاة بـ (كيف) ، فأجازه الكوفيّون ومنعه البصريّون، واجازه قوم إن اقترنت بـ (ما)(٦) .

---

(١) الكتاب ١/ ٤٣٣ .
(٢) شرح المفصّل ٧/ ٤٦ .
(٣) نفسه ٧/ ٤٦ .
(٤) الكتاب ١/ ٤٣٣ .
(٥) التطوّر النحوي ص ١٢٣ .
(٦) أنظر الإنصاف ٢/ ٣٣٧ وما بعدها ، والهمع ٢/ ٥٨ .

وروى سيبويه عن الخليل ما يلي : "وسألتُ الخليل عن قوله كيف تصنعْ أصنعْ فقال هي مستكرَهة وليست من حروف الجزاء ومُخرجها على الجزاء لأنّ معناها على أي حال تكنْ أكنْ ".(١)

والمعوَّل عليه عندنا المعنى ، فإن أردتَ في قولك (كيف تصنعْ أصنعْ) أن تتوقف في فعل الشرط ، وأن تعلّق جواب الشرط به ، جزمتَ الفعلين ، وإن أردتَ أن يكون فعل الشرط وصلا لـ (كيف) قلت (كيف تصنعُ أصنعُ) ، أي ان الفعل بعد حيث غير مشكوك في حصوله والفعل الذي يليه ليس معلّقا عليه .

وعلى هذا يصح رأي البصريين والكوفيين معا ، على أنْ يكون الجزم أو الرفع تعبيرا عن المعنى المراد بأي منهما . وكذلك يصح قول من أجاز الجزم بها إن اقترنت بما ، كما في المثل الذي ذكره السيوطي (كيفما تكنْ أكنْ)،(٢) لما في (ما) من معنى الإبهام الذى رأيناه مصاحبا الجزاء مع (إنْ) ، دون (إذا) .

(٣) لا يجيء الجزم بعد بعض أدوات الجزاء عندما يكون بمنزلة (الذي) . وقال سيبويه إن هذه هي (مَن) و (ما) و (أيّهم) "فإذا جعلتَها بمنزلة الذى قلتَ ما تقولُ أقولُ فيصير تقول صلة لما حتى تكمل اسما فكأنكَ قلتَ الذي تقولُ أقولُ وكذلك من يأتيني آتيه وأيّها تشاءُ أعطيكَ ".(٣) وزاد في موضع آخر (ما) الزمانيّة ، نحو (ما تدومُ لي أدم لك) و (كلّما) ، نحو (كلّما تأتيني آتيك) .(٤)

---

(١) الكتاب ١/ ٤٣٣ .
(٢) الهمع ٢/ ٥٨ .
(٣) الكتاب ١/ ٤٣٨ .
(٤) نفسه ١/ ٤٥٣ .

والذي أبطل الجزم في هذه الأمثلة أن معنى الابهام فيها مفقود وأن الفعل بعدها صلة .

(٤) يكون جواب الشرط مجزوما إن اعتمد على الجزاء ، ويكون مرفوعا إن اعتمد على شيء آخر متركّب مع الجزاء ، وذلك في :

أ- القَسَم ، قال سيبويه : "وذلك قولك والله إن أتيتَني لا افعلُ لا يكون إلا معتمدةً عليه اليمين ... وتقول أنا والله إن تأتِني لا آتِك لأن هذا الكلام مبنيّ على أنا ".(١)

ففي الرفع لا يتعلّق الفعل الثاني بسابقه لاعتماد اليمين على الثاني ، فكأنّه جملة تركيبيّة مستقلّة ،نحو (والله لا أفعلُ) . وفي الجزم يتعلّق بسابقة لأنّه تابع له في التركيب الجزائي . وعلى هذا يمكننا اعتبار (ان أتيتني) في المثال الأوّل ،و (والله) في الثاني ،كلاما معترضا غير داخل في نحو الجملة التي جاء فيها .

ويلاحَظ ان في المثلين اللذين جاء بهما سيبويه ، كان فعل الشرط في الأوّل ماضيا ، وفي الثاني مضارعا . ولعلّ ذلك لتقوية وجه الرفع في الأوّل ، لأنّ الجزم لا يظهر في الفعل الماضي ، فيصير رفع المضارع بعده أسهل . وسيبويه نفسه قال في موضع آخر إنه " قبح في الكلام أن تحمل إنْ أو شيء من حروف الجزاء في الافعال حتى تجرمه في اللفظ ثم لا يكون لها لها جواب ينجزم بما قبله ... ولا يحسن إن تأتِني آتيك "(٢) ولكنه استحسن

---

(١) الكتاب ١/ ٤٤٤ . ومثله في المفصّل ص ١٣٤ ،والكافية ص ٤٣ ،وشرحها ٢/ ٣٩١ .

(٢) الكتاب ١/ ٤٣٦ .

قول زهيـــر :

وإنْ أتاه خليلٌ يوم مســـألـــةٍ
يقولُ لا غائب مالي ولا حَـرِمِ (١)

لأنّ فعل الشرط فيه ماض .(٢)

ب - مع (إنّ) و (كان) و (ليس) ، قال سيبويه : "وذلك قولك إنّ من يأتيني آتيه وكان من يأتيني آتيه وليس من يأتيني آتيه وإنما أذهبتَ الجزاء من ها هنا لأنك أعملت كان وإنّ ولم يسغ لك أن تدع كان وأشباهه معلّقة لا تُعملها في شيء فلما اعملتهن ذهب الجزاء ... فإن شغلتَ هذه الحروف بشيء جازيتَ فمن ذلك قولك إنّه من يأتِنا نأتِه ... وكنت من يأتِني آته ..."(٣)

فعند الرفع يكون جواب الشرط غير معلّق بالفعل الذي قبله ، فكأنه وصل أي (آتي من يأتيني) ، أما عند الجزم ، فالتركيب الجزائي واضح ،

---

(١) الكتاب ١/ ٤٣٦ .
(٢) قال ابن مالك في المعنى نفسه :

وبعد ماضٍ رفعُك الجَزا حَسَـنْ
ورفعه بَعد مضـارع وهـنْ

(الألفية ص ٥٨) ، وشرحه في أوضح المسالك ٣/ ١٩٠ ، وشرح ابن عقيل ٢/ ٢٩٢ ، وشرح الأشموني ٣/ ٥٨٦ .
ويلاحَظ أن في العربيّة تنويعا كبيرا في صيغة فعل الشرط وجوابه ، ويقول ابن مالك :

وماضيين أو مضارعيـــنِ تُلفيهما أو متخالفيـــنِ

(الالفية ص ٥٨ ، وفي الخصائص ٣/ ٣٣١ وشواهد التوضيح والتصحيح ص ١٤ كلام على اختلاف أزمنة فعل الشرط وجوابه) . في حين ان في اللغات السامية الاخرى يكثر الماضي في فعل الشرط والحاضر و المستقبل في جوابه (انظر التطوّر النحوي ص ١٣٣) .
(٣) الكتاب ١/ ٤٣٨ - ٤٣٩ . ومثله في الجمل ص ٢٢١ .

فكأنه على الحكاية ، أي (إنّ الامر كذا) ،فيكون (إنّ) أو (كان) أو (ليس) غير ذي علاقة تركيبيّة بالتركيب الجزائيّ . وأما قول أميّة بن أبي الصّلت :

ولكنّ من لا يلقَ أمراً ينوبـــــهُ
بعدّته ينزلِ به وهو أعـــزلُ(١)

وقول الأخطـــل :

إنّ مَن يدخلِ الكنيسة يومـــــاً
يلقَ فيها جآذرا وظِباء (٢)

فهـــو عندى ضرورة شعرية ، ولا حاجة بنا الى تقدير الهاء في مثلـــه تخلُّصاً من الضرورة ، وإن كان الخليل قد قال في البيت الأوّل " إنه انما جازى حيث أضمر الهاء وأراد ... لكنّه ".(٣)

ج - مع حروف الجر ، قال سيبويه انها لا تغير الجزاء "وذلك قولك على أيّ دابّة أحملْ أركبْ، وبمن تؤخذْ أؤخذْ به ... وذلك لأنّ الفعل إنما يصل إلى الاسم بالباء ونحوها ... فإن قلتَ بمن تمرُّ به أمرُّ وعلى أيّهم تنزلُ عليه أنزلُ وبما تأتيني به آتيك رفعتَ لأنّ الفعل إنما أوصلتَه إلى الهاء بالباء الثانية والباء الأولى للفعل الآخر ".(٤)

والفرق بين الجزم والرفع أن تركيب الجزاء في الأوّل حاصل لم يغيّـــر حرفُ الجر فيه شيئا وظل فعل الشرط متوقّفا فيه ، وظل جوابه معلّقا به ، لأنّـــه داخل في باب " الصلة " الذي مرّ مع (حيث) و (كيف) ،لأنّ المعنى

---

(١) الكتاب ١/ ٤٣٩ .
(٢) الجمل ص ٢٢١.
(٣) الكتاب ١/ ٤٣٩ .
(٤) نفسه ١/ ٤٤٢ - ٤٤٣ .

٠٠٠/٠٠٠١ س

عند الرفع كقولك (أمرٌ بمن تمرُّ به) حيث الجزاء منتفٍ .

د ـ مع ألف الاستفهام ، قال سيبويه : " وذلك قولك أإنْ تأتني آتِك ... وإنما الألف بمنزلة الواو والفاء ولا ونحو ذلك لا يغيّر الكلام عن حاله " .(١) والجزاء فيه قائم ، وليس من باب "الصلة " فيرفع .

وفي جميع حالات تركّب الجزاء مع غيره ، يبدو إدراك سيبويه ومن تبعه لتعليق جواب الشرط بفعل الشرط في حالة الجزم دون الرفع ، ولانتفاء الجزاء حين يعتمد فعل الشرط على شيء طارئ على التركيب الجزائي كالقَسَم وما اليه .

(٥) يجيء المضارع بعد فعل الشرط مرفوعا إنْ كان حالا ، ومجزوما إنْ كان مبدَلا من فعل الشّرط ، وهذا ما جعله سيبويه (باب ما يرتفع بين الجزمين وينجزم بينهما) .(٢)

ومثّل الرفع قول الشاعر :

متى تأتِه تعشو الى ضوء ناره
تجدْ خير نار عندها خيرُ مُوقِد (٣)

ومثّل الجزم قول الشاعر :

متى تأتِنا تلمْ بنا في ديارنا
تَجِدْ حطبا جزلا ونارا تأجّجا (٤)

---

(١) الكتاب ١/ ٤٤٣ ـ ٤٤٤ .
(٢) نفسه ١/ ٤٤٥ .
(٣) نفسه ١/ ٤٤٥ ، والجمل ص ٢٢٠ ، والمفصّل ص ١٣٤ .
(٤) الكتاب ١/ ٤٤٦ ، والمفصّل ص ١٣٤ .

ومن أمثلة العطف على جواب الشرط المجزوم قوله تعالى ((وَمَنْ يفعلْ ذلِكَ يَلْقَ أثاما يُضاعَفْ لَهُ العَذابُ)) [١] ، وفيها قال صاحب الكتاب : " لأنّ مضاعفة العذاب هو لقيّ الاثام ". [٢]

والفرق بين الرفع والجزم أن المضارع المبدَل من فعل الشّرط داخل في التركيب الجزائي في المعنى ، لأنّه تابع لفعل الشرط ، في حين أن المضارع الواقع حالا مستقل عن التركيب الجزائي ، يمكن أسقاطه مع بقاء الجزاء ، فلا يُجزم .

(٦) قد يُعطف على فعل الشرط مضارع مسبوق بالفاء أو الواو ، وحكْمه عند الخليل في الكتاب إذ قال سيبويه : "وسألتُ الخليل عن قوله إن تأتِني فتحدّثَني أحدّثْك وإن تأتِني وتحدّثَني أحدّثْك فقال هذا يجوز والجزم الوجه ووجه نصبه على أنه حمل الآخر على الاسم كأنّه أراد إن يكن إتيان فحديث أحدّثْك ". [٣]

فوجه الجزم إذن على أن المضارع بعد الفاء أو الواو داخل في التركيب الجزائي ، والتركيب بين فعل الشرط وبين الفعل بعد الفاء تركيب تسوية . اما النصب فعلى أن المضارع بعد الفاء أو الواو غير داخل في التركيب الجزائي ، بل انّه يتعلّق بفعل الشرط تعلّق إعمال ، فتكون الفاء فاء السببيّة والواو واو المعيّة .

أما جواز الرفع في المضارع بعد الفاء ، نحو (إن يقمْ زيد ، ويخرجُ خالد أكرمْك) [٤] ، على مذهب ابن عقيل ، فلا أرى له وجها إلا "القطع" أو

---

(١) الفرقان : ٦٨ ـ ٦٩ .
(٢) الكتاب ١/ ٤٤٦ ، ومثله في الكشّاف ٢/ ١٠٢ .
(٣) الكتاب ١/ ٤٤٧ .
(٤) شرح ابن عقيل ٢/ ٢٩٧ .

"الاستئناف " وهو أضعف من النصب والجزم لوضوح المعنى فيهما .

وحكم المضارع المعطوف على جواب الشرط كحكم المضارع المعطوف على فعل الشرط ، ويلخّصه قول ابن مالك :

والفعل من بعدِ الجزا إن يقترنْ
بالفا أو الواو بتثليث قَمِنْ(١)

ولتعلّق جواب الشرط بفعله ،يكون التركيب الجزائي تركيب إعمال . ففي قولكَ (إن تفعلْ أفعلْ) جعلتَ الآخر معتمدا على الأوّل ،غير مساو له . ويدلّنا على ذلك قول ابن جنّي إن فاء العطف " إذا استُعملت في جواب الشرط خُلعت عنها دلالة العطف ، وخلصت للإتباع ، وذلك قولك: إن تقمْ فأنا أقومُ ، ونحو ذلك ".(٢)

رابعا : ارتباطه بجواب الطلب :

وذلك مع الأمر ، والنهي ، والاستفهام ، والترجي ، والعرض ،والتحضيض والدعاء . وهذه يجمعها ، كما قال ابن يعيش ، أنها " غير واجبة وصار الثاني مضمون الوجود إذا وُجد الأوّل ".(٣)

وتعلُّق الثاني بالأوّل في الطلب شبيه بتعلّقه في الجزاء . قال سيبويه: هذا باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جوابا لأمر او نهي أو استفهام ...".(٤)

---

(١) الألفيّة ص ٥٩ .
(٢) الخصائص ١/ ١٩٦ .
(٣) شرح المفصّل ٧/ ٤٩ .
(٤) الكتاب ١/ ٤٤٩ .

ولعلّه لقوة العلاقة بين الجزم مع الطلب ، وبين الجزم مع أدوات الشرط ، زعم الخليل أنّ معنى قولك " ائتني آتِك " : "إنْ يكن منك إتيان آتِك " ، ومعنى قولك : "أين بيتك أزرْك " : إن أعلمْ مكان بيتك أزرْك "[١] وهكذا .

وقد يُجزم المضارع في جواب ما كان في معنى الأمر ، وذلك بعد حسبُك ، وكفيك ، وشرعُك ، وأشباهها [٢] ، أو بعد الماضي الذي في معنى الأمر ، نحو : (اتقى الله امرؤ وفعل خيرا يُثَب عليه ".[٣] وهذا يؤكّد مقالة ابن يعيش إن "العلّة في جزم جواب الأمر إنّما كانت من جهة المعنى لا من جهة اللفظ ".[٤]

ووجّه النحاة معاني بعض الآيات على اعتبار الجزم بعد الطلب الوجه ، أو الرفع الوجه ، فاستشهد سيبويه[٥] بقوله تعالى ((ذَرْهُم يأكلوا ويَتَمتّعوا ويُلْهِهِمُ الأمَلُ)) [٦] ، مثلا على الجزم ، وبقوله ((ذَرْهُم في خوضِهِم يَلعبونَ)) [٧] ، مثلا على الرفع . والفرق بين الآيتين أن (يُلهِهِم) في الأولى جواب للطلب ، وهو كالجزاء ، متروك للزمن المستقبل لأنه متعلّق بطلب ، أما (يلعبون) في الثانية فخارجة عن تركيب الطلب ، وهي لكونها حالا ، استحقّت الرفع . ففي

---

(١) الكتاب ١/ ٤٤٩ ، ومثله في الإيضاح للفارسي ١/ ٣٢٢ ، والمفصّل ص ١٣٣ ، وشرحه ٧/ ٤٨ .
(٢) انظر الكتاب ١/ ٤٥٢ .
(٣) المفصّل ص ١٣٣ ، وشرحه ٧/ ٤٩ .
(٤) شرح المفصّل ٧/ ٤٩ .
(٥) الكتاب ١/ ٤٥١ .
(٦) الحجر : ٣ .
(٧) الأنعام : ٩١ .

الجزم بعد الطلب، كما قال سيبويه، يكون الجواب "معلّقا بالأوّل غير مستغن عنه".(١)

ومثّلهم المشهور (لا تدنُ من الأسد يأكلُك)، وإن كان مصنوعا في الغالب، يُظهر معنى الجزم بعد الطّلب، فقد قال سيبويه إن الجزم فيه ليس الوجه "لأنك لا تريد أن تجعل تباعده من الأسد سببا لأكله".(٢) فالثاني مستغن عن الأوّل غير معلّق به. ويفسّر هذا المثلَ قولُ ابن مالك:

وشرطُ جزمٍ بعد نهيٍ أنْ تضعْ
إن قبلَ لا دون تخالفٍ يقعْ (٣)

****

(١) الكتاب ١/ ٤٤٦.
(٢) نفسه ١/ ٤٥١. ومثله في المفصّل ص ١٣٣، وشرحه ٧/ ٤٨.
(٣) الألفيّة ص ٥٨.

خاتمـــــــــــة

بعد أن بيّنتُ كيف وصف النحويّون معانيَ استعمالات المضارع المختلفة وكيف فهموا دلالته الزمنيّة ، وبعد أن طبّقتُ مفهوم التركيب الإعرابي مـــع النصب ، والتوقيف والتعليق مع الجزم ، سأحاول أن ألم شعث النتائج التـي ذكرتها في مواطنها ، فتكتمل صورة البحـــث .

من أبرز النتائج التي وصلت اليها في هذه الدراسة :

(١) أن رأي الكوفيين اعتبار اسم الفاعل فعلا في الحال صحيح مـن حيث الدلالة الزمنيّة ، وغير صحيح من حيث التصريف ، كما بيّنا في الفصـل الأوّل .

(٢) أن أوجه الشبه التي ذكرها البصريّون بين المضارع والاسم عامة تصح من حيث أنّ اسم الفاعل اسم ، ولا تتعدّى ذلك ، وكذلك تصح مع المشتقات الاخرى التـــي بحثناها كاسم المفعول بالنسبة للفعل المبني المجهول .

(٣) أن الأصل في المضارع المرفوع دلالته على الحال ، وهو يتعيّن للاستقبال والمضي بقرائن لفظية أو معنويّة . وأن الأصل في المنصـــوب الاستقبال . أما المجزوم ففيه قطع صريح مع (لم) و(لمّا) اللتين تعيّنانه للحال أو أدنى الاستقبال ، وقطع معلّق أو مشروط مع الشرط الذي يـــدل المضارع بعده على الاستقبال .

والمعاني المختلفة التي يدل عليها المضارع في أحوال إعرابه أمكـــن قيامها فيه لأنّه يدل في أصله على حدث " قائم " لم ينقض ، أي على فِعـــل

قائم في الحال (وهو المرفوع) . وتتعدّل هذه الدلالة ليصير الحدث مستمرا إلى الاستقبال (وهو المرفوع المعيَّن للاستقبال بالسين أو سوف أو القرينة ، أو المنصوب بمختلف أحواله) ، أو يكون مقطوعا (وهو المجزوم) في الماضي (مع لم ولمّا) ، أو في الحال أو أدنى الاستقبال (مع لام الأمر ولا الناهية) ، أو في الاستقبال (مع الجزاء) .

(٤) أن جوهر (أن) هو المصدريّة ، كما مر في الفصل الثالث ، وبذلك لا تعود " أمّ الباب " ، وأن النصب لا تُحدثه الأداة ، بل التركيب والمعنى المقصود لأنّ من " النواصب " ما يدخل على الماضي أو الأمر ، أو حتى على المضارع المرفوع . وكذلك " الجوازم "لأنّ المعنى يوجب الجزم ، لا الأداة نفسها التي قد تجيء مع الماضي لنكتة .

أما الأداة فقرينة للنصب أو الجزم ، تجيء في تركيبات معيَّنة لتشترك في إحداث المعنى المقصود في التركيب .

(٥) أنّ النصب يقرّره ، في الغالب ، وجود سلطان للفعل في الجملة الرئيسية على الفعل في الجملة التابعة ، وهذا هو مفهوم " تركيب الإعمال "، الذي يوافق مفهوم " الخلاف " أو "الصرف " عند الكوفيين ، كما جاء في الفصل الثالث .

وتركيب الاعمال ، كما مر ، قد لا يكون ظاهرا في اللفظ كما مع (أن) الواقعة في الابتداء ، كما أنه قد لا يكون موجودا أصلا ، كما مع لام الجحود و (لن) . أما (اذن) والمنصوب بعدها ، فمستقلان في التركيب الإعرابي دون المعنى لكونهما جوابا لشيء سابق .

أما المعاني التي تصاحب سلطان الفعل في الجملة الرئيسيّة على الفعل

في الجملة التابعة فهي توكيد النفي مع (لن) ، والجواب مع (إذن) ، والغرض والتعليل مع (كي) و "أخواتها" ، والغرضيّة ومعنى (إلا أن) مع (أنْ) ، والعلّيّة مع الفاء والواو ، والغاية والغرض مع (حتى) ، ومعنى (إلا أن) و (إلى أن) مع (أو) ، والعلّيّة مع (ثمّ) ، والإطار الذهنيّ في الماضي الذي يقاس عليه ما سيحدث في المستقبل مع لام الجحود . ويلاحَظ أن بين هذه المعاني جميعا قدرا كبيرا من الاشتراك .

(٦) أن وجه الجزم في الجزاء ، كما جاء في الفصل الرابع ، أن فعل الشرط متوقّف فيه ومشكوك في حصوله ، وأن جواب الشرط متعلّق بفعل الشرط ، فهو حاصل إنْ تحقّق فعل الشرط ، وغير حاصل إنْ لم يتحقّق . أما إنْ تعلّقَ جواب الشرط بغير فعل الشرط ، كما مع (إنّ) أو مع القسَم ، فلا جزم فيه .

*****

وأخيرا أود أن أنبّه على أنه اعتمادا على النتائج السابقة يمكن عرض الفعل المضارع على المتعلّمين ، وحتى على المتخصصين، بطريقة سهلة يكون التركيز فيها على قصد المتكلّم في الدلالة الزمنيّة ، وعلى الفروقات التي يعبّر عنها التركيب وإعراب الفعل فيه ، وعلى المعاني التي تصاحب الأدوات المختلفة ، وذلك دون الدخول في "عوامل" النصب ، ظاهرة أو مقدّرة ، وفي الحيل الإعرابية .

وكذلك يمكننا أن نركّز على الأدوات التي يكثر استعمالها ، نحو (أن) و (كي) و (إنْ) و (إذا) ، وأن لا نركّز على الأدوات التي يقل استعمالها في الأساليب العربيّة الصحيحة ، كفاء السببيّة ، وواو المعيّة ، ولام الجحود ، و (أو) و (ثُم) . وقد أحصيتُ المرات التي وردت فيها هذه الأدوات القليلة الاستعمال في البخلاء وكليلة ودمنة (في النثر دون شواهد الشعر فيهما) ، فكانت

النتيجة كما يلي :

البخـــــــلاء : لام الجحود : مثل واحد : " ولم يكن الفرزدق ليضربَ المثل في هذا الموضع " (ص ٢٤٩) .

فاء السببيّة : ثلاثةَ عشرَ مثلا ، منها خمسة بعد نهي ، وخمسة بعد تمنٍ ، وثلاثة بعد نهي .

كليلة ودمنـــــة : (أو) : مثل واحد : "فدعا خادمه وتوعّده بالقتل، أو يخبـرَه بالحقيقة" (ص ١١٩) .

فاء السببيّة : أحدَ عشرَ مثلا : منها أربعة بعد أمر ، وثلاثة بعد عرض ، واثنان بعد تمنٍ ، وواحد بعد استفهام ، وواحد بعد نهي .

ولم أجد فيهما مثلا على واو المعيّة أو (ثم) .

وينبغي أن يُنبَّه المتعلّمون إلى أساليبَ عربيّة صحيحة بدأت تندثـــر وتحل محلها أساليب غير صحيحة نبّهْنا عليها سالفا ، نحو (سوف لن) و (لم أفعل كذا بعد) ، كما ينبغي أن يُنبَّهوا إلى الأساليب المترجمة التـــي لا تتفق وطبيعةَ العربيّة ، كالأسلوب الشائع في نحو (دعه يذهبْ) ترجمـــةً لـ (Let him go) ، عوضا عن استعمال لام الأمر مـــع المضارع ، ولا الناهية معه في النفي ، أي (ليذهبْ) و (لا يذهبْ) .

ومثل هذا التنبيه قد يتم بدراسة الآيتين ٢٨٢ و ٢٨٣ من سورة البقـرة ، حتى يتضح استعمال لام الأمر ولا الناهية مع المضارع في أمر الغائب في مثل (وليكتبْ) ، و (لا يأبَ) ، و (ليُمْلِلْ) ، و (ليتّقِ) ، و (ولا يَبخَسْ) ، وغيرها .

وفي الترجمة الإنكليزية للقرآن الكريم ، نجد عبدالله يوسف عليا يستعمـل

(let) إزاء الأمر مع المضارع للغائب ، و (let not) إزاء النهي معه .
ونستشهد بهذه الأمثلة على ذلك :

- أ- الأمر :

((وَلْيَكْتُبْ بينكُم كاتبٌ بالعَدْلِ))

Let a scribe write down faithfully as between the parties

((وليُمْلِلِ الذي عليهِ الحَقُّ))

Let him who incurs the liability dictate

- ب- النهي :

((ولا يَأْبَ كاتبٌ ان يكتُبَ))

Let not a scribe refuse to write

((ولا يُضارَّ كاتِبٌ ولا شَهيدٌ))

And let neither scribe nor witness suffer harm

فلو سئل كثير من الطلاب والمتخصّصين عن ترجمتها ثانية إلى العربيّة لاستعملوا (دع) و (لا تدع) دون الالتفات إلى استعمال اللام و(لا) مع المضارع .

******

ولعله بعد هذه الملاحظات يكون للرسالة هذه فائدة عمليّة تخدم لغتنا العربيّة وأجيالنا الجديدة .

ثبت المصادر والمراجـــع

أ- بالعربيّـــة

١- ابن جنّـي ، أبو الفتح عثمان . الخصائص . تحقيق محمد علي النجّـار ، دار الكتب المصريّة ، القاهرة ، ١٩٥٢ م .

٢- ابن الحاجب ، أبو عمرو عثمان بن عمر . الشافية . المطبعة العامـــرة ، اسطنبول ، ١٣١٠ - ١٣١١ هـ .

٣- ـــ ـــ ـــ . الكـافيـــة . مطبعـة الجـــوائـــب ، القسطنطينيّة ١٣٠٢ هـ .

٤- ابن الشجري ، ضياء الدين . الأمالي الشجريّة . مطبعة دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد ، ١٣٤٩ هـ .

٥- ابن عصفور ، علي بن مؤمن . المقرّب ، ج ١ . تحقيق أحمد عبد الستـار الجواري وعبدالله الجبوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٧١ م .

٦- ابن عقيل ، بهاء الدين عبدالله . شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك . تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجاريّـــة الكبرى بمصـــر ، ١٩٦٠ م .

٧- ابن فارس ، أحمد . الصاحبيّ في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها . المكتبة السلفيّة ، القاهرة ، ١٣٢٨ هـ / ١٩١٠ م .

٠٠٠/٠٠٠ أ . س .

٨ - ابن مالك ، محمد بن عبدالله . ألفيّة ابن مالك في النحو والصرّف . مطبعة دار الكتب المصريّة بالقاهرة ، ط . ٢ ، ١٩٣٢ م .

٩ - " " " " . تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد . تحقيق محمد كامل بركات ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٧ م .

١٠ - " " " " . شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح . تحقيق وتعليق فؤاد عبد الباقي ، مكتبة دار العروبة ، القاهرة ، ١٩٥٧ .

١١ - ابن المقفّع ، عبدالله . كتاب كليلة ودمنة . تحقيق فوزي عطوي . الشركة اللبنانية للكتاب ، بيروت ، ١٩٦٩ م .

١٢ - ابن هشام ، أبو محمد عبدالله . أوضح المسالك الى ألفيّة ابن مالك . تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى بمصر ، ط . ٤ ، ١٩٥٦ م .

١٣ - " " " " . مغني اللبيب عن كتب الأعاريب . تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى بمصر ، ١٩٥٩ م .

١٤ - ابن يعيش ، موفّق الدين . شرح المفصّل . إدارة الطباعة المنيريّة ، القاهرة ، لا . ت .

٠٠٠/١٠٠٠ . س .

١٥- ابن يوسف ، أحمد الكاتب . المكافأة وحسن العقبى . دار الوحدة ، بيروت ، لا . ت .

١٦- أبو حيّان الأندلسي ، أثير الدين . التفسير الكبير المسمّى بالبحر المحيط . مطبعة السّعادة ، القاهرة ، ١٣٢٨ هـ .

١٧- الأزهري ، زين الدين . شرح التصريح على التوضيح . المطبعة البهيّة المصريّة ، القاهرة ، ١٣٠٥ هـ .

١٨- الأستراباذي ، رضي الدين . شرح الكافية . مطبعة بسنوي ، اسطنبول ، ١٣٠٥ هـ .

١٩- الأشموني ، أبو الحسن . منهج السالك الى ألفيّة ابن مالك . حقّقه محمد محي الدين عبد الحميد ، مكتبة النهضة المصريّة بمصر ، ١٩٥٥م .

٢٠- الأنباري ، كمال الدين . أسرار العربيّة . تحقيق محمد البيطار ، مطبعة الترقّي بدمشق ، ١٩٥٧م .

٢١- " " " " . الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين . تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة بمصر ، ط . ٣ ، ١٩٥٥م .

٢٢- برجستراسر ، غوتهيلف . التطوّر النحوي للغة العربيّة . مطبعة السّماح ، القاهرة ، ١٩٢٩م .

٢٣- البركـــوي ، محمد بن بيرعلي . الإظهار . مطبعة الجوائب ، القسطنطينيّة ، ١٣٠٢ هـ .

٢٤- البغـــدادي ، عبد القادر . خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب . المطبعة الميريّة ، القاهرة ، ١٢٩٩ هـ .

٢٥- الجاحـــظ ، أبو عثمان عمرو بن بحر . البخلاء . مكتب النشر العربي ، دمشق ، ١٩٣٨ م .

٢٦- الجرجاني ، علي بن محمّد . كتاب التعريفات . المطبعة الخيرية بمصر ، ١٣٠٦ هـ .

٢٧- الخضري ، محمد . حاشية على شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك . المطبعة الأزهريّة بمصر ، ط. ٦ ، ١٣٤٥ هـ / ١٩٢٦ م .

٢٨- الزجّاج ، أبو اسحق ابراهيم . إعراب القرآن . تحقيق ابراهيم الأبيـاري ، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميريّة ، القاهرة ، ١٣٨٤ هـ/ ١٩٦٥ م .

٢٩- الزجّاجي ، أبو القاسم . الايضاح في علل النحو . تحقيق مازن المبارك ، مكتبة دار العروبة ، القاهرة ، ١٩٥٩ م .

٣٠- = = = = . الجمـــل . تحقيق ابن أبي شنب . مطبعة كلنكسيك ، باريس ، ط. ٢ ، ١٩٥٧ م .

٠٠٠/ ٠٠٠ أ . س .

٣١- الزجّاجي ، أبو القاسم . مجالس العلماء . تحقيق عبد السلام محمد هارون . مطبعة حكومة الكويت ، الكويت ، ١٩٦٢ م .

٣٢- الزمخشري ، أبو القاسم . الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل . مطبعة بولاق ، القاهرة ، ١٢٨١ هـ .

٣٣- - - - . المفصّل في صنعة الاعراب . مطبعة الكوكب الشرقيّ ، الاسكندريّة ، ١٢٩١ هـ .

٣٤- السامرائي ، ابراهيم . الفعل : زمانه وأبنيته . مطبعة المعاني ، بغداد ، ١٩٦٦ م .

٣٥- السكّاكي ، أبو يعقوب . مفتاح العلوم . المطبعة الميمنيّة بمصر ، ١٣١٨ هـ .

٣٦- سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان . الكتاب . المطبعة الكبرى الاميريّة ببولاق ، مصر ، ١٣١٦ هـ .

٣٧- السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن . الأشباه والنظائر في النحو . مطبعة دائرة المعارف العثمانيّة ، ط. ٢ ، حيدر آباد ، ١٣٦٠ هـ .

٣٨- - - - . المزهر في علوم اللغة وأنواعها . شرح محمد أحمد جاد المولى وغيره ، دار إحياء الكتب العربيّة ، القاهرة ، لا . ت .

٠٠٠/٠٠٠ أ . س .

٣٩- السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن . همع الهوامع في شرح جمع الجوامع . تصحيح محمّد بدر الدين النعساني ، مطبعة السعادة بمصر ، ١٣٢٧ هـ .

٤٠- الصبّان ، أبو العرفان . حاشية على شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك في النحو . مطبعة بولاق ، القاهرة ، ١٢٨٠ هـ .

٤١- ضيف ، شوقي . المدارس النحويّة . دار المعارف بمصر ، ١٩٦٨ م .

٤٢- عرفة ، محمد أحمد . النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة . مطبعة السعادة بمصر ، ١٩٣٧ م .

٤٣- الفارسي ، أبو علي . الإيضاح العضدي ، ج . ١ . تحقيق حسن شاذلي فرهود . مطبعة دار التأليف بمصر ، ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م .

٤٤- الفاكهي ، عبد الله بن أحمد . حدود النحو . كلكتا ، ١٨٤٩ م .

٤٥- الفرّاء ، أبو زكريا يحيى بن زياد . معاني القرآن . تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار . مطبعة دار الكتب المصريّة ، القاهرة ، ١٩٥٥ م .

٤٦- القرطبي ، ابن مضاء . كتاب الرد على النحاة . نشره وحققه شوقي ضيف ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٤٧ م .

٠٠٠/٠٠٠ أ . س .

٤٧- القزويني ، أبو المعالي . الإيضاح في علوم البلاغة . شرح محمد الخفاجي وتعليقه ، مكتبة الحسين التجاريّة ، القاهرة ، ١٩٤٩م .

٤٨- = = = = . التلخيص في علوم البلاغة . شرح عبدالرحمن البرقوقي ، المكتبة التجارية الكبرى ، ط. ٢ ، مصر ، ١٩٣٢ م .

٤٩- كمال ، ربحي . دروس اللغة العبريّة . دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٦٣م .

٥٠- المبرّد ، أبو العباس . كتاب المقتضب . تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ، ١٣٨٥ - ١٣٨٨ هـ .

٥١- مصطفى ، ابراهيم . إحياء النحو . مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٣٧ م .

٥٢- المكودي ، أبو زيد عبد الرحمن . شرحه على ألفيّة ابن مالك . المكتبة التجاريّة بمصر ، ١٣٥٤ هـ .

٥٣- موسى ، نهاد . "ظاهرة الإعراب في اللهجات العربية القديمة" ، الأبحاث ، السنة ٢٤ ، الجامعة الأميركيّة في بيروت ، كانون الأوّل ، ١٩٧١م .

٠٠٠/٠٠٠أ٠س .

٥٤- الميداني ، أبو الفضل . مجمع الأمثال . المطبعة الخيريّة ، القاهرة ، ١٣١٠ هـ .

ب : بالأجنبيّة

1) Beeston , A.F.L. A Descriptive Grammar of Epigraphic South Arabian. London : Lusac & Co. Ltd. , 1962.

2) Brockelmann, Carl. Arabische Grammatik: Paradigmen, Literatur, Übungsstucke und Glossar. Leipzig: Otto Harrassowitz, 1948.

3) ..... Grundriss der Vergleichenden Grammatik der Semitischen Sprachen. 2 vols. Berlin : Reuther & Richard, 1908 - 1913.

4) Chase , A.H. A New Introduction to Greek, ed.3. Mass.: Harvard University Press,1965.

5) Cohen, Marcel. Le Système Verbal Sémitique et L'Epression du Temps. Paris : Imprimerie Nationale, 1924 .

6) Cooke, G.A. A Text - Book of North - Semitic Inscriptions. Oxford: The Clarendon Press, 1903 .

7) Driver, S.R. A Treatise on the Use of the Tenses in Hebrew , and Some Other Syntactical Questions , ed. 3. Oxford: The **Clarendon** Press, 1892.

8) Gaudefroy - Demombynes, M. and Blachére, R.Grammaire de l'Arabe Classique. Paris: G.P.Maissonneuve 1937.

9) Gesenius, F.H.W. Gesenius' Hebrew grammar , ed. 2 Edited and enlarged by E. Kautzsch; trans. by A.E. Cowley. Oxford: The Clarendon Press, 1910.

10) ..... A Hebrew and English lexicon of the old Testament. Ed. Francis Brown;trans. Edward Robinson. Oxford : The Clarendon Press, 1929.

11) Gordon, Cyrus H. Ugaritic Handbook. Italy : Pontificium Institutum Biblicum,1948.

12) Gottlieb , Hans. " The Hebrew Particle nâ ," Acta Orientalia, XXXIII (1971),pp.47 - 54 .

13) Jespersen, Otto. The Philosophy of Grammar. London: George Allen & Unwin, Ltd., 1935.

.../...

14) Lambdin , Thomas O. Introduction to Biblical Hebrew. New York : Charles Scribner's Sons, 1971.

15) Moscati , Sabatino. An Introduction to the Comparative Grammar of the Semitic Languages : Phonology and Morphology. Wiesbaden : Otto Harrassowitz, 1964 .

16) O'Leary , De Lacy . Comparative Grammar of the Semitic Languages. London : Stephen Austin & Sons , Ltd. , 1923 .

17) Reckendorf , H. Arabische Syntax. Heidelberg: Carl Winter's Universitätsbuckhandlung , 1921.

18) ..... Die Syntaktischen Verhältnisse des Arabischen 2 vols. Leiden : E.J. Brill, 1895 .

19) Wright , William . A Grammar of the Arabic Language, ed. 3 . 2 vols. Cambridge: The University Press, 1964 - 1967 .

20) ..... Lectures on the Comparative Grammar of the Semitic Languages, ed. 2. Amsterdam : Philo Press, 1966.

****